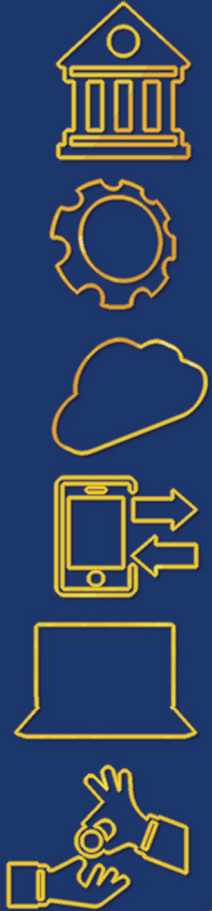
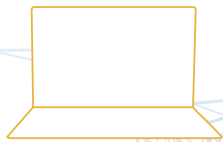
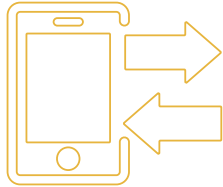
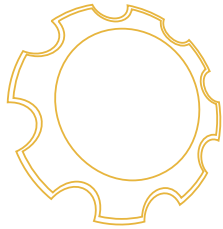




سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY



التقرير السنوي 2021



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

التقرير السنوي

2021

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

حزيران، 2022

© حزيران، 2022.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2021.

جميع المراسلات توجه إلى:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، رام الله والبيرة- فلسطين.

هاتف: 2-2415251 (970 +)
فاكس: 2-2415310 (970 +)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

رؤيتنا

اقتصاد مزدهر لدولة فلسطين، في ظل نظام مالي مستقر وحديث

رسالتنا

تعزيز الاستقرار المالي والنقدي، والمساهمة في النمو الاقتصادي



مجلس الإدارة

الدكتور فراس ملحم

المحافظ - رئيس مجلس الإدارة



السيد محمد مناصرة

نائب المحافظ



الدكتور جون خوري

عضواً



السيد إياد جودة

عضواً



الدكتور سعيد هيفا

عضواً



السيد عرفات عصفور

عضواً



السيد فريد غنام

عضواً



الدكتورة سماح صالح

عضواً



تقديم



تشرف سلطة النقد الفلسطينية أن تقدم لكم الإصدار الجديد من التقرير السنوي، الذي يأتي في إطار اضطلاعها بمهامها ومسؤولياتها في مجال الاستقرار المالي والنقدي ودعم النمو الاقتصادي المستدام، وبما يسهم في تفعيل دورها في الاقتصاد.

يأتي إصدار هذا التقرير في ظل عودة الحياة إلى طبيعتها بعد تخفيف كافة الإجراءات الصحية المتعلقة بجائحة كورونا، الأمر الذي أدى إلى تحسن الأداء الاقتصادي وعودته إلى مستوياته التي سادت ما قبل الأزمة الصحية. كما أدت هذه التطورات إلى تحسن ملحوظ في أداء غالبية المؤشرات الاقتصادية الأخرى خلال العام 2021 مقارنة بالعام السابق.

ويتضمن هذا الإصدار أربعة أجزاء رئيسية، تتعلق بأهم المستجدات والتطورات في البيئة الاقتصادية الكلية، وقطاع مالية الحكومة، والقطاع الخارجي بما في ذلك تطورات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، والقطاع المالي الفلسطيني. كما يُفرد هذا التقرير جزءاً لأهم إنجازات سلطة النقد، ودورها في تنظيم عمل المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر (المصارف، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والصرافة، وشركات خدمات الدفع الإلكتروني).

آملين من خلال هذا الاستعراض أن نكون في سلطة النقد قد وفقنا في الوقوف على أهم التطورات الاقتصادية التي حصلت خلال العام 2021، في إطار من التحليل المستند إلى المعلومة الدقيقة، والمدعم بالعديد من السلاسل الزمنية الإحصائية المتضمنة لأبرز المؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

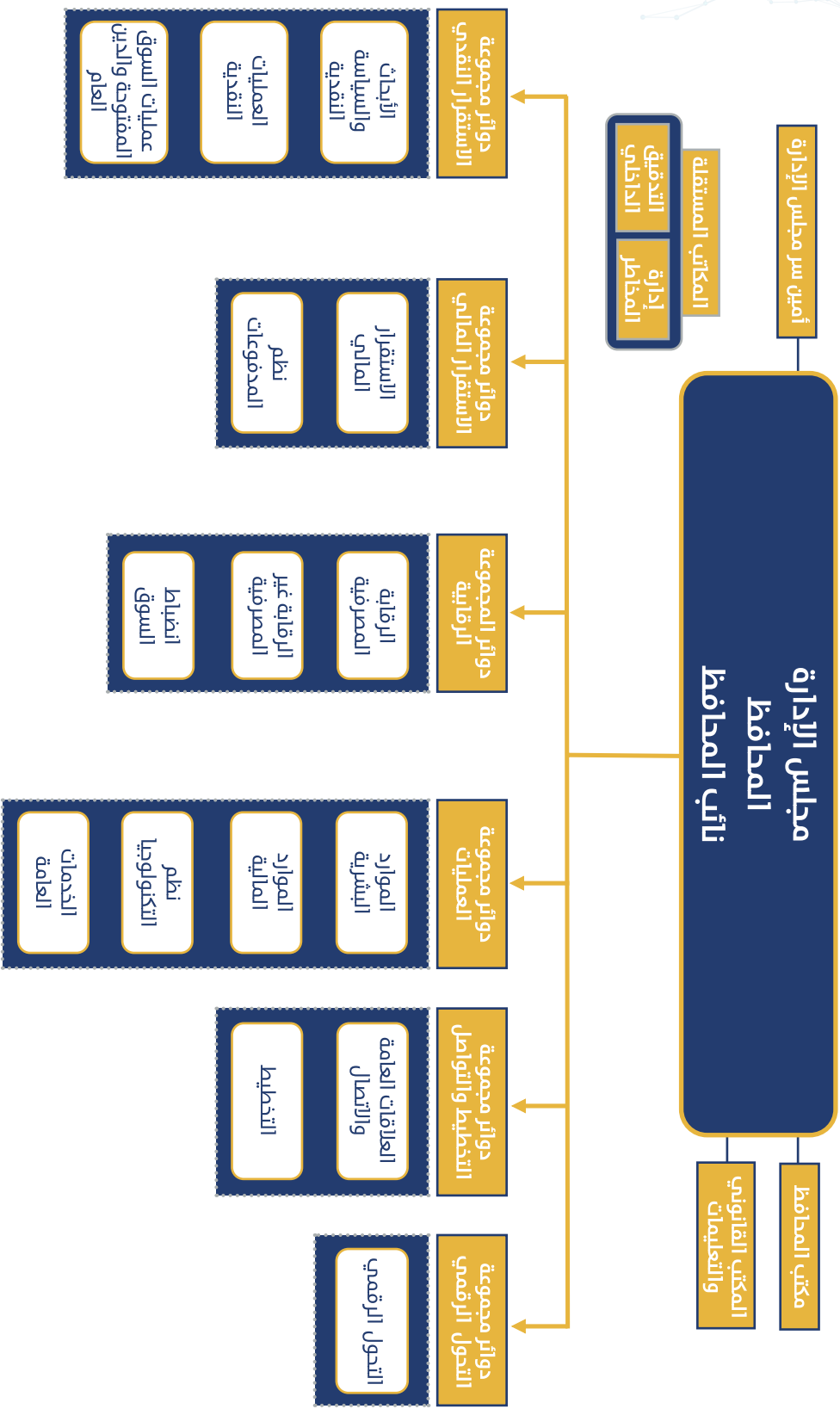
وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وموظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتها المستقبلية. كما أعرب عن شكري وامتناني لكافة المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، على مساهماتها المتواصلة في دعم وتطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي، بما يخدم صمود المواطن الفلسطيني على أرضه، ويسهم في عملية التنمية المستدامة في فلسطين.

فiras Makhadmeh

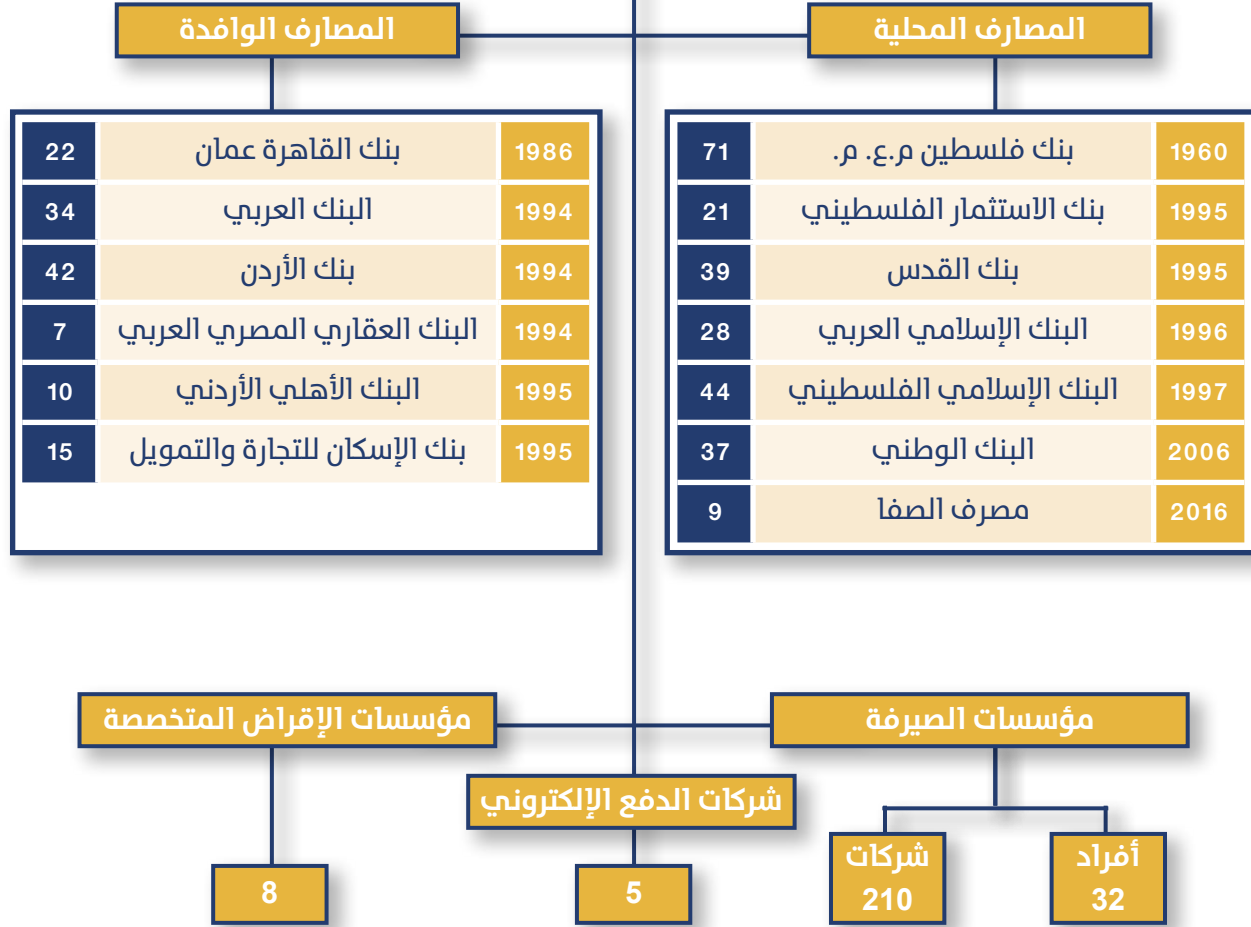
المحافظ
د. فراس ملحمة



الهيكل التنظيمي لسلطة النقد الفلسطينية



المؤسسات الخاضعة لرقابة وإشراف سلطة النقد كما في نهاية عام 2021



■ سنة التأسيس للمصارف المحلية، أو إعادة افتتاح أول فرع للمصارف الوافدة.

■ عدد الفروع والمكاتب.



الملخص التنفيذي

شهد العام 2021 انفراجة ملحوظة في الأزمة الصحية (جائحة كورونا)، قامت على إثرها معظم البلدان بتخفيف الإجراءات الخاصة بالجائحة، وعادت الحركة التجارية إلى طبيعتها. غير أن هذه العودة شهدت زيادات ملحوظة في الطلب العالمي قابلاً على كفاية في العرض (اختلال سلاسل التوريد) مما أدى إلى تشوهات اقتصادية وضغوط تضخمية ملحوظة، أثرت على أسعار السلع الأساسية كالوقود والغذاء. وقد اختلفت وتيرة الأداء خلال العام 2021 بين الدول بحسب تصنيفها، وقدرتها على سرعة توفير ونشر اللقاحات المضادة للفيروس، فنما إقتصاد الدول المتقدمة بنحو 5.2% مقارنة بالعام السابق، فيما نما إقتصاد الدول النامية والصاعدة بنحو 6.4%، بينما نما إقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو 5.7% خلال نفس الفترة.

وتباينت الإجراءات المتخذة من قبل الدول، إذ ساهمت سرعة نشر اللقاحات، وتوفير الدعم والسيولة في الدول المتقدمة في سرعة تعافي الإقتصاد في هذه الدول، إلا أن هذا التعافي ترافق مع ضغوط تضخمية دفعت بهذه البلدان إلى تشديد سياساتها النقدية ورفع أسعار الفائدة بسرعة أكبر من المتوقع. في حين تأثرت الدول الصاعدة والنامية بالسياسات النقدية في الدول المتقدمة من خلال ارتفاع تكلفة الدين عليها، بالإضافة إلى هروب رؤوس الأموال من هذه الدول، والذي قد يكون له تبعات سلبية على الإقتصاد وعلى أسعار صرف عملات هذه الدول.

وعلى المستوى الفلسطيني، فقد نما الإقتصاد المحلي خلال العام 2021 بنحو 7.1% مقارنة بالعام السابق، لتصل قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى حوالي 15 مليار دولار، وذلك على خلفية نمو إقتصاد الضفة الغربية بنحو 7.8%، ليبلغ نحو 12.5 مليار دولار، ونمو إقتصاد قطاع غزة بنحو 3.4%، ليبلغ نحو 2.6 مليار دولار. وجاء هذا الأداء بالرغم من التحديات والمعوقات التي عانى منها الإقتصاد الفلسطيني، وخاصة تراجع المنح والمساعدات الخارجية، والاعتداءات الإسرائيلية التي تمثلت بالحرب على قطاع غزة خلال شهر أيار من نفس العام، بالإضافة إلى الإقتطاعات المتكررة والمتزايدة من أموال المقاصة، فضلاً عن تأثير الإقتصاد المحلي بالتطورات العالمية واختلالات سلاسل التوريد، وزيادة أسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية.

وقد شهد العام 2021 زيادة الاستهلاك الخاص بنحو 6.3% مقارنة بالعام السابق، فيما ارتفع الاستهلاك الحكومي بنحو 11.1%، وارتفع الاستثمار بنحو 14.2% خلال نفس الفترة. وإنعكس تحسن الأداء الإقتصادي في مستوى معيشة المواطن الفلسطيني، مقاساً بالدخل الفردي السنوي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، الذي ارتفع خلال العام 2021 بنحو 4.2% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 3,045 دولار لكل فرد. إذ ارتفع في الضفة الغربية بحوالي 5.1%، ليبلغ نحو 4,410.5 دولار، فيما ارتفع بنحو 0.5% في قطاع غزة، ليبلغ حوالي 1,213.4 دولار خلال نفس الفترة.

وفي ذات السياق، تشير التنبؤات الصادرة عن سلطة النقد، في أحدث نشراتها، إلى إمكانية نمو الإقتصاد الفلسطيني خلال العام 2022 بنحو 2.9% (مقارنة مع نمو بنحو 7.1% في العام 2021)، مدفوعاً باستمرار تعافي مكونات جانبي الطلب والعرض على حد سواء. إذ من المتوقع استمرار تحسن مستويات الاستهلاك الكلي لينمو بنسبة 2.1%، كما يتوقع ارتفاع الاستثمار بواقع 10.5%. أما على صعيد القطاع الخارجي، فيتوقع ارتفاع كل من الصادرات والواردات بنحو 1.8% و 2.5%، على التوالي، مقارنة بالعام 2021. علماً بأن هذه التوقعات جاءت مبنية على افتراض أساسي مفاده استمرار حالة التعافي في النشاط الإقتصادي الفلسطيني، وتلاشي التداعيات الاقتصادية للجائحة الصحية، إلى جانب عدم حدوث أي تغيير جذري في الوضع السياسي القائم مع الجانب الإسرائيلي.

أما فيما يتعلق بمستوى الأسعار في فلسطين، فقد تأثرت بالارتفاعات الحاصلة على أسعار السلع والمواد الأساسية على المستوى العالمي، إذ ارتفع معدل أسعار المستهلك في فلسطين خلال العام 2021 بنحو 1.2% مقارنة بالعام السابق. وجاء هذا الارتفاع على خلفية ارتفاع الأسعار في الضفة الغربية بنحو 1.4%، وارتفاع أقل حدة في قطاع غزة أقل، وبنحو 0.3% مقارنة بالعام السابق. كما شهد العام 2021، ارتفاعاً في معدل الأجر اليومي الاسمي للعاملين الفلسطينيين بنحو 2.9%، ليبلغ نحو 136.5 شيكل بالمتوسط، جراء ارتفاع متوسط أجر



العاملين الفلسطينيين في إسرائيل بالدرجة الأولى، وارتفاع أجور العاملين في القطاعين العام والخاص على حد سواء. إذ ارتفع معدل الأجر اليومي للعمال الفلسطينيين في إسرائيل بنحو 3.2% مقارنة بالعام السابق، ليبليغ حوالي 269.4 شيكل، فيما ارتفع أجر العاملين في السوق المحلي من الضفة الغربية بنحو 2.0%، وصولاً إلى 124.3 شيكل. وعلى العكس من ذلك، فقد تراجع معدل أجر العاملين في السوق المحلي في قطاع غزة بنحو 1.9%، ليبليغ حوالي 60.4 شيكل خلال الفترة نفسها.

أما فيما يخص سوق العمل، فقد شهد العام 2021 ارتفاع أعداد العاملين بنحو 8.4% مقارنة بالعام السابق، ليقارب المليون عامل. وبالرغم من التحسن الاقتصادي وزيادة عدد العاملين، إلا أن معدل البطالة في السوق الفلسطيني قد ارتفع بنحو 0.5 نقطة مئوية، ليبليغ حوالي 26.4%، دلالة على زيادة أعداد الباحثين عن عمل بشكل أكبر من عدد الفرص المستحدثة. وتزداد معدلات البطالة بشكل ملحوظ في قطاع غزة، لتبلغ حوالي 46.9%، مقارنة بنحو 15.5% في الضفة الغربية خلال نفس العام. كما يرتفع معدل البطالة بين الإناث (42.9%) بشكل ملحوظ مقارنة بالذكور (22.4%)، وتزداد مشكلة البطالة بين المتعلمين 13 سنة فأكثر، لتبلغ حوالي 31.5%، مقابل نحو 15.7% لغير المتعلمين. كما يرتفع معدل البطالة في المخيمات الفلسطينية بشكل ملحوظ مقارنة بالريف والحضر، لتبلغ نحو 38.6% مقارنة بنحو 27.4% في الريف، و15.6% في الحضر.

وفيما يتعلق بأداء مالية الحكومة، فقد انعكس التحسن الاقتصادي على البنود الرئيسية للمالية العامة، إذ ارتفعت الإيرادات العامة والمنح خلال العام 2021 بنحو 8.3% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 15 مليار شيكل، إثر ارتفاع إيرادات الجباية المحلية وإيرادات المقاصة، مقابل تراجع ملحوظ في حجم المنح المساعدات الخارجية. وعلى الجانب الآخر، ارتفع الإنفاق الحكومي على أساس الالتزام بنحو 2.0%، ليبليغ ما يقارب 17.8 مليار شيكل. وفي المحصلة ارتفع العجز في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات الخارجية (أساس الالتزام) ليبليغ نحو 3 مليارات شيكل، أو ما يعادل 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي. كما بلغ حجم المتأخرات على الحكومة خلال 2021، نحو 3.1 مليار شيكل، مقارنة بنحو 2.1 مليار شيكل العام السابق. وارتفع الدين العام الحكومي بنحو 5.4% مقارنة بالعام السابق، ليبليغ حوالي 3.8 مليار دولار (نحو 12 مليار شيكل)، أو ما يعادل 21.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2021، وقد ساهمت المصارف العاملة في فلسطين بنحو 97.5% من إجمالي هذا الدين.

أما على صعيد القطاع الخارجي، فقد تراجع عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال العام 2021، بنحو 21.9% مقارنة بالعام السابق، ليبليغ حوالي 1.5 مليار دولار، أو ما نسبته 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى ذلك بدرجة أساسية إلى التحسن الكبير الذي طرأ على بندي الدخل والتحويلات الجارية، بالإضافة إلى تحسن الصادرات.

وفي سياق آخر، تواصلت جهود سلطة النقد خلال 2021 الرامية إلى تعزيز مفهوم التحول الرقمي واستخدام التقنيات المالية والرقمية الحديثة، وتشجيع استخدام أدوات الدفع الإلكتروني. وفي هذا الإطار حققت سلطة النقد مجموعة من الإنجازات، أهمها إطلاق نظام المقاصة الإلكترونية، وتعزيز بيئة الدفع الإلكتروني من خلال ترخيص مجموعة من شركات الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى تطوير وتحديث أنظمة عمليات الائتمان، والعمل على إطلاق المرحلة الأولى من خدمات الحكومة الإلكترونية، وذلك بالتعاون مع الجهات الحكومية المختصة.

كذلك تشير البيانات المالية للقطاع المصرفي (كما في نهاية العام 2021) إلى ارتفاع إجمالي موجودات /مطلوبات القطاع المصرفي بنحو 9.0% مقارنة بنهاية العام 2020، لتصل إلى ما يقارب 21.7 مليار دولار. وارتفاع إجمالي الودائع (المصرفية وغير المصرفية) بنحو 9.3%، ليبليغ نحو 18.0 مليار دولار، كما زادت حقوق ملكية القطاع المصرفي بنحو 7.1%، لتبلغ حوالي 2.1 مليار دولار. وعلى الجانب المقابل، ارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية بنحو 6.6%، لتبلغ حوالي 10.7 مليار دولار خلال نفس الفترة، مشكلة حوالي 65.1% من إجمالي الودائع خلال العام 2021. وقد ساهم التعافي الاقتصادي خلال هذا العام، بارتفاع أرباح الجهاز المصرفي إلى حوالي 178.4 مليون دولار وذلك بالرغم من انخفاض المتوسط السنوي لأسعار الفائدة المرجحة على العملات المتداولة في فلسطين.



المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني، 2017-2021

*2021	2020	2019	2018	2017	المؤشر
(معدل تغير سنوي)					الإنتاج والأسعار
7.1	11.3-	1.4	1.2	1.4	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2015)
4.2	13.5-	1.2-	1.3-	0.8-	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي
(معدل تغير سنوي)					معدل التضخم
1.2	0.7-	1.6	0.2-	0.2	فلسطين
1.4	0.8-	1.8	0.4	0.0	الضفة الغربية
0.3	0.5-	0.4	1.3-	0.1	قطاع غزة
(كنسبة من القوى العاملة)					معدل البطالة
26.4	25.9	25.3	26.2	25.7	فلسطين
15.5	15.7	14.6	17.3	18.4	الضفة الغربية
46.9	46.6	45.1	43.1	38.8	قطاع غزة
(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)					الاستهلاك والاستثمار والادخار
110.6	110.4	109.5	108.2	107.0	الاستهلاك النهائي
23.8	22.9	20.2	21.3	20.0	العام
86.8	87.5	89.3	86.9	87.0	الخاص
25.3	23.7	26.4	27.3	27.0	إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت
17.7	16.6	18.5	19.1	18.9	العام**
7.6	7.1	7.9	8.2	8.1	الخاص**
18.1	12.0	16.6	17.4	16.3	الادخار
(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)					المالية العامة
23.9	23.3	20.0	22.2	23.0	الإيرادات العامة، منها:
8.5	7.8	7.1	8.3	7.6	إيرادات جباية محلية
15.4	15.5	13.0	13.9	15.4	إيرادات المقاصة
1.8	3.1	2.9	4.1	4.5	المنح والمساعدات الخارجية
23.3	26.6	22.5	24.2	25.1	إجمالي النفقات العامة، منها:
11.0	12.2	9.8	10.2	12.1	نفقات الأجور والرواتب
9.0	10.7	9.3	10.4	9.5	نفقات غير الأجور
0.9	1.1	1.2	1.7	1.6	النفقات التطويرية



*2021	2020	2019	2018	2017	المؤشر
0.1	3.8-	3.3-	2.9-	2.5-	الرصيد الكلي (قبل الدعم الخارجي)
1.9	0.7-	0.5-	1.2	2.0	الرصيد الكلي (بعد الدعم الخارجي)
21.3	23.5	16.3	14.6	15.8	الدين العام الحكومي
30.0	28.7	22.7	21.0	20.3	المتأخرات المتراكمة
(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)					القطاع الخارجي
16.7	15.4	15.5	16.0	15.7	الصادرات من السلع والخدمات
56.8	51.9	53.4	55.4	52.7	الواردات من السلع والخدمات
39.2-	36.6-	37.9-	39.5-	37.0-	الميزان التجاري
18.8	16.0	15.5	17.1	13.2	صافي الدخل المحول من الخارج
17.7	15.5	14.9	16.1	12.9	منه: تعويضات العاملين في إسرائيل
12.1	8.3	11.7	9.2	10.6	التحويلات الجارية بدون مقابل
3.0	2.7	3.6	2.9	3.1	منها: للقطاع الحكومي
8.2-	12.3-	10.7-	13.2-	13.2-	الحساب الجاري
(معدل تغير سنوي)					القطاع النقدي
9.0	11.0	11.2	1.7	11.6	موجودات المصارف
6.6	11.5	7.2	5.1	16.8	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة
5.2	5.3	5.1	8.6	20.1	منها: تسهيلات القطاع الخاص
9.1	13.1	9.5	2.0	13.0	ودائع العملاء
8.3	13.9	10.8	3.3	13.2	منها: ودائع القطاع الخاص
2.7	44.5	15.0	7.2-	19.4-	أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين
7.1	0.4-	3.3	1.1	12.4	حقوق الملكية
2.8	3.0-	3.3	5.0	8.0	منها: رأس المال المدفوع
					بنود تذكيرية
15,027.1	14,037.4	15,829.0	15,616.2	15,426.9	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار، 2015=100)
18,036.8	15,531.7	17,133.5	16,276.6	16,128.0	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)
608.5	471.3	526.0	529.4	574.6	مؤشر القدس لسوق فلسطين للأوراق المالية (نقطة)
3.23	3.44	3.56	3.59	3.60	متوسط سعر الصرف الفعلي (شيك لكل الدولار)

* بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير.
** تقديرات فريق البحث في سلطة النقد.



المحتويات

vii	تقديم
xi	الملخص التنفيذي

1	الفصل الأول: الأداء الاقتصادي
3	أداء الاقتصاد العالمي والإقليمي
6	أداء الاقتصاد المحلي
8	الأنشطة الاقتصادية
9	الطلب الكلي
11	الأسعار والتضخم
13	القوى العاملة
13	العمالة والبطالة
15	الإنتاجية
16	معدل الأجر اليومي والقوة الشرائية
17	آفاق الاقتصاد الفلسطيني في العام 2022

19	الفصل الثاني: مالية الحكومة
21	الإيرادات العامة والمنح
21	الإيرادات العامة
23	المنح والمساعدات الخارجية
23	النفقات العامة
24	الإنفاق الجاري وصافي الإقراض
25	النفقات التطويرية
26	الرصيد المالي
26	المتأخرات
27	الدين العام
29	ملاح موازنة العامة 2022



31..... الفصل الثالث: القطاع الخارجي

33..... ميزان المدفوعات

33..... الحساب الجاري

38..... الحساب الرأسمالي والمالي

39..... استدامة الحساب الجاري

40..... وضع الاستثمار الدولي

41..... الفصل الرابع: القطاع المالي الفلسطيني

43..... الجزء الأول: سلطة النقد الفلسطينية نظرة عامة

43..... أولاً: إصدار التعليمات الرقابية لمؤسسات النظام المصرفي

44..... ثانياً: تعزيز الدور الرقابي لسلطة النقد

45..... ثالثاً: تعزيز فعالية بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

45..... رابعاً: تعزيز البنية التحتية للقطاع المالي

52..... خامساً: التفرع المصرفي والتوعية والشمول المالي

54..... سادساً: توفير السيولة النقدية في الجهاز المصرفي

55..... النشاط المالي لسلطة النقد

55..... البحث والتطوير

56..... الكادر الوظيفي والتدريب

57..... الجزء الثاني: القطاع المصرفي الفلسطيني

57..... وضع السيولة المحلية

58..... أداء الجهاز المصرفي

59..... تحليل مصادر أموال الجهاز المصرفي (المطلوبات)

59..... الودائع المصرفية وغير المصرفية

61..... حقوق الملكية

62..... بنود أخرى في مصادر الأموال (المطلوبات)

62..... تحليل استخدامات أموال الجهاز المصرفي (الموجودات)

63..... محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة

65..... الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

67..... المحفظة الاستثمارية

67..... بنود أخرى



67	أرباح القطاع المصرفي.....
68	معدلات الفائدة في السوق الفلسطيني.....
69	نظام المدفوعات
69	أنشطة عمليات التسوية الفورية من خلال نظام براق.....
70	حركة تداول الشيكات في السوق الفلسطيني.....
71	الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية.....
71	قطاع الإقراض المتخصص.....
73	قطاع الصرافة.....
73	شركات الدفع الإلكتروني.....
74	قطاع الأوراق المالية (بورصة فلسطين).....
75	قطاع التأمين.....
77	قطاع التأجير التمويلي والرهن العقاري.....
79	الملاحق الإحصائية.....



الفصل الأول: الأداء الاقتصادي

- شكل 1-1: معدلات النمو العالمي حسب مجموعات الدول، 2017 - 2021 3
- شكل 1-2: أداء الاقتصاد الإسرائيلي، 2017 - 2021 4
- شكل 1-3: أداء الاقتصاد الأردني، 2017 - 2021 5
- شكل 1-4: محركات النمو في الاقتصاد الفلسطيني، 2017 - 2021 6
- شكل 1-5: فجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، 2017 - 2021 7
- شكل 1-6: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، 2017 - 2021 7
- شكل 1-7: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2020 - 2021 8
- شكل 1-8: معدل النمو الحقيقي للأنشطة الاقتصادية، 2021 8
- شكل 1-9: معدلات نمو مكونات الطلب الكلي الحقيقي في فلسطين، 2017 - 2021 9
- شكل 1-10: الاستهلاك والاستثمار نسبة للناتج المحلي الحقيقي، 2017 - 2021 10
- شكل 1-11: الصادرات والواردات نسبة للناتج المحلي الحقيقي، 2020 - 2021 10
- شكل 1-12: مؤشرات أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي، 2017 - 2021 11
- شكل 1-13: معدل التضخم في فلسطين وبعض الشركاء التجاريين، 2017 - 2021 11
- شكل 1-14: مستويات التضخم في فلسطين، 2017 - 2021 12
- شكل 1-15: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم المحلي، 2020 و2021 12
- شكل 1-16: الإطار العام للقوى العاملة الفلسطينية، 2021 13
- شكل 1-17: توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، 2021 14
- شكل 1-18: معدل البطالة بحسب المنطقة والجنس والتعليم، 2021 14
- شكل 1-19: معدلات البطالة بحسب التوزيع الجغرافي، 2017 - 2021 15
- شكل 1-20: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2017 - 2021 15
- شكل 1-21: إنتاجية العامل (ألف دولار) حسب النشاط الاقتصادي، 2021 15
- شكل 1-22: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمالة الفلسطينية، 2017 - 2021 16
- شكل 1-23: تنبؤات النمو الاقتصادي للعام 2022 17
- شكل 1-24: المخاطر المحتملة على نمو الاقتصاد الفلسطيني، 2022 17



الفصل الثاني: مالية الحكومة

- شكل 2 - 1: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)، 2021.....
- شكل 2 - 2: الإيرادات العامة والمنح كنسبة من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، 2017 - 2021.....
- شكل 2 - 3: هيكل النفقات العامة الفعلية (مليون شيكل)، 2021.....
- شكل 2 - 4: بنود الإنفاق الرئيسية كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2017 - 2021.....
- شكل 2 - 5: نفقات غير الأجور الفعلية (مليون شيكل)، 2021.....
- شكل 2 - 6: الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي 2017 - 2021.....
- شكل 2 - 7: المتأخرات المترتبة على الحكومة (مليون شيكل)، 2021.....
- شكل 2 - 8: الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة والناتج المحلي، 2017 - 2021.....
- شكل 2 - 9: الدين العام الحكومي نسبة للناتج المحلي الإجمالي، 2017 - 2021.....
- شكل 2 - 10: الفوائد الفعلية المدفوعة (مليون شيكل)، 2017 - 2021.....
- شكل 2 - 11: بنود الموازنة الرئيسية مقارنة بالفعلي.....

الفصل الثالث: القطاع الخارجي

- شكل 3 - 1: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني (مليون دولار)، 2021.....
- شكل 3 - 2: الحساب الجاري الفلسطيني (مليار دولار)، 2017 - 2021.....
- شكل 3 - 3: العجز التجاري نسبة للناتج المحلي الإجمالي 2017 - 2021.....
- شكل 3 - 4: الهيكل السلعي لأهم الصادرات واتجاهاتها، 2021.....
- شكل 3 - 5: الهيكل السلعي لأهم الواردات ومصدرها، 2120.....
- شكل 3 - 6: الدخل المحول من الخارج، 2017 - 2021.....
- شكل 3 - 7: تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2017 - 2021.....
- شكل 3 - 8: التحويلات الجارية، 2017 - 2021.....
- شكل 3 - 9: مكونات الحساب المالي والرأسمالي، 2017 - 2021.....
- شكل 3 - 10: وضع الاستثمار الدولي بحسب القطاعات، 2021.....

الفصل الرابع: القطاع المالي الفلسطيني

- شكل 4 - 1: عدد الفروع والمكاتب المصرفية لكل عشرة آلاف بالغ من السكان (18 سنة فأكثر)، 2019 - 2021.....
- شكل 4 - 2: العوامل المؤثرة في السيولة المحلية، 2017 - 2021.....
- شكل 4 - 3: إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي (مليون دولار)، 2021.....
- شكل 4 - 4: هيكل الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2021.....
- شكل 4 - 5: الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2017 - 2021.....



شكل 4 - 6: توزيع ودائع العملاء حسب القطاع والمنطقة، 2021	60
شكل 4 - 7: توزيع ودائع العملاء حسب النوع والعملة، 2021	60
شكل 4 - 8: حقوق ملكية القطاع المصرفي، 2017 - 2021	61
شكل 4 - 10: إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني (مليون دولار)، 2021	62
شكل 4 - 9: هيكل حقوق الملكية، 2021	62
شكل 4 - 11: محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2017-2021	63
شكل 4 - 12: توزيع المحفظة الائتمانية حسب النوع والمنطقة، 2021	64
شكل 4 - 13: توزيع المحفظة الائتمانية حسب القطاع والعملة، 2021	64
شكل 4 - 14: التوزيع النسبي لمحفظة التسهيلات الائتمانية، 2020 - 2021	65
شكل 4 - 15: الأرصدة لدى سلطة النقد ولدى المصارف في فلسطين وخارجها، 2020 - 2021	66
شكل 4 - 16: أرصدة المصارف لدى سلطة النقد (مليون دولار)، 2020 - 2021	66
شكل 4 - 17: أرباح القطاع المصرفي الفلسطيني، 2017 - 2021	67
شكل 4 - 18: هيكل إيرادات القطاع المصرفي، 2021	68
شكل 4 - 19: معدلات فائدة الإيداع والإقراض في فلسطين حسب العملة، 2021	68
شكل 4 - 20: الشيكات المعادة كنسبة من الشيكات المتداولة، 2020 - 2021	70
شكل 4 - 21: هيكل صافي موجودات مؤسسات الإقراض المتخصص، 2017 - 2021	72
شكل 4 - 22: توزيع محفظة القروض تبعاً للمنطقة الجغرافية، 2017 - 2021	72
شكل 4 - 23: توزيع محفظة القروض تبعاً للنشاط الاقتصادي، 2021	72
شكل 4 - 24: توزيع الصرافين تبعاً للشكل القانوني، 2017 - 2021	73
شكل 4 - 25: توزيع مستخدمي المحافظ الإلكترونية وقيمتها تبعاً للمنطقة الجغرافية، 2021	73
شكل 4 - 26: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2017 - 2021	74
شكل 4 - 27: الحصة القطاعية للقيمة السوقية وعدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2021	75
شكل 4 - 28: أداء البورصات العربية، 2021	75
شكل 4 - 30: معدل اختراق التأمين (نسبة مئوية)، 2017 - 2021	76
شكل 4 - 29: أقساط التأمين والتعويضات المدفوعة بحسب النوع، 2017 - 2021	76

المناديق

صندوق: العملات المستقرة	50
-------------------------	----



الملاحق الإحصائية

الفصل الأول: الأداء الاقتصادي

- جدول (1 - 1):.....معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي، 2017 - 2021.....80
- جدول (2 - 1):.....معدلات التضخم العالمية، 2017 - 2021.....80
- جدول (3 - 1):.....معدلات البطالة في بعض الدول المختارة، 2017 - 2021.....81
- جدول (4 - 1):.....معدلات الفائدة الرسمية، 2017-2021.....81
- جدول (5 - 1):.....أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2017 - 2021.....82
- جدول (6 - 1):.....الأصول الاحتياطية الرسمية، 2017 - 2021.....82
- جدول (7 - 1):.....الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2017 - 2021.....83
- جدول (8 - 1):.....الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2017 - 2021.....84
- جدول (9 - 1):.....معدلات التضخم في فلسطين، 2017 - 2021.....85
- جدول (10 - 1):.....مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2017 - 2021.....86
- جدول (11 - 1):.....تنبؤات الاقتصاد الفلسطيني، 2022.....87

الفصل الثاني: مالية الحكومة

- جدول (1 - 2):.....الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للحكومة الفلسطينية، 2017 - 2021.....88
- جدول (2 - 2):.....الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية، 2017 - 2021.....89
- جدول (3 - 2):.....صافي المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية، 2017 - 2021.....90

الفصل الثالث: القطاع الخارجي

- جدول (1 - 3):.....ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2017 - 2021.....91
- جدول (2 - 3):.....وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2017 - 2021.....92

الفصل الرابع: القطاع المالي الفلسطيني

- جدول (1 - 4):.....الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية، 2017 - 2021.....93
- جدول (2 - 4):.....مؤشرات الانتشار والشمول المالي في فلسطين، 2017 - 2021.....93
- جدول (3 - 4):.....محددات السيولة في الاقتصاد الفلسطيني، 2017 - 2021.....94



95	جدول (4 - 4): ...الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2017 - 2021
97	جدول (5 - 4):...بيان الأرباح والخسائر للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2017 - 2021
98	جدول (6 - 4):...ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2017 - 2021
99	جدول (7 - 4):...التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2017 - 2021
100	جدول (8 - 4):...مخصص التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2017 - 2021
100	جدول (9 - 4):...توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب النشاط الاقتصادي، 2017 - 2021
101	جدول (10 - 4):...متوسط معدلات فائدة الإيداع والإقراض، 2017 - 2021
101	جدول (11 - 4):...إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية براق، 2017 - 2021
102	جدول (12 - 4):...حركة تداول الشيكات في فلسطين، 2020 - 2021
103	جدول (13 - 4):... بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض المتخصص، 2017 - 2021
103	جدول (14 - 4):...عدد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد، 2017 - 2021
104	جدول (15 - 4):...أهم البنود المالية لشركات ومحللات الصرافة في فلسطين، 2017 - 2021
104	جدول (16 - 4):...حركة التداول في البورصة الفلسطينية، 2017 - 2021
104	جدول (17 - 4):... بعض البيانات التشغيلية والمالية الخاصة بشركات التأمين، 2017 - 2021



الفصل الأول الأداء الاقتصادي



نظرة عامة

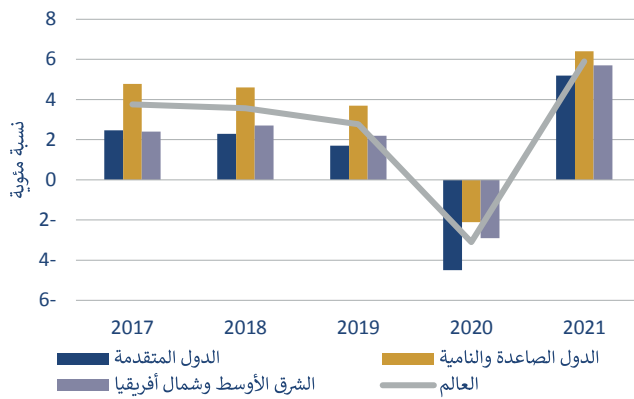
شهد الاقتصاد العالمي مع بداية 2021 تحسناً ملحوظاً، بعد الانكماش الذي عانى منه خلال العام السابق 2020. إذ بدأت معظم اقتصادات العالم بتخفيف الإجراءات الوقائية، بالتزامن مع نشر اللقاحات حول العالم للوقاية من الفيروس، الأمر الذي عزز مستويات النمو، خاصةً في النصف الأول من العام. كما عادت الحياة لحركة التجارة العالمية بعد انقطاعها في الفترات السابقة، الأمر الذي نتج عنه اختناقات في الموانئ، وانقطاعات في سلاسل الإنتاج والتوريد، وقصور العرض عن مواكبة مستويات الطلب المتزايدة.

وقد انعكست الفجوة بين الطلب والعرض في مستويات الضخم، التي اتخذت اتجاهًا تصاعدياً منذ مطلع العام، مع توقعاتٍ بامتداد مخاطر الضغوط التضخمية على المدى الطويل، مما رفع من حالة عدم اليقين في الأسواق. وقد شملت الزيادة السعرية السلع الأساسية، إذ شهد مؤشر الغذاء ارتفاعاً ملحوظاً لمستوياته في الأعلى في العشر سنوات الماضية، كما شهد سعر برميل النفط ارتفاعاً ملحوظاً أدى بدوره إلى رفع تكاليف الإنتاج والشحن، مع توقعات بمزيد من الارتفاع في الفترات اللاحقة في ظل الحرب الأوكرانية - الروسية. وقد أثر التضخم المرتفع على مستويات الأمن الغذائي والفقير العالمي، خاصة مع التعافي البطيء في أسواق العمل. فعلى الرغم من تراجع مستويات البطالة بشكل عام وزيادة العاملين، إلا أن معظم أسواق العمل لم تستعد مستوياتها ما قبل الجائحة.

ولم يكن الاقتصاد الفلسطيني استثناءً من تلك التطورات، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي بنحو 7.1% خلال عام 2021، مدفوعاً بتعافي ملحوظ في مستويات الاستهلاك والاستثمار، وهو ما دفع بمستويات التضخم نحو الزيادة. كما وبدأت حركة التجارة الخارجية بالتحسن، بشقيها الواردات والصادرات، إلا أنه ونتيجةً لاعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاستيراد، ارتفع عجز الميزان التجاري. كذلك، شهدت الأنشطة الاقتصادية خلال العام 2021 ارتفاعاً مقارنةً بالعام السابق، مما أثر إيجاباً على مؤشرات سوق العمل، فارتفعت أعداد المشاركين والعاملين، في حين شهدت مستويات البطالة زيادةً طفيفة في ظل قصور سوق العمل عن استحداث فرص عمل لكافة المنضمين الجدد له. ويستعرض هذا الفصل أهم التطورات التي شهدتها الاقتصادات العالمية والإقليمية والمحلية خلال العام 2021.

أداء الاقتصاد العالمي والإقليمي

شهدت اقتصادات العالم في العام 2021 نمواً ملحوظاً، يقارب الـ 5.9%، والذي يعد الأقوى منذ 80 عاماً بحسب إشارة البنك الدولي. غير أن وتيرة النمو قد اختلفت باختلاف مجموعات الدول (الدول المتقدمة، والدول الصاعدة والنامية)، وباختلاف الفترات خلال العام (بين النصف الأول من العام والنصف الثاني). إذ شهد الاقتصاد العالمي خلال



المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، 2022.

النصف الأول من عام 2021 تسارعاً ملحوظاً في وتيرة نموه بعد البدء بنشر اللقاح، وفتح الحدود أمام حركة التجارة مرةً أخرى، إلا أن ظهور طفرات جديدة من الفيروس ذات الانتشار السريع مثل أوميكرون خلال النصف الثاني من العام شكلت تحدياً كبيراً، وأدت إلى تباطؤ كل من وتيرة النمو وتعافي أسواق العمل. وبمزيد من التفصيل، سجلت مجموعة الدول المتقدمة نمواً بنحو 5.2%، مقارنة مع انكماش بلغ 4.5% في عام 2020. في حين سجلت مجموعة الدول الصاعدة والنامية نمواً بنسبة 6.4%، مقارنةً مع انكماش بمقدار 2.1% خلال 2020. أما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديداً، فقد وصلت نسبة النمو فيها إلى 5.7%، بعد انكماش بلغ 2.9% في العام السابق.



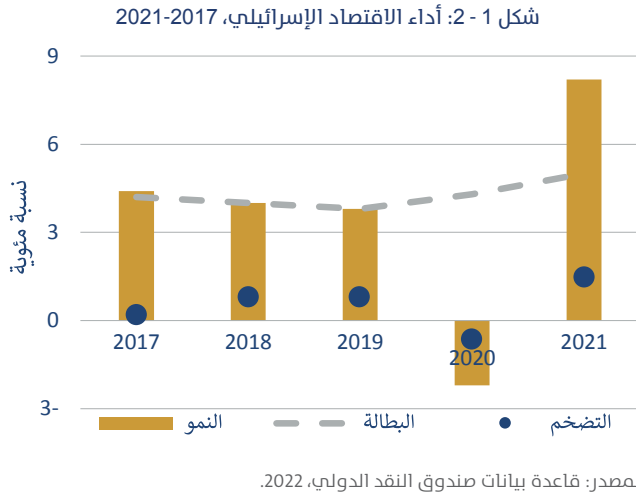
وقد أثرت تلك الفروقات بين الدول على عمليات الإنتاج والتصنيع وأعاقت من تقدمها، وذلك نتيجة ما سببته من اختلالات في سلاسل التوريد والإنتاج بين دول العالم. كما عجلت قوة الطلب، خاصة في البلدان المتقدمة، من عودة الحياة لحركة التجارة العالمية، قابلها نقص في العرض والمواد الخام واختناقات الموانئ. وبالمحصلة، أدى التفاوت بين دول العالم إلى خلق فجوة بين جانبي العرض والطلب، ودفع مستويات الأسعار نحو الصعود بشكل ملحوظ خلال النصف الثاني من العام 2021.

فقد شهد النصف الثاني من العام 2021 تصاعد حدة الزيادة في مستويات الأسعار، لتتحول من مخاطر تضخمية (مؤقتة) على المدى القصير، إلى مخاطر قد يمتد أثرها على المدى البعيد. ومن أبرز ملامح التضخم العالمي الزيادة في أسعار السلع الأساسية، إذ ارتفع سعر برميل النفط خلال العام 2021 بنحو 67.4% بالمقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 69.1 دولار، مع توقعات بمزيد من الزيادة في الفترات القادمة، وهو ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في تكاليف الإنتاج والشحن. كذلك أيضاً، ارتفع مؤشر الغذاء العالمي إلى 125.7 نقطة خلال نفس فترة المقارنة، وبزيادة بلغت 28.1%، مسجلاً بذلك أحد أعلى مستوياته خلال السنوات العشر الماضية. ويهدد هذا الارتفاع أمن الغذاء العالمي، ويرفع من حالة عدم اليقين في الأسواق، وتحديداً في الدول الأقل دخلاً، خاصة في ظل عدم التعافي الكلي في أسواق العمل وزيادة مستويات الفقر العالمي^[1].

أما على مستوى الدول كمجموعات، ففي مجموعة الدول المتقدمة، ساهمت سرعة نشر اللقاح، وتوفير الدعم من خلال السياسات المالية والنقدية بشكل واسع خلال النصف الأول من العام، في تعجيل تعافي مستويات الطلب والإنتاج. بيد أن استمرار الإنقطاع في سلاسل الإنتاج والتوريد، وقصور مستويات العرض عن مجارة الطلب، قد رفع من مخاطر التضخم، ودفعها نحو التشديد في سياساتها النقدية ورفع أسعار الفائدة بسرعة أكبر من المتوقع مع نهاية العام. بالمقابل فإن ارتفاع مستويات الدين لمجموعة الدول الصاعدة والنامية قد خلق تحديات جديدة، تهدد بظهور أزمات الدين في تلك الدول. كما أن رفع أسعار الفائدة في الدول المتقدمة سيخلف أثراً رئيسياً على مجموعة الدول الصاعدة والنامية. يتمثل الأول في رفع تكلفة الدين وخدمته، وينعكس الثاني في خروج رؤوس الأموال باتجاه الدول المتقدمة، الأمر الذي من شأنه التأثير سلباً على الأداء الاقتصادي في مجموعة هذه الدول، خاصة تداعياته على سعر صرف العملات المحلية، ويزيد من تكلفة الواردات ومخاطر التضخم لديها. والجدير ذكره أن الدول المصدرة للسلع الأولية (النفط تحديداً)، استفادت من ارتفاع الأسعار، الأمر الذي ساعدها على التخفيف من وطأة الجائحة وتبعاتها.

التطورات الإقليمية

الاقتصاد الإسرائيلي



يعد الاقتصاد الإسرائيلي أحد أبرز الاقتصادات التي استطاعت إدارة أزمة فيروس كورونا بنجاح، وذلك في ضوء سرعة عملية نشر اللقاح، إذ كانت الأسرع عالمياً في التطعيم ضد الفيروس، وتخفيف الإجراءات الصحية ورفع القيود عن حركة المسافرين والبضائع، مما ساهم في تسريع عودة الحياة وعملية الإنتاج إلى طبيعتها. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي بمعدل أعلى من معدل النمو العالمي ومعدل نمو مجموعة الدول المتقدمة، وبنحو 8.2% خلال عام 2021، مقارنةً مع انكماش بنحو 2.2% خلال العام الماضي، مدفوعاً بتحسين جميع مكونات الطلب الكلي بلا استثناء. وقد استطاع الاقتصاد الإسرائيلي الاستفادة

^[1] تجدر الإشارة أن بداية العام 2022 قد شهدت حرباً بين روسيا وأوكرانيا، وهو ما يزيد الأمور سوءاً ويفاقم من مشاكل اختلالات سلاسل التوريد ويؤثر بشكل كبير على أسعار السلع الأساسية كالغاز والنفط والقمح وغيرها.

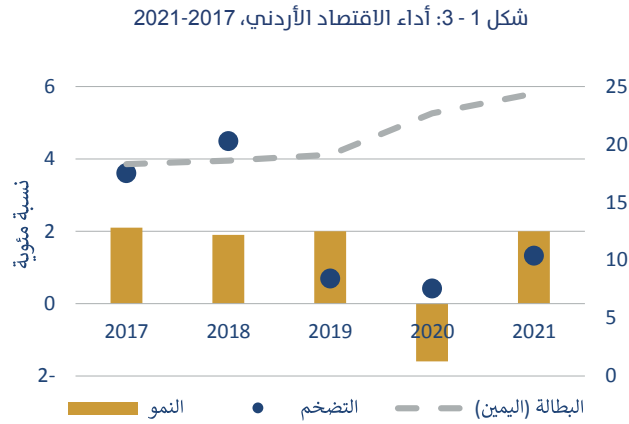


من الصناعات التكنولوجية (high-tech) التي تشهد تقدماً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، وهو ما عزز من تدفق الاستثمارات الخارجية، إلى جانب الارتفاع الملحوظ في مستوى الصادرات. وقد أسفر ارتفاع حجم التدفقات الداخلة عن زيادة قوة الشيكلي الإسرائيلي مقابل العملات الأخرى، وساهم في امتصاص جزءٍ من الضغوط التضخمية العالمية، من خلال خفض تكلفة الواردات على الاقتصاد المحلي. إذ بلغ معدل التضخم في الاقتصاد الإسرائيلي في العام 2021 نحو 1.5%، (ضمن الحدود المستهدفة من قبل البنك المركزي 1%-3%)، والتي تعتبر أقل من مستويات التضخم العالمية.

أما سوق العمل، فلا يزال يتعافى من آثار الجائحة، فعلى الرغم من زيادة الشواغر التي خلقها النمو الاقتصادي، إلا أن معدلات البطالة قد ارتفعت إلى 5.0% خلال 2021، مقارنة مع 4.3% في العام الماضي. ويذكر في هذا الشأن، أن إسرائيل شهدت موجاتٍ متكررة من انتشار الفيروس في النصف الأول من العام، تسببت في عرقلة التعافي الاقتصادي خلال تلك الفترة، وتعثر التعافي في سوق العمل بالتحديد.

وفي ظل السيطرة على مستويات التضخم ضمن الحدود المستهدفة، وبطؤ تعافي سوق العمل، حافظ البنك المركزي الإسرائيلي على سياسته النقدية التوسعية، فأبقى على أسعار الفائدة الرسمية قريبةً من الصفر عند 0.1%. كما عمد المركزي إلى السيطرة على مستويات سعر الصرف من خلال التدخل في سوق العملات وشراء حوالي 34.8 مليار دولار، لما له من أثر على تنافسية الصادرات ورصيد الميزان التجاري. ومع تحسن مستويات الناتج، بدأ البنك المركزي بوقف العمل ببعض الأدوات التي استحدثها لدعم الاقتصاد خلال ذروة الأزمة الصحية في عام 2020، فأنهى برنامج شراء الأصول في نهاية العام 2021، الذي بلغ 26.3 مليار دولار.

الاقتصاد الأردني



المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، 2022.

استطاع الاقتصاد الأردني السيطرة وبشكل جزئي على تداعيات الأزمة الصحية، ونجح خلال العام 2021 في تحقيق نمو بنحو 2.0%، مقارنة مع انكماش بلغ 1.6% خلال 2020، جراء تعافي الأنشطة السلعية والخدمية على حدٍ سواء. كما ساهم تعافي الشركاء التجاريين الأبرز للأردن، كالولايات المتحدة، في توفير الدعم للاقتصاد الأردني، وتحسين آفاق التعافي لحركة تجارته الخارجية، وتحسن مستوى الصادرات والواردات. غير أن الاقتصاد الأردني لا يزال يواجه عدة تحديات، وعلى رأسها مستويات البطالة المرتفعة، التي وصلت خلال العام 2021 إلى 24.7%، مقارنة مع 22.7% في العام 2020. إلى جانب مستويات الدين الحكومي المرتفعة نسبياً، والتي شهدت زيادة حادة في العام 2020، واستمر

هذا التصاعد نتيجة استمرار ظهور الطفرات الجديدة من الوباء، ليشكل هذا الدين في نهاية العام 2021 نحو 91.8% من الناتج المحلي الإجمالي^[2]. وصاحب تلك التحديات ارتفاع في عجز الحساب الجاري، الذي وصل إلى 10.1% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2021، قياساً إلى 8.1% في العام السابق. كما ارتفعت معدلات التضخم من 0.4% إلى 1.3% لنفس فترة المقارنة، نتيجة تأخر انتقال أثر ارتفاع أسعار السلع الأساسية، إلى جانب ضعف الطلب في قطاع الأسر في ظل مستويات البطالة المرتفعة، وهو ما كبح مستويات التضخم بحسب إشارة صندوق النقد الدولي. في حين حافظ المركزي الأردني على معدلات الفائدة عند 2.5% في ظل سياسة سعر الصرف الثابتة للدينار مقابل الدولار الأمريكي.

^[2] <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2022/April>



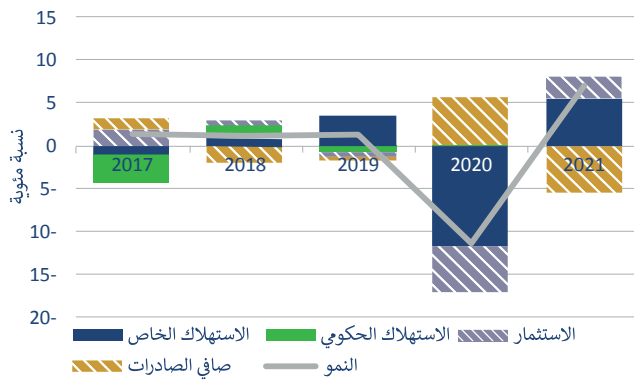
ويذكر أن الأردن قد حصل على الدعم من صندوق النقد الدولي من خلال برنامج «تسهيل الصندوق الممدد» في العام 2020 لمدة أربع سنوات، بقيمة 1,3 مليار دولار^[3]، خصصت لمساعدة الأردن في مواجهة آثار الجائحة، ودعمها على استضافة اللاجئين السوريين. ويتضمن البرنامج مجموعة من الإصلاحات الضريبية والهيكلية في المالية العامة، إلى جانب السعي نحو تخفيف مستويات البطالة المرتفعة، وخاصة بين الشباب، وتقليل الفجوة بين الذكور والإناث.

أداء الاقتصاد المحلي

تأثر الاقتصاد الفلسطيني بالتطورات السابقة، فمن جهة، ساهم نشر اللقاح في تخفيف وطأة الوباء على الاقتصاد وتجنب الإغلاق الكلي لفترات طويلة كما حدث في عام 2020. ومن جهة ثانية، انتقلت موجة الغلاء العالمي إلى الاقتصاد المحلي بشكل جزئي من خلال ارتفاع تكلفة الواردات، مع الإشارة إلى أن ارتفاع سعر صرف الشيكل مقابل الدولار قد امتص جزءاً من تلك الضغوط التضخمية. أما سوق العمل فلا تزال خطواته بطيئة نحو التعافي، إذ بدأت مستويات المشاركة وأعداد العاملين بالارتفاع، إلى جانب تحسن أجور العاملين الفلسطينيين بشكل عام مقارنة مع العام السابق، بيد أن مستويات البطالة لا تزال مرتفعة، بل وأعلى من مستوياتها السابقة.

فقد شهد العام 2021 نمو الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار 2015) بنحو 7.1% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 15 مليار دولار، مسترجعاً بذلك بعضاً من خسائره في العام الماضي على إثر الأزميتين، الصحية، والمالية اللتين ألمتا به. كما لم يكن الاقتصاد الفلسطيني بمنأى عن التحديات التي واجهت مختلف الاقتصادات العالمية، والمتمثلة في ظهور طفرات جديدة من الفيروس، ما أدى لتشديد الإجراءات من حين إلى آخر. كما بدأت مشاكل سلاسل الإنتاج والتوريد، واختناقات الموانئ التجارية تنعكس على شكل ضغوط تضخمية تجلت بوضوح خلال النصف الثاني من العام 2021. وتزامنت تلك التحديات مع تجدد أزمة المقاصة مرة أخرى في نهاية العام، منذرةً بأزمة مالية جديدة. في حين كان لقطاع غزة تحدياته الخاصة إثر العدوان الإسرائيلي في أيار، والذي خلف دماراً على جميع الأصعدة الإنسانية، والاقتصادية، والاجتماعية، بالإضافة للتحديات الأخرى سألفة الذكر.

شكل 1 - 4: محركات النمو في الاقتصاد الفلسطيني، 2017-2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وعلى الرغم من ذلك، جاء الأداء الاقتصادي خلال العام 2021 أفضل من العام السابق، إذ تحسنت كافة مكونات الطلب وعادت إلى مستوياتها ما قبل الجائحة، فارتفع الاستهلاك الكلي على خلفية تحسن مستوى دخل الفرد وزيادة أعداد العاملين، مما ساهم في إنعاش حركة الأسواق التي انعكست بارتفاع مستويات الاستثمار، بالإضافة إلى تحسن التجارة الخارجية، بشقيها الصادرات والواردات، بعد عودة التجارة العالمية التي انقطعت لوقت طويل في العام الماضي. وبشكل عام، جاء النمو في فلسطين مدفوعاً بالتحسن في الضفة الغربية بشكل أساسي، ومن ثم قطاع غزة.

ففي الضفة الغربية، شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً بواقع 7.8%، ليصل إلى ما يقارب 12.5 مليار دولار، بعد العودة التدريجية للحياة الطبيعية، وتخفيف الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة للحد من تفشي الفيروس، وقد جاء هذا النمو بالرغم من بوادر الأزمة المالية خلال الربع الأخير من العام في ظل الاقتطاعات المتزايدة

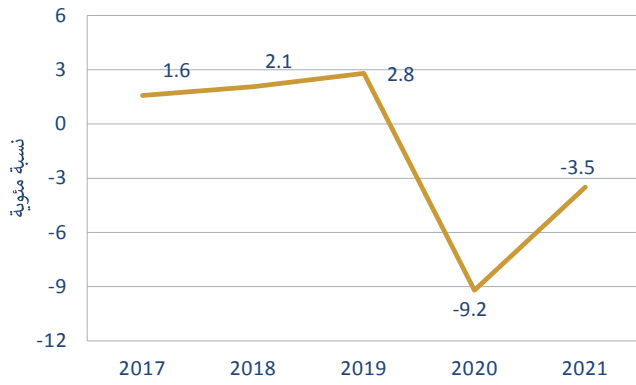
[3] <https://www.imf.org/en/Countries/JOR>.



من أموال المقاصة، وعجز الموازنة، وتدني إيرادات المنح والمساعدات. أما في قطاع غزة، فمنها الناتج المحلي الإجمالي بواقع 3.4% مقارنة بالعام السابق، ليبليغ نحو 2.6 مليار دولار، مرتين بالتوترات السياسية التي وصلت ذروتها خلال أيار 2021، إذ شنت إسرائيل حرباً على القطاع خلال هذا الشهر، وما تبعها من فرض مزيدٍ من القيود على الواردات، تزامناً مع الأزمة الصحية وبطء عملية نشر اللقاح مقارنة بالضفة الغربية.

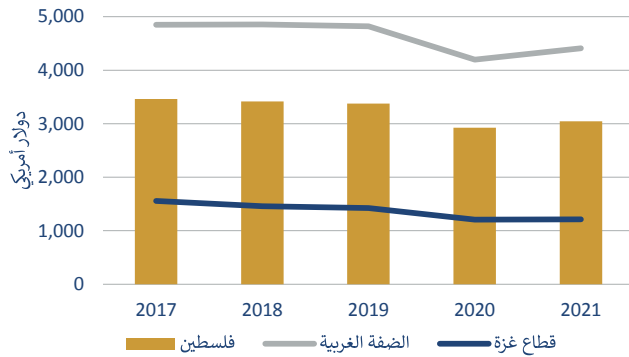
وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني وعلى مدى أكثر من عقدين من الزمن قد اختبر الكثير من التحديات والصدمات الداخلية والخارجية، التي حدت من قدرته على التقدم والتطور. ويُستدل على ذلك من خلال قصور الناتج المحلي عن مضاعفة نفسه بوتيرة مستدامة. فمنذ العام 1994 تمكن الاقتصاد الفلسطيني من مضاعفة حجمه بنحو الثلاثة أضعاف فقط، وبمعدل نمو سنوي 4.4% في المتوسط، مدفوعاً بشكل أساسي باقتصاد الضفة الغربية، الذي تمكن من مضاعفة حجمه بما يقارب الأربع مرات، نامياً في المتوسط

شكل 1 - 5: فجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، 2017-2021



المصدر: تقديرات سلطة النقد.

شكل 1 - 6: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، 2017-2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

بحوالي 5.5% كل عام. في حين بالكاد استطاع اقتصاد قطاع غزة مضاعفة حجمه بمقدار مرة واحدة طوال تلك السنوات، نامياً في المتوسط بنحو 1.7%. ومما لا شك فيه أن تدني معدلات النمو عبر تلك السنوات، لا تدعم الجهود المبذولة لردم فجوة الإنتاج ومواكبة الزيادة في أعداد السكان وأعداد الداخلين إلى سوق العمل.

وفي إطار ما سبق، لا يزال الناتج المحلي الحقيقي أدنى من الناتج المحتمل وهو ما يعرف بفجوة الإنتاج^[4]. وخلال العام 2021، سجلت فجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني قيمة سالبة للعام الثاني على التوالي بحوالي 460.4 مليون دولار، أي بما يعادل 3.5% من حجم الإنتاج المحتمل. وتعكس الفجوة السالبة قصور الاقتصاد عن تحقيق التوظيف الأمثل لموارده المتاحة، وتراجع مستويات الكفاءة في الأداء الاقتصادي. تجدر الإشارة أن مؤشر الفجوة قد شهد تحسناً مقارنة بالعام 2020، على خلفية التعافي النسبي في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وزيادة مستويات الطلب خلال هذا العام، عاكساً بذلك بوادر التحسن وتقليص الفجوة.

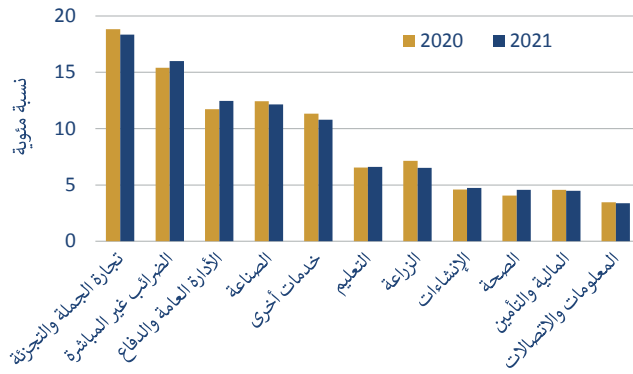
وقد أسفر التحسن في الناتج المحلي الإجمالي عن ارتفاع في مستوى دخل الفرد الفلسطيني خلال العام 2021 (يعكس رفاهية الفرد) بنحو 4.2%، وصولاً إلى حوالي 3,045 دولار. إذ ارتفع نصيب الفرد في الضفة الغربية بنسبة 5.1%، وصولاً إلى 4,410.5 دولار، كما ارتفع في قطاع غزة بنحو 0.5%، ليبليغ 1,213.4 دولار.

[4] فجوة الإنتاج تمثل الفرق بين الناتج المحلي الحقيقي (مستثنى منه صافي الضرائب غير المباشرة) والناتج المحلي المحتمل (أو حجم الإنتاج الذي يمكن تحقيقه إذا ما توفرت الظروف الملائمة على المدى البعيد في ظل حالة التوازن الاقتصادي ومستوى التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية).



الأنشطة الاقتصادية

شكل 1 - 7: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2020 - 2021

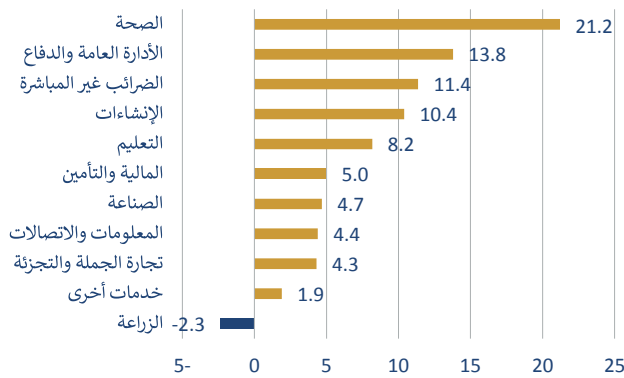


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الصناعة أبرز هذه الأنشطة بمساهمة بلغت نحو 12.2% من الناتج المحلي الإجمالي، يليها كل من الزراعة والإنشاءات بنحو 6.5% و4.7%، على الترتيب.

وقد عكس أداء المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي بداية التعافي للاقتصاد الفلسطيني من الجائحة التي ألمت به، والتي جاءت مصحوبة بأزمة مالية نتيجة انقطاع أموال المقاصة. وشمل التحسن جميع المكونات الرئيسية، إذ نما نشاط الصناعة بنحو 4.7%، ونما

شكل 1 - 8: معدل النمو الحقيقي للأنشطة الاقتصادية، 2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

القطاعات الاقتصادية، باستثناء الزراعة، ساهمت أنشطة مجموعتي الخدمات، والإنتاج السلعي، في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4.4

يعد الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً خدمياً بشكل عام، إذ يشكل مجموع القيم المضافة للأنشطة الخدمية ما يقارب ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي، في حين تبقى مساهمة أنشطة الإنتاج محدودة بما يقارب الربع تقريباً^[5]. ويميز من التفصيل، ساهمت أنشطة الخدمات بنحو 76.6% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال العام 2021، إذ ساهمت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة بنحو 18.4%، تلتها أنشطة الإدارة العامة والدفاع بنحو 12.5%، ثم أنشطة التعليم بنحو 6.6%، والصحة بنحو 4.6%، ثم الأنشطة المالية والتأمين مشكلة ما نسبته 4.5%. وشكلت المعلومات والاتصالات نحو 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2021، فيما شكلت الخدمات الأخرى ما يقارب 10.8% من الناتج المحلي. أما على صعيد أنشطة الإنتاج السلعي، فتعد

نشاط الإنشاءات بنحو 10.4% مقارنة بالعام السابق، فيما تراجع نشاط الزراعة بنحو 2.3% خلال نفس الفترة. كما نما نشاط تجارة الجملة والتجزئة بنحو 4.3%، كذلك تحسن أداء نشاط التعليم والصحة بنحو 8.2% و21.2%، على الترتيب. كما ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة المالية والتأمين بنحو 5.0%، والمعلومات والاتصالات بنحو 4.4%. وقد أدى هذا التحسن إلى زيادة حصيلة الضرائب غير المباشرة لترتفع عن العام السابق بنسبة 11.4%.

ومما لا شك فيه أن التغيرات في القيمة المضافة المتولدة من نشاط ما تؤثر في مدى إسهامه في معدل النمو، فزيادة القيمة المضافة لنشاط معين تؤدي إلى زيادة مساهمته في معدل النمو، والعكس صحيح. وخلال العام 2021، وفي ضوء تعافي كافة

^[5] تضم أنشطة الخدمات كلاً من أنشطة التجارة، والأنشطة المالية وأنشطة التأمين، والمعلومات والاتصالات، والتعليم، والصحة، والإدارة العامة والدفاع، والخدمات المنزلية والخدمات الأخرى (النقل والتخزين، خدمات الإقامة والطعام، والأنشطة العقارية والإيجارية، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة، والعمل الاجتماعي، والفنون والترفيه والتسليّة وغيرها). أما الأنشطة الإنتاجية فتضم كلاً من الزراعة والصناعة والإنشاءات.

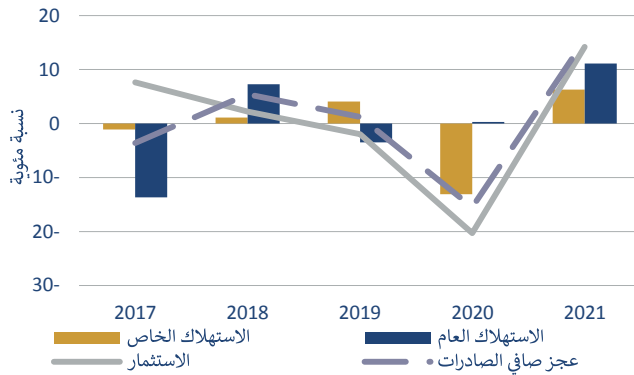


نقطة مئوية للأولى، ونحو 0.9 نقطة مئوية للثانية، في حين أسهم صافي الضرائب غير المباشرة بحوالي 1.8 نقطة مئوية من هذا التحسن. فعلى مستوى أنشطة الإنتاج السلعي، ساهم نشاط الصناعة بنحو 0.6 نقطة مئوية من معدل النمو المتحقق خلال العام الحالي، فيما ساهم نشاط الإنشاءات بنحو 0.5 نقطة مئوية، وأدى تراجع نشاط الزراعة إلى تثبيط النمو بنحو 0.2 نقطة مئوية. أما على مستوى أنشطة الخدمات، فقد ساهم نشاط الإدارة العامة والدفاع بنحو 1.6 نقطة مئوية، وساهم نشاط الصحة والعمل الاجتماعي بنحو 0.9 نقطة مئوية، أما نشاط التجارة فقد ساهم بنحو 0.8 نقطة مئوية، وساهم كل من نشاط التعليم والأنشطة العقارية والإيجارية بنحو 0.5 نقطة مئوية لكل منها. فيما ساهمت الأنشطة المالية والتأمين، ونشاط الاتصالات بنحو 0.2 نقطة لكل منهما، وقطاع النقل والتخزين بنحو 0.1 نقطة مئوية. وأخيراً، ساهم صافي الضرائب غير المباشرة بنحو 1.8 نقطة مئوية من إجمالي معدل النمو المتحقق خلال العام 2021.

الطلب الكلي

بالرغم من تحديات العام 2021، وما نتج عنها من إغلاق كلي في بعض الأحيان كما حدث في آذار، إلى جانب التوترات السياسية مع الجانب الإسرائيلي، وبوادر الأزمة المالية نهاية العام، شهدت جميع مكونات الطلب الكلي نمواً خلال عام 2021 مقارنة بالعام السابق بلا استثناء، جراء العودة للحياة الطبيعية وتخفيف الإجراءات الوقائية، وعودة النشاط للأسواق. فقد شهد الاستهلاك الخاص، المكون الأبرز في الناتج المحلي الفلسطيني، تحسناً بنحو 6.3%، مدفوعاً بزيادة أعداد العاملين، وتحسن دخل الفرد، وزيادة معدل الأجر اليومي. كما ارتفع الاستهلاك الحكومي بنحو 11.1%، تم تمويل جزء كبير منه من خلال الاقتراض الحكومي من المصارف، بالإضافة إلى تدني أساس المقارنة (شهد العام

شكل 1 - 9: معدلات نمو مكونات الطلب الكلي الحقيقي في فلسطين، 2021-2017



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

2020 انخفاضاً كبيراً في حجم الإنفاق الحكومي بسبب الأزمة المالية والجائحة الصحية). كذلك أيضاً، نما الاستثمار بنحو 14.2%، في ضوء عودة الحياة للأسواق والتخفيف الجزئي للإجراءات الصحية، والسماح بالحركة والتنقل بين المدن مرة أخرى، وهو ما انعكس في تحسن القيم المضافة للأنشطة الاقتصادية. وعلى نفس المنوال، فبعد الضرر الكبير الذي لحق بمرحلة التجارة الخارجية في العام الماضي عادت الحياة لها خلال هذا العام، مما أدى إلى ارتفاع كل من الصادرات والواردات بواقع 18.8% و 16.6%، على الترتيب، وأخذين بعين الاعتبار أن حجم الواردات يشكل ما يقارب ثلاثة أضعاف الصادرات. غير أن هذه التطورات ساهمت في المقابل في زيادة عجز الميزان التجاري، من 4.8 مليار دولار، إلى 5.6 مليار دولار، ولترتفع نسبته إلى الناتج الإجمالي المحلي من 34.6% في 2020، إلى 37.3% في 2021.

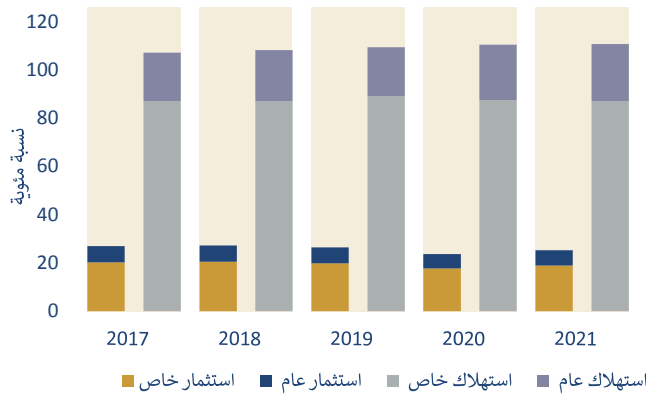
أما على الصعيد الجغرافي، فقد جاءت توجهات مكونات الطلب الكلي في الضفة الغربية متماشية مع توجهاتها في فلسطين عموماً، إذ نما الاستهلاك الخاص بحوالي 6.9%، في ضوء زيادة أعداد العاملين سواءً في السوق المحلي أو في إسرائيل والمستعمرات، إلى جانب ارتفاع معدل الأجر اليومي. كما ارتفع الاستهلاك الحكومي بنحو 10.6% على خلفية استئناف استلام أموال المقاصة، علماً بأن بوادر أزمة مالية جديدة قد بدأت تصعد إلى السطح مع نهاية العام 2021. أما الاستثمار فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً بواقع 15.1%، مدفوعاً بفضرة نوعية في بند الاستثمار غير المباني بواقع 20.9%، إلى جانب زيادة الاستثمار في المباني بنسبة 12.2%، وذلك بعد توقف العمليات الاستثمارية بشكل كلي أوجزي خلال العام المنصرم 2020، إذ سجل الاستثمار بعام 2020 أحد أدنى مستوياته خلال الخمسة أعوام الماضية. وفي ذات السياق، ارتفعت الصادرات بنحو 18.8%، مقابل زيادة الواردات بنسبة 17.1%، وهو ما أدى بالحصلة لزيادة العجز التجاري من 3.9 مليار دولار في 2020 إلى ما يقارب الـ 4.6 مليار دولار في 2021.



أما قطاع غزة، فكان أقل حظاً نتيجة تضافر مجموعة العوامل التي أدت لتثبيط النمو الاقتصادي وعرقلة عملية التعافي. وفي هذا السياق، نما الاستهلاك الخاص نمواً طفيفاً بنحو 3.9%، فيما ارتفع الاستهلاك الحكومي بواقع 12.6%. كذلك أيضاً، نما الإنفاق الاستثماري بنحو 3.6%، عطفاً على الزيادة الملحوظة في الاستثمار بغير المباني بنحو 20.1%، إلى جانب تحسن الاستثمار في المباني بنحو 2.2%. أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فقد ارتفع كل من الصادرات والواردات بواقع 18.3% و 13.7%، على الترتيب، مما أسفر عن زيادة العجز التجاري بنحو 13.1%، ليصل إلى نحو مليار دولار خلال العام 2021.

وعلى مستوى مساهمة مكونات الطلب المحلي في الناتج المحلي، فقد شكل الاستهلاك الكلي المساهمة الأكبر، متجاوزاً قيمة مجمل الناتج المحلي، وبلغ نحو 110.6% (بواقع 86.9% من الاستهلاك الخاص، و 23.8% من الاستهلاك العام). ففي الضفة الغربية، شكل الاستهلاك الكلي نحو 106.4% من الناتج المحلي (84.5% للاستهلاك الخاص، و 21.9% للاستهلاك العام)، في حين وصلت مساهمة الاستهلاك

شكل 1 - 10: الاستهلاك والاستثمار نسبة للناتج المحلي الحقيقي، 2017-2021

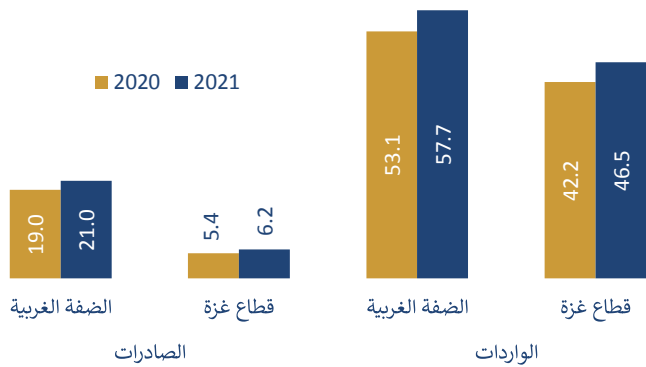


المصدر: تقديرات سلطة النقد.

السياسي التي تهدد رأس المال وترفع من تحفظ المستثمرين، لتستقر عند 10.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يتعلق بحصة التجارة الخارجية، فعلى مستوى الضفة الغربية، فاق الارتفاع في حصة الواردات من الناتج والبالغة 57.7%، الزيادة

شكل 1 - 11: الصادرات والواردات نسبة للناتج المحلي الحقيقي، 2020-2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الكلي في قطاع غزة نحو 131.1% من الناتج المحلي الإجمالي (98.4% استهلاك خاص، و 32.6% استهلاك عام). أما بالنسبة للاستثمار، فعلى الرغم من تدني مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع الاستهلاك، إلا أن هذه المساهمة قد ارتفعت خلال عام 2021 مستفيدة من حالة التحسن الاقتصادي والعودة التدريجية لنشاط وحركة الأسواق. إذ ارتفعت مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي إلى 25.3% (بواقع 19.0% من الاستثمار الخاص، و 6.3% من الاستثمار العام)، ليساهم هذا التحسن في تخفيف الخسائر التي ألمت بالأنشطة الاقتصادية خلال العام 2020. وقد وصلت مساهمة الاستثمار في الضفة الغربية إلى 28.4% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن مساهمة الاستثمار في قطاع غزة لم تشهد تغييرات تذكر نتيجة حالة عدم الاستقرار

السياسي التي تهدد رأس المال وترفع من تحفظ المستثمرين، لتستقر عند 10.3% من الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يتعلق بحصة التجارة الخارجية، فعلى مستوى الضفة الغربية، فاق الارتفاع في حصة الواردات من الناتج والبالغة 57.7%، الزيادة في حصة الصادرات والتي بلغت 21.0%، مما أسفر عن زيادة نسبة عجز الميزان التجاري للناتج المحلي الحقيقي من 34.1% في العام 2020، وصولاً إلى 36.7% خلال العام 2021. كذلك الحال في قطاع غزة، إذ ارتفعت نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الحقيقي من 36.8% في 2020 إلى 40.3% في 2021، عطفاً على زيادة حصة الصادرات من الناتج بدرجة أقل من الزيادة الحاصلة في حصة الواردات، بنحو 6.2% للأولى، مقابل 46.5% للثانية. وتأتي تلك التطورات في إطار عودة حركة التجارة العالمية، وهو ما ساهم في زيادة التسرب للخارج نتيجة اعتماد الاستهلاك الفلسطيني على الواردات.

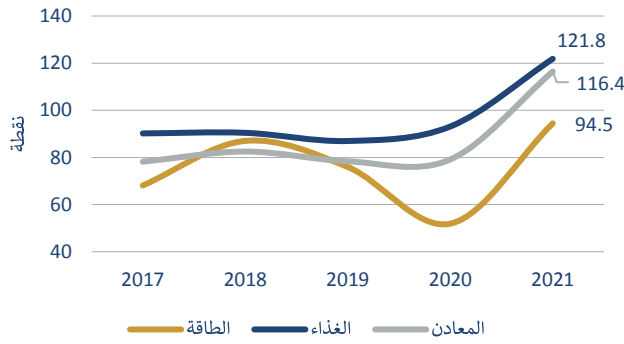
وبشكل عام، يشير هذا التحليل إلى تدني حجم الصادرات الفلسطينية مقارنة بحجم الواردات (نحو 33.1% من حجم



الواردات)، ويواقع 36.4% في الضفة الغربية، وبشكل أكثر حدة في قطاع غزة مشكلاً 13.3% من الواردات. ويعزى ذلك إلى العديد من العوامل، أبرزها ضعف تنافسية المنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، جراء المعوقات والقيود المفروضة من قبل الاحتلال على حرية الحركة والتنقل والنفوذ، وضعف البنية التحتية، إلى جانب العوامل الداخلية المتعلقة بمستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، ووفورات الحجم، وهيكلية الاقتصاد، وغيرها من المعوقات الأخرى.

الأسعار والتضخم

شكل 1 - 12: مؤشرات أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي، 2017-2021



سنة الأساس = 2010.
المصدر: البنك الدولي.

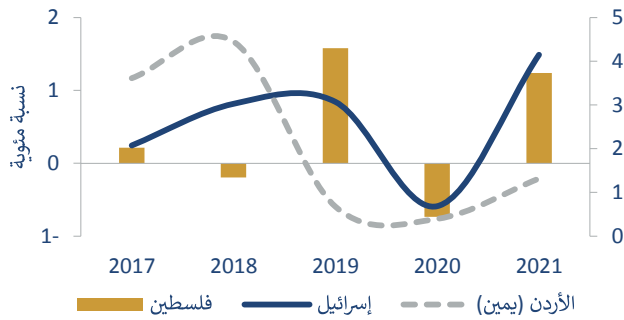
بعد الانخفاضات الشديدة التي ألمت بأسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية في ذروة أزمة كورونا خلال العام 2020، عادت الأسعار خلال أشهر العام 2021 إلى التعافي بشكل تدريجي ومتواصل لتتجاوز مستوياتها ما قبل الأزمة. فارتفع مؤشر أسعار الغذاء العالمية في العام 2021 بنحو 31% في المتوسط عن العام السابق، فيما بلغت الزيادات في مؤشرات أسعار الطاقة، والمعادن نحو 82%، 81%، على الترتيب.

وتأتي هذه الزيادات بفعل عوامل على جانبي العرض والطلب على حد سواء. فمن جانب، استمر التعافي الجزئي في الاقتصاد العالمي بعد اتجاه العديد من الدول إلى استئناف الأنشطة الاقتصادية بشكل كلي أو جزئي، خاصة مع اتساع رقعة التطعيم لا سيما في الدول المتقدمة، وما ترتب على ذلك من

تحسن في الطلب العالمي وعودة التجارة الخارجية. لكن في المقابل، ظلّ العرض قاصراً عن مجاراة التزايد في الطلب، لا سيما الطلب المؤجل من فترات الإغلاق، مما خلق اختلالات واسعة في سلاسل التوريد والإنتاج، وفاقم من ارتفاع الأسعار.

إن الارتفاعات الملموسة في أسعار السلع الأساسية، وفي أسعار كافة السلع الأخرى بشكل عام، في ضوء الزيادات الكبيرة في تكاليف شحن البضائع عبر الدول، قد انعكست بشكل جليّ على معدلات التضخم العالمية. فارتفع معدل التضخم العالمي بين العامين 2020 و2021 من

شكل 1 - 13: معدل التضخم في فلسطين وبعض الشركاء التجاريين، 2017-2021

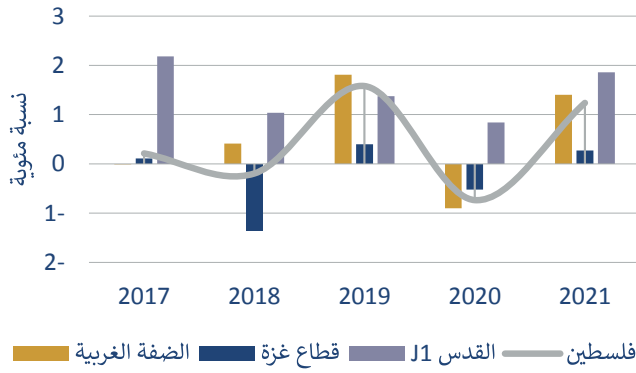


المصدر: البنك الدولي.

قرابة 3.2% إلى 4.7% جراء ارتفاعه في مجموعتي الدول الرئيسيتين: إذ ارتفع معدل التضخم في الدول المتقدمة من 0.7% إلى 3.1%، ومن 5.1% إلى 5.9% في مجموعة الدول الصاعدة والنامية. أما على المستوى الإقليمي فإن المتتبع لاقتصادات المنطقة يرصد ارتفاعات عامة مشابهة لتلك المرصودة عالمياً، لا سيما في دول الجوار. حين سجّلت بعض الدول في المنطقة مستويات تضخم جامحة وسط تواصل الاضطرابات الجيوسياسية المستمرة منذ أعوام، كما هو الحال في السودان، واليمن، والعراق. وفي المحصلة، تشير بيانات صندوق النقد الدولي، إلى ارتفاع معدل التضخم في منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا من قرابة 10.6% إلى 13.2% بين العامين 2020 و2021.



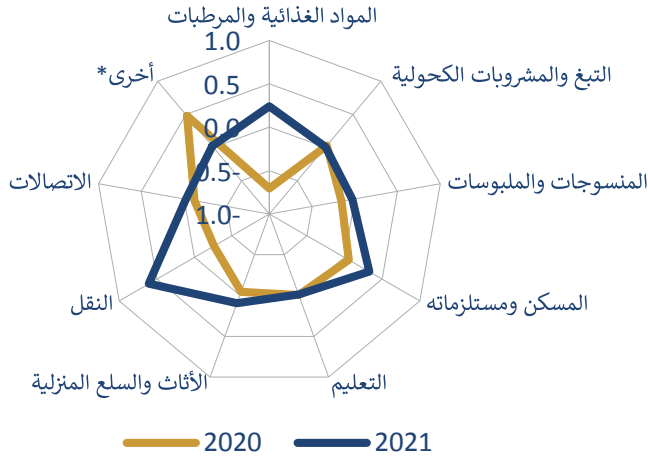
شكل 1 - 14: مستويات التضخم في فلسطين، 2017-2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

سجلت فلسطين تضخماً بواقع 1.2% خلال العام 2021، قريباً جداً من مستوياته في كل من الأردن (1.3%)، وإسرائيل (1.5%)، الشريكان التجاريان الأبرز لفلسطين.

شكل 1 - 15: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم المحلي، 2020 و2021



* تشمل الرعاية الصحية، والسلع والخدمات الثقافية والترفيهية، وخدمات المطاعم والمقاهي، وسلع وخدمات متنوعة أخرى.
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ولا يختلف الوضع كثيراً في فلسطين عن التوجه العالمي، فقد شهدت الأسعار موجة عامة من الارتفاعات المتوسطة في كافة المناطق. ففي ضوء التعافي الاقتصادي النسبي، وارتفاع مستويات الطلب المحلي علاوة على الازدياد الملموس في تكاليف الاستيراد، ارتفعت الأسعار في الضفة الغربية بنحو 1.4% في العام 2021، مقارنة بانكماش بحوالي 0.9% في العام 2020، وكذلك ارتفعت في قطاع غزة بنحو 0.3% بعد انكماشها بـ0.5% خلال الفترة نفسها. ولا تزال مستويات الأسعار ومعدلات التضخم في المنطقة المسماة (J1) من محافظة القدس^[6] الأعلى قياساً لمناطق الوطن الأخرى، إذ ارتفعت بنحو 1.9% خلال العام 2021، مقارنة مع 0.8% خلال العام السابق. وعلى المستوى الكلي، سجلت فلسطين تضخماً بواقع 1.2% خلال العام 2021، قريباً جداً من مستوياته في كل من الأردن (1.3%)، وإسرائيل (1.5%)، الشريكان التجاريان الأبرز لفلسطين.

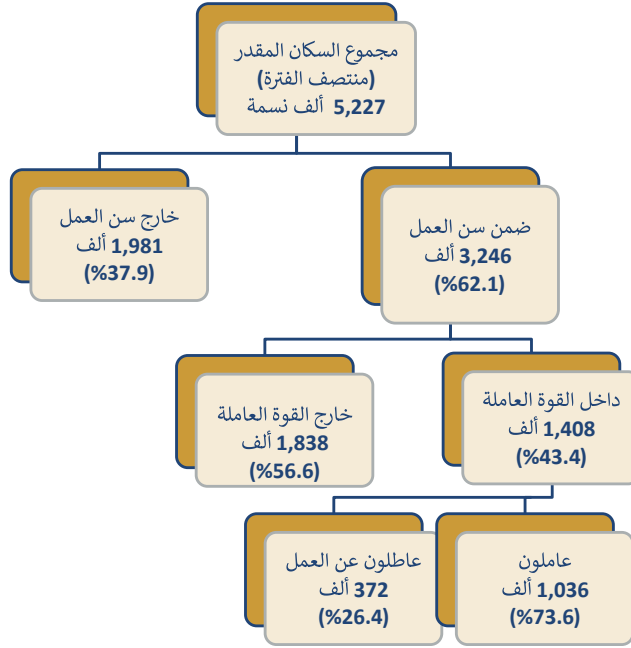
أما على مستوى المجموعات السعرية، فقد غلب الارتفاع على معظمها، وعلى رأسها مجموعة النقل، إذ أن الزيادة في أسعار النقل أسهمت في معدل التضخم بحوالي 0.6 نقطة مئوية، مما يعني أن نحو نصف التضخم المتحقق في فلسطين خلال العام 2021 مردّه بالأساس إلى ارتفاع أسعار النقل. ويأتي ارتفاع أسعار النقل نتيجة تضاعف أسعار الطاقة في العالم، والذي امتد بدوره إلى بعض المجموعات السعرية الأخرى، ومن ضمنها المسكن ومستلزماته من كهرباء وغاز وغيرها، وأسهم ارتفاع أسعاره برفع التضخم المحلي بنحو 0.3 نقطة مئوية، تلاه الارتفاع في أسعار المواد الغذائية والمرطبات، والتي أدت إلى زيادة التضخم بنحو 0.2 نقطة مئوية. وفي المقابل، كانت الانخفاضات محدودة جداً عدداً وقيمةً، واقتصرت على أسعار خدمات التعليم والاتصالات، والمنسوجات، التي أسهمت مجتمعة في كبح معدل التضخم بنحو 0.1 نقطة مئوية.

^[6] ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي عنوة بعيد احتلاله الضفة الغربية في العام 1967.



القوى العاملة

شكل 1 - 16: الإطار العام للقوى العاملة الفلسطينية، 2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وقد شهد العام 2021 زيادة ملحوظة في مستويات المشاركة مقارنة مع العام السابق، مرتفعةً من 40.9% إلى 43.4%. ويرجع هذا التحسن إلى عودة الأفراد للمشاركة في سوق العمل بعد انسحابهم منه خلال العام 2020 بسبب الجائحة الصحية والإجراءات التي تم اتخاذها خلال تلك الفترة. وقد اقتربت نسبة المشاركة خلال هذا العام من مستوياتها ما قبل الجائحة، وذلك بعد تلقي نسبة كبيرة من الأفراد المطعم الخاص بفيروس كورونا.

وتعتبر نسبة المشاركة في سوق العمل الفلسطيني (43.4%) منخفضة نسبياً بالقياس إلى المعدلات العالمية والإقليمية، مما يشير إلى أن أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني لا يسهم فعلياً في الأنشطة الاقتصادية. ويعود ذلك بالأساس إلى التديني الشديد لنسبة مشاركة الإناث في سوق العمل الفلسطيني، والتي تعتبر من ضمن أقل المعدلات عالمياً، مسجلةً 17% في 2021، مقابل 69% للذكور.

العمالة والبطالة

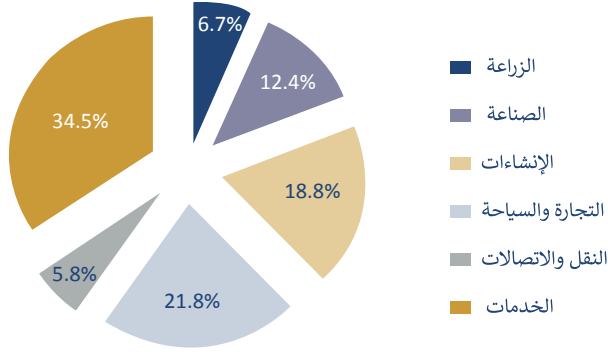
أدى التحسن الاقتصادي خلال العام 2021 إلى زيادة أعداد العاملين بنسبة 8.4% مقارنة بالعام السابق، مستحدثاً ما يقارب 80 ألف فرصة عمل جديدة، ليصل بذلك عدد العاملين إلى نحو مليون فرد. وتوزعت تلك الزيادة بين سوق العمل المحلي (الضفة الغربية، وقطاع غزة)، وسوق العمل الإسرائيلي. إذ ارتفع عدد العاملين في الضفة الغربية بنحو 4.3% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 630 ألف عامل، في حين شهدت أعداد العاملين في قطاع غزة زيادة بنسبة 14.5%، ليبلغ 260 ألف عامل، كما ساهم سوق العمل في إسرائيل والمستعمرات في استيعاب نحو 14.1% من إجمالي العاملين الفلسطينيين، أو ما يعادل حوالي 146 ألف عامل، معظمهم

<https://databank.worldbank.org> [7]



من الضفة الغربية، وهو ما يفسر الفجوة الكبيرة بين مستويات البطالة في شقي الوطن. ويذكر أن أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات قد ارتفع إلى أعلى مستوياته منذ عدة سنوات. ومن منظور آخر، استوعب القطاع الخاص نحو 65.9% من إجمالي العاملين في السوق المحلي (لا يشمل العاملين في إسرائيل والمستعمرات)، ففي قطاع غزة، استوعب القطاع الخاص نحو 64.8%، فيما ترتفع هذه النسبة في الضفة الغربية لتصل إلى 66.2%، الأمر الذي يشير إلى أن قطاع غزة أكثر اعتماداً على التوظيف في القطاع العام من الضفة الغربية، وهو ما يُفسر تضخم القطاع الحكومي في قطاع غزة.

شكل 1- 17: توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، 2021

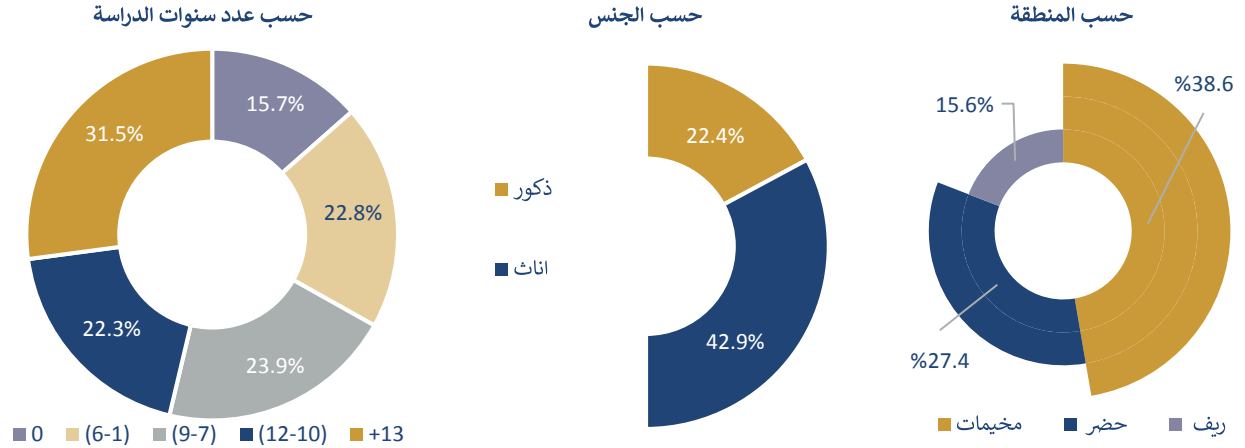


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما من حيث توزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية، فمع تعافي قطاعاتٍ أكثر من غيرها، اختلفت نسب توزيع العاملين عنها في العام الماضي، الذي شهد ظروفًا استثنائية أضرت بقطاعاتٍ معينة أكثر من غيرها في ذلك الوقت. فقد أظهرت بيانات العام 2021 ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الإنشاءات بشكل ملحوظ من 10.5% خلال العام السابق إلى 18.8% هذا العام، وارتفعت نسبة العاملين في قطاع الزراعة من 6.4% إلى 6.7%. وفي المقابل تراجع نسبة العاملين في قطاع الخدمات من نحو 41.1% إلى 34.5% خلال الفترة نفسها. ويذكر أنه وبالرغم من تغير نسب توزيع

العاملين على القطاعات، إلا أن قطاعي التجارة والخدمات لا يزالان المساهمين الأكبرين في استيعاب العمالة الفلسطينية، وبما يزيد عن نصف العاملين في سوق العمل الفلسطيني، وهو ما ينعكس أيضاً في مساهمة القيم المضافة لهذين القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي.

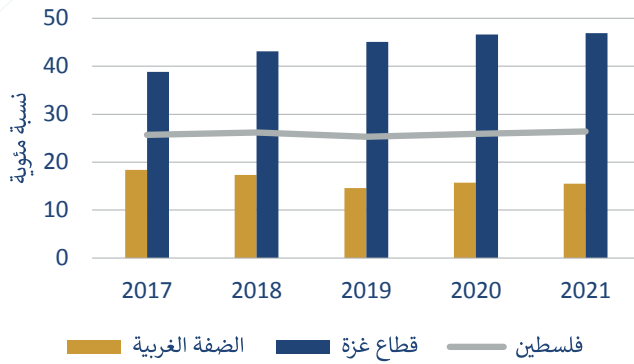
شكل 1- 18: معدل البطالة بحسب المنطقة والجنس والتعليم، 2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.



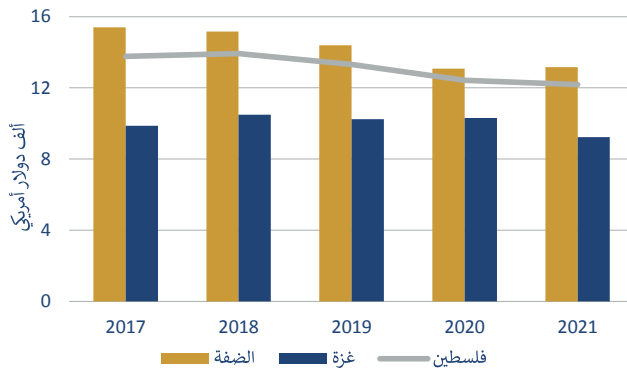
شكل 1 - 19: معدلات البطالة بحسب التوزيع الجغرافي، 2017-2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

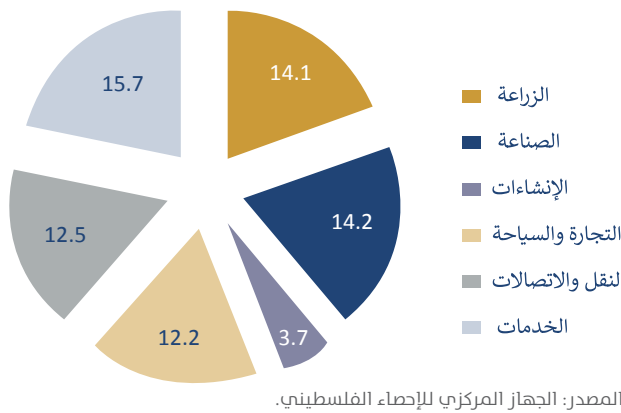
الجدير ذكره أن معدلات البطالة ترتفع في فلسطين بشكل ملحوظ بين أوساط الإناث (نحو 42.9%) جرّاء ظروف سوق العمل التي كثيراً ما تكون عاملاً طارداً لعمل النساء، خاصة اللواتي يتمتعن بمستوى أكاديمي مرتفع (13 سنة دراسية فأكثر)، الأمر الذي يحرم الاقتصاد الفلسطيني من الاستفادة من الاستثمار في تعليمهن. وفي نفس السياق، ترتفع معدلات البطالة في المخيمات عنها في التجمعات الحضرية والريفية، إذ بلغت في المخيمات نحو 38.6% في العام 2021.

شكل 1 - 20: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2017-2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل 1 - 21: إنتاجية العامل (ألف دولار) حسب النشاط الاقتصادي، 2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وبالرغم من التحسن الاقتصادي خلال هذا العام، وارتفاع أعداد العاملين، إلا أن معدل البطالة ارتفع من 25.9% إلى 26.4% في 2021، وذلك نتيجة زيادة أعداد الباحثين عن عمل بشكل أكبر من عدد فرص العمل المستحدثة في سوق العمل. وتأتي الزيادة في معدلات البطالة نتيجة ارتفاع النسبة في قطاع غزة تحديداً من 46.6% في 2020 إلى 46.9% في 2021، فيما شهدت نسب البطالة في الضفة الغربية تراجعاً طفيفاً من 15.7% إلى 15.5% لنفس فترة المقارنة.

الجدير ذكره أن معدلات البطالة ترتفع في فلسطين بشكل ملحوظ بين أوساط الإناث (نحو 42.9%) جرّاء ظروف سوق العمل التي كثيراً ما تكون عاملاً طارداً لعمل النساء، خاصة اللواتي يتمتعن بمستوى أكاديمي مرتفع (13 سنة دراسية فأكثر)، الأمر الذي يحرم الاقتصاد الفلسطيني من الاستفادة من الاستثمار في تعليمهن. وفي نفس السياق، ترتفع معدلات البطالة في المخيمات عنها في التجمعات الحضرية والريفية، إذ بلغت في المخيمات نحو 38.6% في العام 2021.

الإنتاجية

شهد العام 2021 زيادة في أعداد العاملين فاقت الزيادة في الناتج المحلي بأسعار التكلفة، الأمر الذي انعكس في انخفاض إنتاجية العاملين^[8] في فلسطين بنحو 1.9% مقارنة بالعام الماضي، لتبلغ حوالي 12 ألف دولار للعامل الواحد، مع تفاوت واضح بين شقي الوطن، إذ ما تزال إنتاجية العامل في غزة دون مثيلتها في الضفة جراء الحصار والإغلاق، علاوةً على الأزمة الصحية، مشكّلةً حوالي 70.1% فقط من إنتاجية العامل في الضفة الغربية. فقد بلغت إنتاجية العامل في قطاع غزة نحو 9 آلاف دولار للعامل الواحد، متراجعة بنحو 10.4% مقارنة بالعام السابق، فيما ارتفعت إنتاجية العامل في الضفة الغربية بواقع 0.7%، لتبلغ 13 ألف دولار للعامل الواحد خلال نفس الفترة.

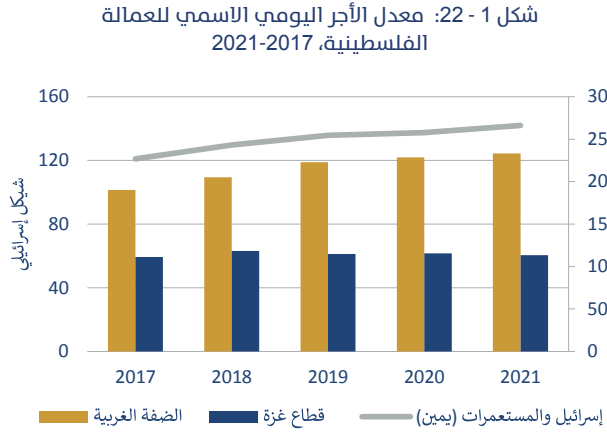
كما تباينت الإنتاجية بشكل كبير عبر الأنشطة الاقتصادية المختلفة نتيجة لعدة اعتبارات، أبرزها نسبة العمالة إلى رأس المال. إذ غالباً ما تنخفض إنتاجية العامل في الأنشطة كثيفة المال. ومع ذلك فقد تراجعت الإنتاجية خلال عام 2021 لجميع العاملين في الأنشطة الاقتصادية، باستثناء قطاعي الخدمات والنقل والاتصالات، إذ ارتفعت في الأول بنحو 19.8% (لتبلغ 15.7

[8] يتم احتساب إنتاجية العامل بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد العاملين.



آلاف دولار للعامل الواحد)، وفي الثاني بنحو 12.5% (لتبلغ 12.5 آلاف دولار للعامل الواحد). وفي المقابل تراجع إنتاجية العاملين في قطاع الإنشاءات بحوالي 43.1% (إلى 3.7 ألف دولار للعامل الواحد) باعتباره أحد الأنشطة كثيفة العمالة، كما تراجع إنتاجية العاملين في قطاع الزراعة بنحو 13.3% (لتبلغ حوالي 14.1 ألف دولار لكل عامل)، وفي قطاع التجارة والسياحة بنحو 0.6% (لتبلغ 12.2 آلاف دولار لكل عامل)، وفي قطاع الصناعة بنحو 0.2% (لتبلغ 14.2 آلاف دولار لكل عامل). ويشير ما سبق، أن الاقتصاد الفلسطيني لم يستطع الاستفادة من الزيادة في أعداد العاملين مقارنة مع 2020، على خلفية تراجع إنتاجية العامل الواحد.

معدل الأجر اليومي والقوة الشرائية



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ارتفع معدل الأجر اليومي في فلسطين خلال العام 2021 مقارنة بالعام السابق، بحوالي 2.9% في المتوسط، ليبلغ 136.5 شيكل، على خلفية ارتفاع متوسطات الأجور للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات بالدرجة الأولى، ومن ثم أجور العاملين في القطاع العام، وبشكل أقل للعاملين في القطاع الخاص. وعلى صعيد التوزيع الجغرافي، تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع الأجر اليومي للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات بنحو 3.2%، ليبلغ 269.4 شيكل، تلاه ارتفاع أجر العاملين في الضفة الغربية (السوق المحلي) بواقع 2.0%، وصولاً إلى 124.3 شيكل. وعلى العكس من ذلك، فقد تراجعت الأجور الاسمية للعاملين في قطاع غزة بنحو 1.9%، لتبلغ 60.4 شيكل. ويذكر في هذا السياق، أن ارتفاع مستويات الأجور للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات، من شأنه دفع مستويات الأجور للعاملين في السوق المحلي (تحديداً للضفة الغربية) إلى الارتفاع، ويولد مزيداً من الفروقات بين معدلات الأجور في شطري الوطن، إذ لا تتجاوز أجور العاملين في قطاع غزة نصف الأجرة اليومية للعاملين في الضفة الغربية.

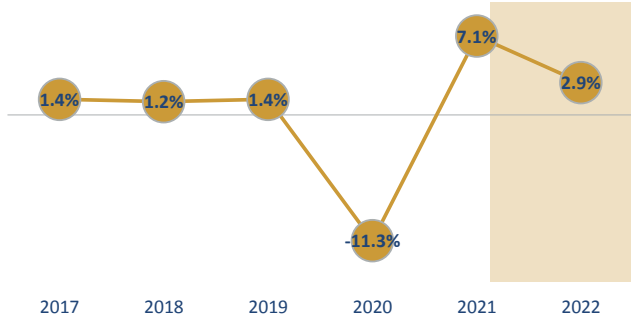
وتمثل التباينات الحالية في مستوى الأجور استمراراً لظروف النمو المتفاوتة في مناطق العمل خلال السنوات الماضية. فبالنظر إلى السنوات العشر الأخيرة على سبيل المثال، يلاحظ أن أجور العاملين في إسرائيل والمستعمرات زادت بمعدل سنوي بلغ 5.1% في المتوسط، في حين ارتفعت أجور العاملين في الضفة الغربية بقرابة 3.9% في المتوسط، أما في قطاع غزة، فقد انعكس الضعف الاقتصادي وحالة التوتر السياسي على سوق العمل ومستويات الاستثمار، إذ تراجعت الأجور بنحو 0.1% بالمتوسط خلال نفس الفترة.

أما على مستوى الأجر الحقيقي، فقد ساهمت مستويات التضخم في تشييط أثر الزيادة في الأجور الاسمية للعاملين في الضفة الغربية وإسرائيل والمستعمرات، لترتفع أجورهم الحقيقية ارتفاعاً محدوداً بنحو 0.6% و 1.8%، على التوالي. في حين ساهم التضخم في قطاع غزة بمزيد من الانخفاض في الأجور الاسمية للعاملين، ليتآكل الأجر الحقيقي للعاملين في القطاع بنحو 2.2%. كما تأثرت أجور ورواتب العاملين من ناحية ثانية بأسعار الصرف، وتحديدًا أولئك الذين يتقاضون أجورهم بعملتي الدولار الأمريكي والدينار الأردني. فقد أسفر تراجع متوسط سعر صرف الدولار بنحو 6.1% مقابل الشيكل خلال العام، عن تآكل القوة الشرائية لمن يتقاضون أجورهم ورواتبهم بهاتين العملتين بواقع 8.3% في قطاع غزة، وبنحو 5.5% للعاملين في الضفة الغربية.



آفاق الاقتصاد الفلسطيني في العام 2022

شكل 1 - 23: تنبؤات النمو الاقتصادي للعام 2022

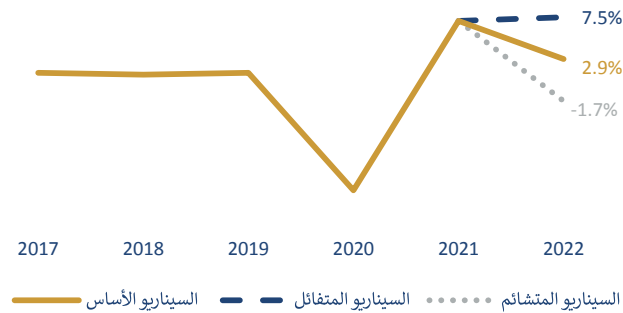


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

تشير تنبؤات سلطة النقد إلى إمكانية نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2022 بنحو 2.9%، مقارنة مع نمو بنحو 7.1% في العام 2021، على أن يكون هذا النمو مدفوعاً باستمرار تعافي مكونات جانبي الطلب والعرض على حد سواء. ففي جانب الطلب، من المتوقع استمرار تحسن مستويات الاستهلاك الكلي لينمو بنسبة 2.1% في عام 2022، وزيادة الاستثمار بواقع 10.5%. أما على صعيد القطاع الخارجي، فيتوقع ارتفاع كل من الصادرات والواردات بنحو 1.8% و 2.5%، على التوالي. وقد جاءت هذه النسب بناء على افتراض أساسي مفاده استمرار حالة تعافي النشاط الاقتصادي خلال العام 2022، في ظل استقرار الوضع الصحي، وتلاشي التداعيات الاقتصادية للجائحة الصحية، وعدم حدوث أي تغيير جذري في الوضع السياسي القائم مع الجانب الإسرائيلي.

أما على مستوى المساهمات المتوقعة لمكونات جانب العرض فتشير التنبؤات إلى مساهمة قطاع التجارة بأعلى نسبة في معدل النمو وبنحو 1.0%، يتبعه قطاع الخدمات بنحو 0.7%، وقطاع التعدين والصناعات التحويلية بحوالي 0.3%، وقطاع الإدارة العامة والدفاع بقرابة 0.4%، ومن ثم قطاع الإنشاءات بنسبة 0.2%، والزراعة بـ 0.1%. ومن المتوقع أن ينعكس هذا النمو بشكل إيجابي على المؤشرات الاقتصادية الأخرى، لينمو دخل الفرد خلال العام 2022 بنحو 0.7%، مقارنة مع نمو بحوالي 4.2% في العام 2021. أما على صعيد البطالة، فمن المتوقع أن تنخفض إلى 26.0% في 2022، مقارنة مع 26.4% في العام 2021.

شكل 1 - 24: المخاطر المحتملة على نمو الاقتصاد الفلسطيني، 2022



المصدر: تنبؤات سلطة النقد.

وقد تضمنت هذه التنبؤات تحليلاً لبعض الصدمات المحتملة الحدوث، والتي من المتوقع أن تنعكس بشكل إيجابي أو سلبي على الأداء الاقتصادي المرتقب في المدى القصير، خاصة في ظل وجود بعض التحديات والمخاطر التي قد تؤثر على مسار التعافي الاقتصادي. فمن ناحية، قد يتعرض الاقتصاد إلى صدمة إيجابية (سيناريو متفائل) تتمثل في ارتفاع حجم المنح والمساعدات الدولية وإيرادات المقاصة، خاصة في ظل مطالبة الحكومة الفلسطينية المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل من أجل وقف الاقتطاعات من هذه الأموال، إضافة إلى مطالبة المجتمع الدولي بتوفير الدعم اللازم للمجتمع الفلسطيني. كما يفترض هذا السيناريو ارتفاع أعداد العاملين الفلسطينيين في

إسرائيل والمستعمرات، وزيادة التحويلات المالية للقطاع الخاص. وفي ضوء هذه الافتراضات يتوقع تحسن مستوى الاستهلاك بشقيه، الخاص والعام، وزيادة الاستثمار الخاص، وانتعاش حركة التجارة الخارجية، مما قد يرفع معدل النمو الاقتصادي إلى نحو 7.5%، ويسهم في خفض معدلات البطالة إلى ما يقارب 24.3%، وتحسن دخل الفرد الحقيقي بنسبة 5.3%.



وعلى العكس من ذلك، هناك مجموعة من الصدمات السلبية (السيناريو المتشائم)، مثل انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الفلسطيني من خلال ارتفاع أسعار السلع الأساسية والمواد الاستهلاكية والمواد الخام، إلى جانب تجدد أزمة المقاصة، ووضع مزيد من القيود على حركة التجارة الخارجية، وتراجع أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، وانخفاض التحويلات للقطاع الخاص. وفي ظل هذه الافتراضات، من المتوقع تراجع النمو الاقتصادي بنحو 1.7%، وزيادة مستويات البطالة إلى ما يقارب الـ 27.9%، وتراجع دخل الفرد الحقيقي بواقع 3.8%.



الفصل الثاني مالية الحكومة



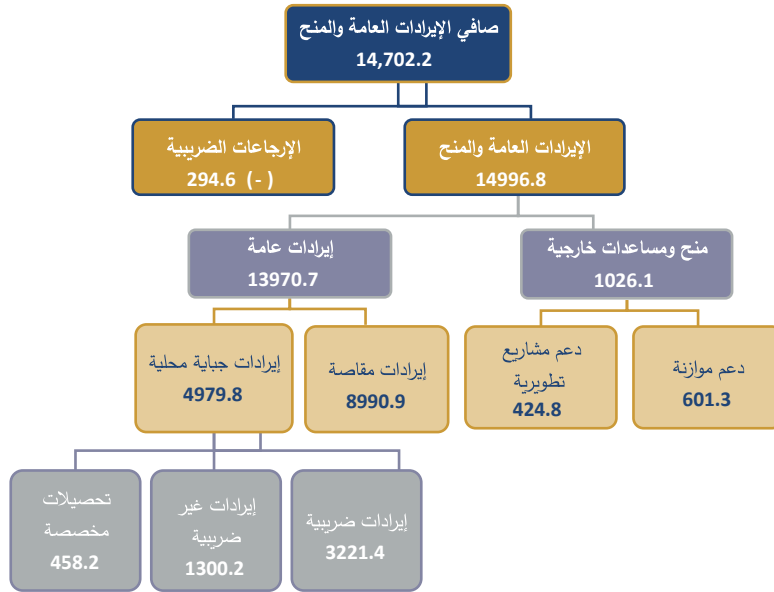
نظرة عامة

استمرت الضغوط المالية على الحكومة الفلسطينية خلال العام 2021، جراء العديد من التحديات والمعوقات، أهمها ارتهان أموال المقاصة للأوضاع السياسية، وتوقفها بشكل متكرر، والاقطاعات الإضافية والمستمرة منها، إضافة إلى التراجع الحاد في المنح والمساعدات الخارجية للعام التاسع على التوالي، ووصولها لأدنى مستوياتها، إذ لم تتجاوز نسبتها 44.7% من المبالغ المتوقعة في الموازنة العامة للعام 2021.

وفي المحصلة، تزايدت الاختلالات في مالية الحكومة، من عجز ومتأخرات ودين، ولم تستطع الحكومة سداد كامل الالتزامات المترتبة عليها، مما أدى إلى تراكم مزيد من المتأخرات المستحقة، وإلى لجوء الحكومة إلى مزيد من الإقتراض الداخلي والخارجي، وليرتفع الدين الحكومي إلى مستويات قياسية خلال هذا العام. ويستعرض هذا الفصل أهم التطورات التي طرأت على مالية الحكومة خلال العام 2021.

الإيرادات العامة والمنح

شكل 2 - 1: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)، 2021



شهد العام 2021 ارتفاعاً في إيرادات الجباية المحلية، وفي إيرادات المقاصة، مقابل انخفاض حاد ومستمر في المنح والمساعدات الخارجية، مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات العامة والمنح المحصلة فعلياً بنسبة 8.3% مقارنة مع العام السابق، لتبلغ حوالي 15 مليار شيكل. كما شهد العام أيضاً ارتفاعاً في حجم الإرجاعات الضريبية بنسبة 2.5% مقارنة بالعام 2020، لتبلغ حوالي 0.3 مليار شيكل، مما تسبب في المحصلة بارتفاع صافي الإيرادات العامة والمنح المتحصلة فعلياً بنسبة 8.4% خلال العام 2021، لتبلغ حوالي 14.7 مليار شيكل.

الإيرادات العامة

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

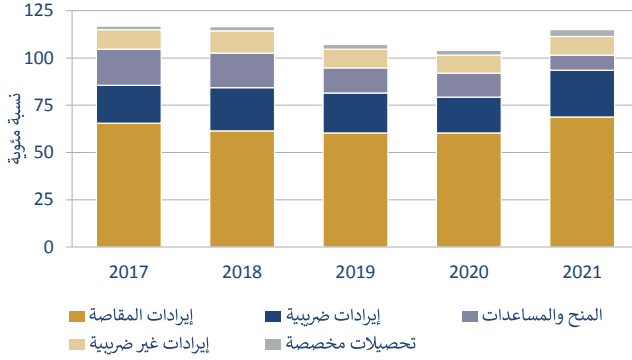
ارتفعت الإيرادات العامة المحصلة خلال العام 2021 بنسبة 14.7% مقارنة بالعام

السابق، لتبلغ حوالي 14 مليار شيكل. ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى عودة مختلف الأنشطة الاقتصادية لطبيعتها، والذي انعكس بشكل إيجابي على الإيرادات الحكومية. وتوزعت الإيرادات العامة بين إيرادات المقاصة بنسبة 64.4%، وإيرادات الجباية المحلية بنحو 35.6%



(منها 23.1% إيرادات ضريبية، و9.3% إيرادات غير ضريبية، و3.3% تحصيلات مخصصة). واستقرت نسبة العبء الضريبي إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى العام السابق تقريباً، بنحو 23.9%^[9].

شكل 2 - 2: الإيرادات العامة والمنح كنسبة من الإنفاق الجاري و صافي الإقراض، 2017-2021



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

ويشير تحليل مكونات الإيرادات العامة إلى ارتفاع إيرادات المقاصة بنحو 11.8% مقارنة بالعام السابق، لتقارب 9 مليار شيكل، وتشكل نحو 15.4% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2021^[10]. وتعزى هذه الزيادة إلى عودة النشاط الاقتصادي وزيادة الواردات بنحو ملحوظ. وتتكون إيرادات المقاصة بشكل أساسي من الإيرادات الجمركية التي تشكل نحو 48.1%، والإيرادات من المحروقات بنحو 27.6%، وإيرادات ضريبة القيمة المضافة بنحو 21.7%، فيما تشكل إيرادات ضريبة الدخل والشراء والإيرادات الأخرى نحو 2.6% من إجمالي إيرادات المقاصة خلال العام 2021^[11]. الجدير ذكره أن إيرادات المقاصة تعتبر صمام الأمان للحكومة للوفاء بالالتزامات والمستحقات المترتبة عليها، إذ غطت ما يقارب 68.9% من النفقات الجارية وصافي الإقراض خلال العام 2021.

كما ارتفعت إيرادات الجباية المحلية خلال العام 2021 بشكل ملحوظ وبنسبة 20.5%، مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 5 مليار شيكل، نتيجة التحسن الاقتصادي وعودة مختلف الأنشطة الاقتصادية لطبيعتها. وتوزعت بين إيرادات ضريبية بنحو 64.7%، مقابل 26.1% للإيرادات غير الضريبية، ونحو 9.2% حصة المتحصلات المخصصة. وساهمت إيرادات الجباية المحلية في تغطية نحو 38.1% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، وشكلت نحو 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما على مستوى التطورات في مكونات إيرادات الجباية المحلية، فقد شهد العام 2021 ارتفاعاً بنحو 27.6% في حجم الإيرادات الضريبية مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 3.2 مليار شيكل، كنتيجة طبيعية لاستئناف النشاط الاقتصادي. وقد ساهمت الإيرادات الضريبية في تغطية نحو 24.7% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقارنة بنحو 19% في العام 2020. وتوزعت الإيرادات الضريبية بين إيرادات ضريبة القيمة المضافة بنحو 37.2%، والإيرادات الجمركية بنحو 29.1%، فيما بلغت حصة إيرادات ضريبة الدخل نحو 22.4%، بينما ساهمت مكوس السجائر بنحو 10.7%، أما الإيرادات المتحصلة من ضريبة الأملاك ومكوس المشروبات فقد ساهمت بنحو 0.6% من الإيرادات الضريبية. وفي ذات السياق، تأثر التحصيل الضريبي إيجاباً بتخفيف الإجراءات الوقائية خلال العام 2021، والعودة التدريجية للنشاط الاقتصادي، فارتفعت إيرادات القيمة المضافة بنحو 14%، لتصل إلى 1.2 مليار شيكل، كما ارتفعت الإيرادات الجمركية بنسبة 81.1%، لتبلغ 0.9 مليار شيكل، بالإضافة إلى ارتفاع إيرادات ضريبة الدخل بنسبة 12.3%، لتبلغ حوالي 0.7 مليار شيكل. في حين ارتفعت الإيرادات من مكوس السجائر بنحو 17.9%، لتبلغ 0.3 مليار شيكل، واستقرت إيرادات مكوس المشروبات وإيرادات ضريبة الأملاك عند نحو 20.3 مليون شيكل.

^[9] يتمثل العبء الضريبي في حجم الضرائب التي تجبها الحكومة بمختلف أشكالها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.
^[10] تجدر الإشارة إلى أن إيرادات المقاصة على أساس الالتزام قد ارتفعت بنسبة 15.3% مقارنة بالعام 2020، لتبلغ حوالي 9.3 مليار شيكل. وقد شكلت إيرادات المقاصة المحولة فعلياً (الأساس النقدي) ما نسبته 96% من إيرادات المقاصة المستحقة (أساس الالتزام).
^[11] مساهمة الضرائب المذكورة في إيرادات المقاصة محسوبة على أساس الالتزام. نظراً لعدم توفر هذه التفاصيل بحسب الأساس النقدي.



وكذلك ارتفعت الإيرادات غير الضريبية خلال العام 2021 بنسبة 2.1%، لتبلغ حوالي 1.3 مليار شيكل، ولترتفع مساهمتها في تغطية النفقات الجارية وصافي الإقراض إلى نحو 10%، مقارنة بنحو 9.6% خلال نفس الفترة. يشار إلى أن الإيرادات غير الضريبية لم تتأثر بشكل ملحوظ في تحسن النشاط الاقتصادي، مقارنة بالتحسن الذي طرأ على الإيرادات الضريبية، خاصة وأن معظمها عبارة عن رسوم، لا ينعكس النشاط الاقتصادي في العديد من مكوناتها.

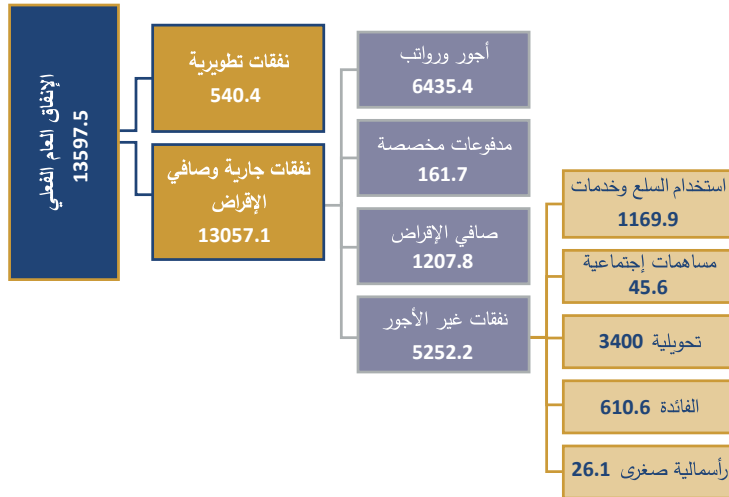
أما المتحصلات المخصصة فقد ارتفعت خلال العام 2021 لتصل إلى حوالي 458.2 مليون شيكل، مقارنة بجوالي 335.9 مليون شيكل خلال العام 2020، وتشكل نحو 9.2% من إيرادات الجباية المحلية، وساهمت في تغطية نحو 3.5% من النفقات الجارية وصافي الإقراض خلال نفس الفترة.

المنح والمساعدات الخارجية

تواصل الانخفاض في المنح والمساعدات الخارجية للعام التاسع على التوالي، غير أن العام 2021 كان الأسوأ على صعيد حجم المنح والمساعدات الخارجية المقدمة، والتي تراجعت بنسبة 38.6%، لتبلغ نحو المليار شيكل، مما أدى إلى تراجع حصتها من صافي الإيرادات العامة والمنح إلى 7%، مقارنة بنحو 12.3% في العام 2020، وساهمت في تغطية نحو 7.9% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقارنة بنحو 12.6% خلال نفس الفترة. وتشكل المنح والمساعدات الخارجية رافداً أساسياً من روافد الخزينة، وتوزعت بين منح لدعم الموازنة بجوالي 0.6 مليار شيكل، ومنح لدعم المشاريع التطويرية بجوالي 0.4 مليار شيكل. كما تسهم المنح والمساعدات الخارجية في تمويل العجز الحكومي وتخفيضه، إذ أسهمت خلال العام 2021 في تخفيض العجز الكلي للحكومة من 4.1 مليار شيكل (على أساس الالتزام) إلى نحو 3 مليار شيكل.

النفقات العامة

شكل 2-3: هيكل النفقات العامة الفعلية (مليون شيكل)، 2021



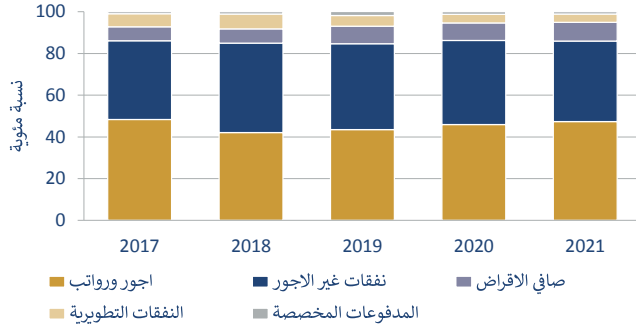
المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

انخفضت النفقات العامة الفعلية خلال العام 2021 بنسبة 2.1% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 13.6 مليار شيكل، غير أن هذا الانخفاض لا يعكس حقيقة الإنفاق الحكومي، وإنما يرتبط بدرجة أكبر بالتعديلات التي قامت بها الحكومة في القيود المحاسبية فيما يتعلق بتسجيل الرواتب والأجور^[12]، خاصة وأن الحكومة لم تتمكن من دفع كافة الالتزامات المستحقة عليها، بل وراكمت أيضاً المتأخرات. وبالتالي فإن تحليل الإنفاق في هذه الحالة على أساس الالتزام، يعكس وضع الإنفاق الحكومي وتطوراته بشكل أفضل وأكثر عمقاً. إذ تشير

^[12] تم تسجيل رواتب شهر كانون الأول 2020 ودفعها في نفس الشهر، وسجلت رواتب شهر كانون ثاني 2021، على أساس الالتزام، ودفعت في شباط 2021.



شكل 2 - 4: بنود الإنفاق الرئيسية كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2017-2021



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

البيانات إلى ارتفاع الإنفاق العام المستحق (على أساس الالتزام) بنحو 2%، ليبلغ نحو 17.8 مليار شيكل^[13]. وبذلك يكون الإنفاق العام الفعلي قد شكّل نحو 76.4% من الإنفاق العام المستحق خلال العام 2021. وكما الحال في السنوات السابقة، فإن الإنفاق العام في معظمه إنفاق جاري، بحصة بلغت نحو 96% من إجمالي الإنفاق العام الفعلي، مقابل نحو 4% للإنفاق التطويري. وقد شكّل الإنفاق الفعلي حوالي 23.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو 26.6% في العام 2020.

الإنفاق الجاري وصافي الإقراض

انخفض الإنفاق الجاري وصافي الإقراض الفعلي خلال العام 2021، بنسبة 2% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 13.1 مليار شيكل، إلا أنه ارتفع على أساس الالتزام بنسبة 3.1%، ليبلغ حوالي 17 مليار شيكل. وتوزعت النفقات الجارية بشكل أساسي بين فاتورة الأجور والرواتب، ونفقات غير الأجور. فقد شكلت الأجور والرواتب نحو 49.3% من إجمالي الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، ونحو 47.3% من إجمالي الإنفاق العام الفعلي خلال العام 2021، إذ ارتفعت فاتورة الأجور والرواتب المستحقة بنسبة 13.2% مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى ما يقارب 7.8 مليار شيكل، أما على الأساس النقدي، فارتفعت بنسبة 1% خلال نفس الفترة، لتبلغ حوالي 6.4 مليار شيكل.

ويشير تحليل بند الأجور والرواتب بحسب مراكز المسؤولية، إلى استحواذ قطاع الأمن والنظام العام (تحديداً وزارة الداخلية والأمن) على الحصة الأكبر بنسبة 37.4%، فيما استحوذت وزارة التربية والتعليم العالي على نحو 34%، أما وزارة الصحة فبلغت حصتها نحو 11.4%، وحصة الإدارة العامة (مكتب الرئيس، ومنظمة التحرير، وديوان الموظفين العام، ووزارة الحكم المحلي، والسفارات) نحو 8.7% من فاتورة الأجور والرواتب، مقابل نحو 4.5% للشؤون الاقتصادية وحماية البيئة والإسكان، ونحو 4% للخدمات الاجتماعية والخدمات الدينية والثقافية^[14].

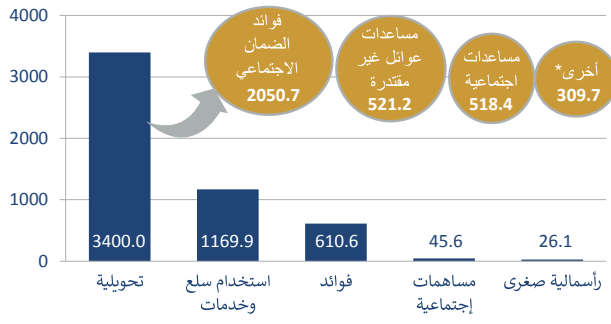
أما بالنسبة لنفقات غير الأجور، فقد شكلت نحو 40.2% من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، ونحو 38.6% من الإنفاق العام الفعلي خلال العام 2021. إذ أظهرت البيانات انخفاض نفقات غير الأجور (على الأساس النقدي) بنحو 6.2% خلال العام 2021 مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 5.3 مليار شيكل، كما انخفضت على أساس الالتزام بنسبة 6.9%، لتبلغ حوالي 7.5 مليار شيكل. وجاء الانخفاض في هذا البند بشكل أساسي نتيجة تراجع حدة الأزمة الصحية، وتخفيف الإجراءات الوقائية، مما أدى إلى تراجع النفقات التحويلية.

^[13] المبالغ الفعلية تمثل ما تم دفعه فعلياً من قبل الحكومة، أما المبالغ المستحقة (الالتزام) فهي المترتبة على الحكومة خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة)، والتي قد لا تدفعها الحكومة بالكامل، أما المبالغ المستحقة فهي التي تخصصها الحكومة وتستهدفها عند وضع موازنتها.

^[14] حصص بنود مراكز المسؤولية في فاتورة الأجور والرواتب محسوبة على أساس الالتزام، نظراً لعدم توفر هذه التفصيلات بحسب الأساس النقدي.



شكل 2- 5: نفقات غير الأجور الفعلية (مليون شيكل)، 2021



* أخرى تشمل إعانات البطالة، دعم الحكومات المحلية، تحويلات الجامعات والمجتمع المدني، والإعانات والمنح الدراسية والتعليمية، وتعويضات الأضرار الطارئة. المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

0.5% من نفقات غير الأجور. وتتوزع النفقات التحويلية بين فوائد الضمان الاجتماعي (معاشات المدنيين والعسكريين) بقيمة 2.1 مليار شيكل (60.3% من الإنفاق التحويلي)، ومساعدات العوائل غير المقتدرة والمساعدات الاجتماعية بنحو 0.5 مليار شيكل لكل بند، (تعادل 15.3% من الإنفاق التحويلي لكل منها)، وإعانات البطالة بنحو 0.2 مليار شيكل (نحو 5.5% من الإنفاق التحويلي)، فيما بلغت حصة تحويلات الجامعات والمجتمع المدني، ودعم السلطات المحلية، والإعانات والمنح الدراسية والتعليمية، وتعويضات الأضرار الطارئة، وغيرها من التحويلات نحو 0.1 مليار شيكل (تعادل 3.6% الإنفاق التحويلي).

أما بالنسبة صافي الإقراض، فقد ارتفع بنسبة 3.5% مقارنة بالعام السابق، ليلعب حوالي 1.2 مليار شيكل، مُشكلاً نحو 8.9% من الإنفاق العام خلال العام 2021. في حين انخفضت المدفوعات المخصصة إلى حوالي 161.7 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 182.4 مليون شيكل خلال العام 2020، مشكلة نحو 1.2% من إجمالي النفقات العامة.

النفقات التطويرية

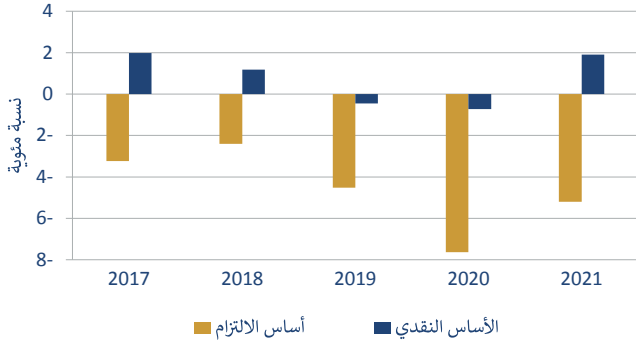
انخفضت النفقات التطويرية الفعلية خلال العام 2021 بما يقارب 5.5% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 0.5 مليار شيكل، مشكلة نحو 69.2% من المبالغ المستحقة، ونحو 4% من النفقات العامة، وهي نسبة متدنية. كما لا تزال نسبة الإنفاق التطويري إلى الناتج المحلي الإجمالي متدنية أيضاً، ولم تتعدى 0.9% خلال العام 2021. وهو ما يشير إلى صعوبة الوضع المالي للحكومة، وعدم قدرتها على رصد الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريع تطويرية تسهم في استدامة وضعها المالي على المدى المتوسط والبعيد.

الرصيد المالي

أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات خلال العام 2021، إلى عجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات الخارجية على أساس الالتزام بحوالي 4.1 مليار شيكل، أو ما يعادل نحو 7% من الناتج المحلي الاسمي. وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تخفيض هذا العجز إلى حوالي 3 مليار شيكل، أو ما يعادل نحو 5.2% من الناتج المحلي الاسمي. أما على الأساس النقدي، فقد حقق الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات فائضاً بحوالي 0.1 مليار شيكل (أو ما نسبته 0.1% من الناتج المحلي الاسمي)، وفائضاً بعد



شكل 2 - 6: الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي 2017-2021

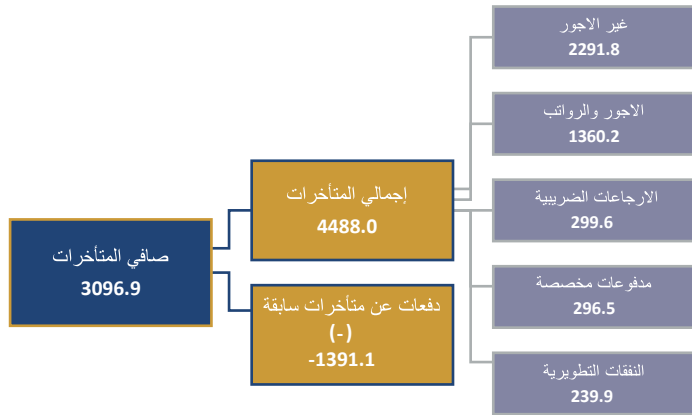


المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

المنح والمساعدات بنحو 1.1 مليار شيكل (يعادل نحو 1.9% من الناتج المحلي الاسمي). غير أن هذه الفوائض لا تعكس حقيقة الوضع المالي للحكومة، إذ لم تستطع الحكومة تغطية كافة النفقات المستحقة عليها، مما أدى إلى زيادة في تراكم المتأخرات، وهذا ما يظهره رصيد العجز الكلي على أساس الالتزام. كما وتظهر أهمية المنح والمساعدات الخارجية ومدى الاعتماد عليها في تمويل الموازنة العامة وتخفيض العجز، خصوصاً عند أخذ الاعتبارات المتعلقة بتذبذب الإيرادات العامة، تحديداً إيرادات المقاصة التي عادة ما ترتبط بالوضع السياسي القائم. وهو ما يشير أيضاً إلى ضعف الوضع المالي للحكومة، وارتفانه بتطورات الأوضاع السياسية والظروف الاقتصادية سواء المحلية أو الخارجية للبلدان المانحة.

المتأخرات

شكل 2 - 7: المتأخرات المترتبة على الحكومة (مليون شيكل)، 2021



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

شهد العام 2021 ارتفاعاً ملحوظاً في حجم المتأخرات المترتبة على الحكومة، نتيجة أزمة إيرادات المقاصة، واستمرار الإقتطاعات والخصومات وتزايدها، إلى جانب تراجع الدعم والمساعدات الخارجية بشكل حاد، مقابل زيادة الالتزامات المترتبة على الحكومة. فقد بلغ حجم صافي المتأخرات التي ترتبت على الحكومة خلال العام 2021 نحو 3.1 مليار شيكل، مقارنة بنحو 2.1 مليار شيكل خلال العام السابق.

يُشار إلى أن إجمالي المتأخرات بلغ حوالي 4.5 مليار شيكل (تمكنت الحكومة من سداد نحو 1.4 مليار شيكل منه)، توزعت بين متأخرات غير الأجور بنحو 51.1% (تعادل 2.3 مليار شيكل)^[15]، ومتأخرات الأجور والرواتب بنحو 30.3% (نحو 1.4 مليار شيكل)،

ومتأخرات الإرجاعات الضريبية بما نسبته 6.7% (حوالي 0.3 مليار شيكل)، ومتأخرات المدفوعات المخصصة بنسبة 6.6% (يقارب 0.3 مليار شيكل)، والنفقات التطويرية بنحو 5.3% إجمالي المتأخرات خلال العام 2021 (تعادل 0.2 مليار شيكل).

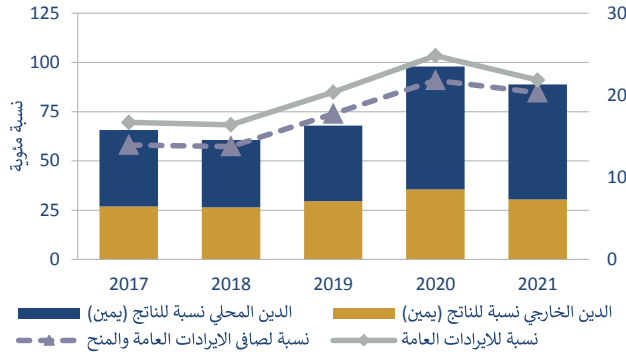
^[15] توزعت بين متأخرات استخدام السلع والخدمات (متأخرات نفقات تشغيلية) بنحو 1.4 مليار شيكل، ومتأخرات المساهمات الاجتماعية بنحو 0.7 مليار شيكل، ومتأخرات للنفقات التحويلية بما يشمل التعويض عن الأضرار والنفقات الطارئة ودعم المنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية بنحو 0.3 مليار شيكل. وبلغت متأخرات النفقات الرأسمالية الصغرى نحو 0.1 مليار شيكل، ومتأخرات الفوائد على الدين العام الحكومي (بنحو 0.2 مليار شيكل).



الدين العام

أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة المالية ارتفاع الدين العام الحكومي نهاية العام 2021 (مقاساً بالدولار الأمريكي) بنحو 5.4% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ 3.8 مليار دولار (نحو 11,993.7 مليون شيكل)، أو ما يعادل 21.3% من الناتج المحلي الإجمالي^[16]. الجدير ذكره أن وصول الدين لمستويات قياسية، ناجم بشكل أساسي عن الإقتراض محلياً، لتغطية العجز الناجم عن أزمات إيرادات المقاصة والخصومات والاقتطاعات الإسرائيلية المتزايدة من هذه الأموال، مع تفاقم الوضع نتيجة التذبذب والتراجع الحاد في حجم المنح والمساعدات الخارجية، والتي بلغت أدنى مستوياتها خلال العام 2021.

شكل 2 - 8: الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة والناتج المحلي، 2017-2021



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

وقد توزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنحو 65.7%، ودين خارجي بنحو 34.3%. فقد شهد الدين العام المحلي ارتفاعاً بنحو 8.8% مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو 2.5 مليار دولار (نحو 7,880.7 مليون شيكل)، أو ما يعادل 14% من الناتج المحلي الإجمالي، توزع بين ديون طويلة الأجل بنحو 56.6%، مقابل 43.4% ديون قصيرة الأجل^[17]. وتجدر الإشارة أن الجزء الأكبر (نحو 81%) من الدين العام المحلي بعملة الشيكال الإسرائيلي، إذ أنها عملة تحصيل الإيرادات ودفق النفقات، الأمر الذي يدفع الحكومة للإقتراض بهذه العملة، في محاولة منها لتفادي مخاطر أسعار الصرف. وساهمت المصارف العاملة في فلسطين بنحو 97.5% من إجمالي الدين المحلي الحكومي خلال العام 2021، مقابل نحو 2.5% (أو ما

يعادل 64.4 مليون دولار) تم تمويلها من قبل مؤسسات عامة أخرى مثل هيئة التقاعد، ولجنة الزكاة وغيرها.

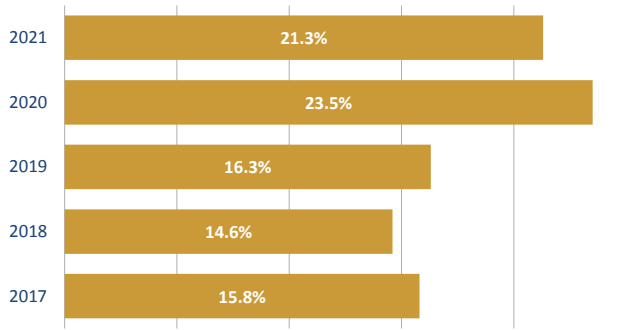
وفي المقابل استقر الدين الحكومي الخارجي عند مستوى العام السابق تقريباً، البالغ حوالي 1.3 مليار دولار (نحو 4,113 مليون شيكل)، أو ما يعادل 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي. وبشكل عام فإن الدين الحكومي الخارجي يمتاز بكونه أقرب للهيئات والمنح، بالإضافة إلى كونه دين طويل الأجل في معظمه. وقد ساهمت المؤسسات المالية العربية بحوالي 62.1% من الدين الحكومي الخارجي بقيمة 819.7 مليون دولار، توزعت بين صندوق الأقصى 513.3 مليون دولار، والبنك القطري الوطني بحوالي 254.1 مليون دولار، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 14.3 مليون دولار، والبنك الإسلامي للتنمية 38 مليون دولار. في حين ساهمت المؤسسات الدولية والإقليمية بنحو 25.7% من هذا الدين، أو ما يعادل 339.2 مليون دولار، توزعت بين البنك الدولي بنحو 275.7 مليون دولار، وبنك الاستثمار الأوروبي 30 مليون دولار، ومنظمة الأوبك 22.5 مليون دولار، وبنك التعاون الألماني 8.4 مليون دولار، فيما ساهم الصندوق الدولي للتطوير الزراعي بحوالي 1.8 مليون دولار. كما ساهمت القروض الثنائية بنحو 12.2% من الدين الخارجي الحكومي، وبما يعادل 160.7 مليون دولار، توزعت بين إسبانيا بنحو 79 مليون دولار، وإيطاليا بنحو 81.7 مليون دولار.

^[16] تجدر الإشارة أن سلسلة بيانات الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد تم تعديلها خلال العام 2019 للفترة 2004 – 2017، وهو ما قد يؤدي إلى اختلاف بعض النسب في هذا التقرير عن التقارير السابقة.

^[17] تتأثر قيمة الدين المحلي الحكومي مقاساً بالدولار الأمريكي بشكل مباشر بتطورات سعر صرف العملة (الشيكال مقابل الدولار) نظراً لكون الجزء الأكبر من هذا الدين بعملة الشيكال. كما تجدر الإشارة إلى وجود اختلاف بسيط بين بيانات وزارة المالية وسلطة النقد وذلك لاشتمال بيانات وزارة المالية على الفروض المقدمة من المؤسسات العامة الأخرى. في حين تقتصر بيانات سلطة النقد على الفروض من المصارف فقط والمقدمة للحكومة المركزية مستثنى منها البلديات والمجالس المحلية وغيرها من المؤسسات العامة غير المالية. وقد تنتج مثل هذه الفروقات أيضاً نتيجة لاختلاف مواعيد تسجيل الفيود واستخراج البيانات، بالإضافة إلى سعر الصرف المستخدم.



شكل 2 - 9: الدين العام الحكومي نسبة للنتائج المحلي الإجمالي،
2017-2021



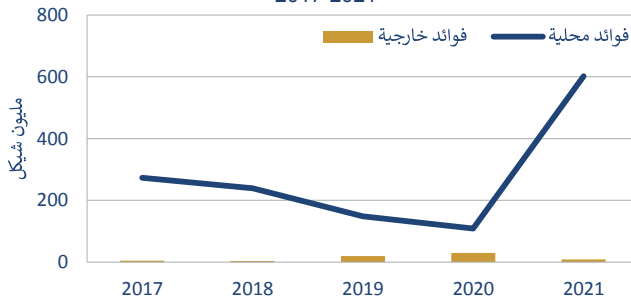
المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

وبالنظر إلى نسبة الدين العام الحكومي للنتائج المحلي في فلسطين، فإنها تبدو منخفضة (21.3%) مقارنة ببعض الدول المجاورة، إذ وصلت هذه النسبة في الأردن إلى حوالي 89.5% نهاية العام 2021 (هذه النسبة لا تشمل ديون صندوق استثمار أموال الضمان)، وفي إسرائيل إلى نحو 68.9% مع نهاية العام 2021^[18]. غير أن هذه النسبة لا تعكس حقيقة الوضع المالي للحكومة ومئاته، نتيجة لعدة أسباب أهمها، محدودية الموارد المالية المتاحة للحكومة، وعدم التحكم بأكثر من ثلث إيرادات الخزينة (المقاصة، والمنح والمساعدات الخارجية)، ولعل أزمات المقاصة مؤخراً، والانخفاض المستمر في المنح والمساعدات الخارجية، دليل على ذلك. كما أن غياب العملة الوطنية

واستدانة الحكومة بعدة عملات، يعرضها لمخاطر سعر الصرف. كذلك فإن الدين بشكل عام يستخدم لتغطية نفقات جارية، لا يتوقع أن يكون لها أثر كبير في عملية التنمية الاقتصادية على المدى البعيد. وهو ما قد يشكل تحدياً حقيقياً أمام قدرة الحكومة على الاستمرار بالاستدانة، وعلى السداد والوفاء بالتزاماتها في المواعيد المحددة.

وتظهر مؤشرات الدين العام الحكومي، أن هذا الدين قد شكّل خلال العام 2021 نحو 84.6% من صافي الإيرادات العامة والمنح، ونحو 91.1% من صافي الإيرادات العامة، مقارنة بنحو 90.9% و 103.4% على التوالي خلال العام السابق، وهو ما يشير إلى ضعف وهشاشة الوضع المالي للحكومة، وارتفانه بتطورات الأوضاع السياسية والظروف الاقتصادية سواء المحلية أو الخارجية للبلدان المانحة. ويعد ارتفاع هذه النسبة مؤشراً على ضعف قدرة الحكومة على السداد وزيادة عدد السنوات اللازمة لسداد الدين، مما يعني استنزاف الموارد المالية للحكومة. كما بلغت نسبة الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي خلال العام 2021 نحو 21.3% مقارنة بجوالي 23.5% خلال العام السابق، ويعزى انخفاض هذه النسبة بشكل رئيس إلى ارتفاع الناتج المحلي خلال العام 2021 بشكل كبير وملحوظ مقارنة بالعام السابق. ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن هذه النسب ترتفع إلى مستويات تزيد عن السقف المسموح به بحسب قانون الدين العام (40% من الناتج المحلي الإجمالي)، في حال إضافة المتأخرات المتراكمة على الحكومة، باعتبارها التزامات واجبة السداد.

شكل 2 - 10: الفوائد الفعلية المدفوعة (مليون شيكل)،
2017-2021



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

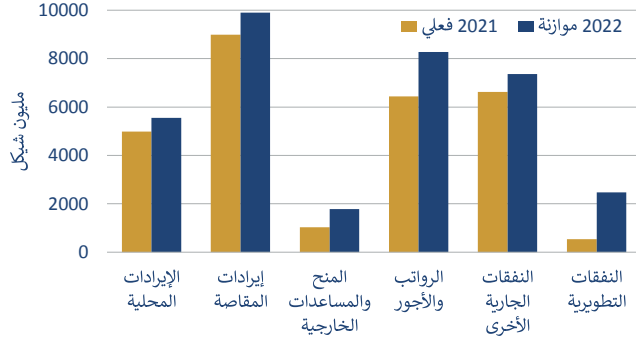
أما على مستوى الفوائد المدفوعة فعلياً على هذا الدين، فقد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال العام 2021، لتصل إلى ما يقارب 610.6 مليون شيكل، مقارنة بجوالي 138.1 مليون شيكل خلال العام السابق، مشكلة نحو 151.4% من تلك المستحقة خلال العام نفسه. وقد يعزى هذا الارتفاع الملحوظ إلى زيادة الدين العام خلال العام 2020 نتيجة الجائحة الصحية وأزمة المقاصة. وتوزعت الفوائد المدفوعة بين دفعات فوائد للدين المحلي بقيمة 601.9 مليون شيكل، مقابل 8.7 مليون شيكل دفعات فوائد للدين الخارجي.

[18] المصدر: موقع وزارة المالية الأردنية (https://www.mof.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/arbic_pdfjanuary-2022.pdf) وموقع البنك المركزي الإسرائيلي (www.boi.org.il).



ملاحح الموازنة العامة 2022

شكل 2 - 11: بنود الموازنة الرئيسية مقارنة بالفعلي



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

قُدِر صافي الإيرادات العامة، وفقاً للقرار بقانون الذي صدر بتاريخ 2022/04/06 بشأن الموازنة العامة للعام 2022، بحوالي 15.5 مليار شيكل، بارتفاع نسبته 13% مقارنة بتلك المتحققة في العام 2021. في حين قدرت المنح والمساعدات الخارجية بنحو 1.8 مليار شيكل، بارتفاع نسبته 73.7% مقارنة بما حصلت عليه الحكومة خلال العام 2021، منها نحو 0.8 مليار شيكل لدعم الموازنة بشكل مباشر، ومليار شيكل لتمويل النفقات التطويرية. وبذلك فمن المتوقع أن يبلغ مجموع صافي الإيرادات العامة والمنح حوالي 17.2 مليار شيكل، بارتفاع بنحو 17.3% مقارنة بتلك المتحققة خلال العام 2021.

وفي المقابل، قدرت النفقات العامة بنحو 19.1 مليار شيكل، منها 16.6 مليار شيكل نفقات جارية وصافي إقراض، وحوالي 2.5 مليار شيكل نفقات تطويرية (1.5 مليار شيكل تمويل من الخزينة العامة، ومليار شيكل من المنح والمساعدات الخارجية)، وقد العجز في الرصيد الكلي قبل التمويل بحوالي 1.8 مليار شيكل.



الفصل الثالث القطاع الخارجي



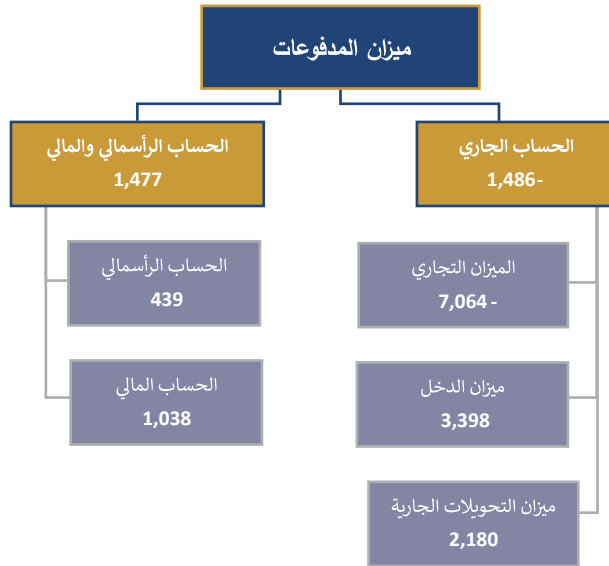
نظرة عامة

تأثرت التجارة الدولية خلال العام 2021 بالاتجاه الإيجابي العام الذي نتج إلى حد كبير عن الزيادة في أسعار السلع الأساسية، وتخفيف القيود الناشئة عن وباء كورونا، والانتعاش القوي بسبب حزم التحفيز الاقتصادي العالمي. وحققت تجارة السلع أرقاماً قياسية مدفوعة بالإنفاق الاستهلاكي القوي وتحسن مستويات الاستثمار، كما عادت تجارة الخدمات إلى مستويات ما قبل الجائحة.

أما على المستوى الفلسطيني، فقد شهد الحساب الجاري تحسناً ملحوظاً خلال العام 2021 بالرغم من الارتفاع الكبير في العجز التجاري الناتج عن الزيادة الكبيرة في الواردات السلعية، غير أن الارتفاع الملحوظ في حجم التحويلات الجارية والدخل المحول من الخارج، إضافة إلى زيادة الصادرات السلعية قد ساهمت في تغطية جزء كبير من هذا العجز. ويستعرض هذا الفصل أهم التطورات في القطاع الخارجي الفلسطيني خلال العام 2021.

ميزان المدفوعات

شكل 3 - 1: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني (مليون دولار)، 2021



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

العجز إلى التحسن الكبير الذي طرأ على كافة بنود الحساب الجاري من دخل وتحويلات، إلى جانب تحسن الصادرات السلعية.

يعتبر ميزان المدفوعات من منظور المقارنات الإحصائية الدولية، أحد أهم الأدوات التي تستخدم لقياس أداء الاقتصاد المحلي مقارنة بالعالم الخارجي، إضافة إلى دوره الأساسي في قياس حجم الاحتياطيات الأجنبية الرسمية، وتحديد القدرة التنافسية للدولة مقارنة بالدول الأخرى. وبشكل عام يتكون ميزان المدفوعات من نوعين من الحسابات: الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي والمالي.

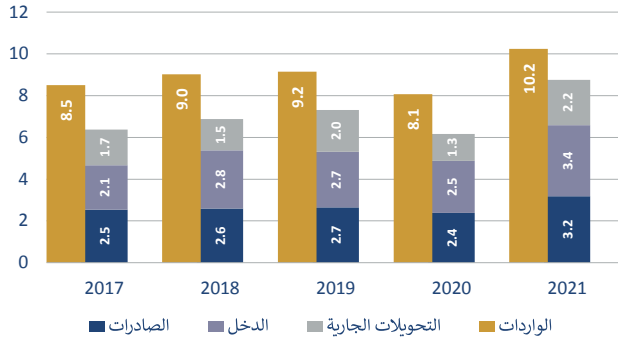
الحساب الجاري

سجل رصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال العام 2021 عجزاً مقداره 1,486 مليون دولار^[19]، بانخفاض قدره 21.9% عما كان عليه في العام 2020، ليشكل نحو 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 12.3% خلال العام السابق. ويعزى الانخفاض في هذا

^[19] تجدر الإشارة إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قام خلال العام 2019 بتعديل سلسلة بيانات الحسابات القومية للفترة 2004-2017، وهو ما ترتب عليه إجراء بعض تعديلات في سلسلة بيانات ميزان المدفوعات، الأمر الذي قد يؤدي إلى اختلاف بعض النسب في هذا التقرير عن تلك في التقارير السابقة.

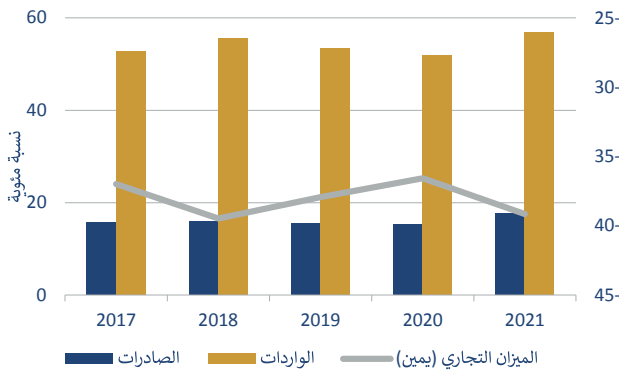


شكل 3 - 2: الحساب الجاري الفلسطيني (مليار دولار)،
2021- 2017



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

شكل 3 - 3: العجز التجاري نسبة للنتاج المحلي الإجمالي
2021 - 2017



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

وتطوره، وتدفعه إلى اللجوء للخارج لتوفير احتياجات الأساسية من السلع والخدمات، وتحديدًا من إسرائيل التي تسمح لسلعها بالتدفق الحر إلى السوق الفلسطيني، وفي المقابل تعيق نفاذ الصادرات الفلسطينية إلى السوق الخارجي.

ويرتبط العجز في الميزان التجاري بشكل أساسي بالعجز الكبير في ميزان السلع (الصادرات السلعية - الواردات السلعية) الذي ارتفع خلال العام 2021 بنحو 24.7% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 5,955 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته 33% من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعاً بارتفاع الواردات السلعية بنحو 27%، لتبلغ 8,254 مليون دولار، مقابل ارتفاع الصادرات السلعية بنحو 33.4%، لتبلغ 2,299 مليون دولار.

وبشكل عام يتكون الحساب الجاري من ثلاثة حسابات فرعية: الميزان التجاري (السلعي والخدمي)، وحساب الدخل، وحساب التحويلات الجارية. وفيما يلي استعراض لأهم التطورات التي شهدتها هذه الحسابات على المستوى الفلسطيني خلال العام 2021.

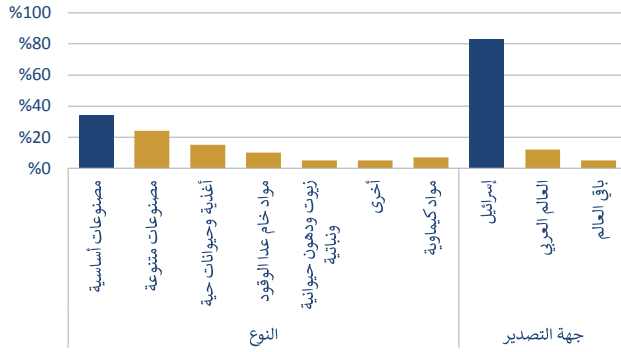
الميزان التجاري

يعاني الميزان التجاري الفلسطيني من تشوهات هيكلية، مرتبطة بالمعيقات والقيود الإسرائيلية المفروضة على حركة التجارة الخارجية، وتمخضت عن عجز مزمن في هذا الحساب، والذي ارتفع خلال العام 2021 بنحو 24.4% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى حوالي 7,064 مليون دولار، أو ما نسبته 39.2% من الناتج المحلي الإجمالي^[20]، مقارنةً مع 36.6% في العام 2020. ويمثل العجز في الميزان التجاري اتجاهًا عامًا منذ عقود مضت، ويعتبر المسبب الرئيس لعجز الحساب الجاري، نظراً للتزايد المتسارع في حجم الواردات الفلسطينية في ظل سياسات لم تتغير منذ فترة طويلة، من ناحية تقنين أو ضبط أو حتى تنظيم عمليات الاستيراد، مقارنة بصغر حجم الصادرات وضعف نموها، نظراً لضيق قاعدتها، ومحدودية تنوعها بالرغم من بعض المحاولات التي جرت وتجري لتطويرها، والبحث عن أسواق جديدة للنفاذ إليها. فالصادرات في أحسن الأحوال لا تشكل أكثر من ثلث الواردات. ويعد استمرار هذا العجز وارتفاعه علامة على ضعف الاقتصاد وعدم قدرته على تلبية احتياجاته الأساسية، الأمر الذي يعود بالسلب على الاقتصاد ونموه

^[20] يعزى اختلاف نسب العجز الواردة في هذا الفصل عن مثيلاتها في الفصل الأول إلى كون الثانية بالأسعار الحقيقية، في حين أن النسب الواردة في هذا الفصل بالأسعار الجارية.



شكل 3 - 4: الهيكل السلعي لأهم الصادرات واتجاهاتها، 2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير التجارة الخارجية.

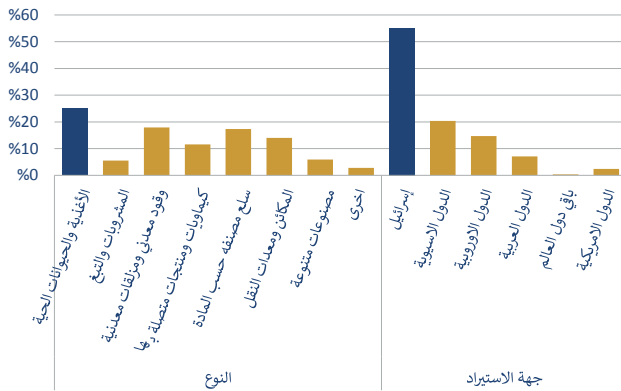
وتوزعت الصادرات السلعية الفلسطينية خلال العام 2021 بين مجموعة المصنوعات الأساسية (خشبية، وورقية، ومعدينية، ومنسوجات، وغيرها) التي استحوذت على نحو 34% من حجم هذه الصادرات، تلتها مجموعة المصنوعات المتنوعة (أثاث، ملابس، أحذية، وغيرها) بنسبة 24%، ثم الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 15%. أما المواد الخام عدا الوقود فبلغت حصتها 10%، في حين بلغت حصة المواد الكيماوية نحو 7%، وزيت ودهون حيوانية ونباتية، والصادرات الأخرى المتبقية بنسبة 5% لكل منهما من إجمالي الصادرات السلعية.

ويشير هيكل الصادرات السلعية إلى تركيزها في عدد قليل

من السلع، إذ تسيطر عشر سلع على ما نسبته 41.3% من إجمالي الصادرات^[21]، تتجه غالبيتها نحو إسرائيل، نظراً للارتباط المباشر وتبعية السوق الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي. إذ تستحوذ إسرائيل على نحو 83% من إجمالي هذه الصادرات، مقابل 12% للعالم العربي (التجارة البينية)، ونحو 5% فقط من الصادرات الفلسطينية تتجه إلى بقية العالم.

وفي المقابل، تستحوذ مجموعة الأغذية والحيوانات الحية على المرتبة الأولى في هيكل هذه الواردات السلعية، وبنسبة 25%، تلتها مجموعة الوقود المعدني والطاقة بنسبة 18%^[22]، ثم مجموعة المصنوعات الأساسية بنحو 17%. وحظيت مجموعة المكائن ومعدات النقل على 14%، أما مجموعة المواد الكيماوية فبلغت حصتها نحو 12%، والمصنوعات المتنوعة نحو 6%، والمشروبات والتبغ نحو 5%، فيما بلغت نسبة الواردات السلعية الأخرى نحو 3%.

شكل 3 - 5: الهيكل السلعي لأهم الواردات ومصدرها، 2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير التجارة الخارجية.

وقد استحوذت إسرائيل على ما نسبته 55% من إجمالي الواردات السلعية خلال العام 2021، فيما حظيت الدول الآسيوية بنحو 20%، والدول الأوروبية على 15%، والدول العربية (التجارة البينية) على 7% فقط، في حين حصلت الدول الأمريكية على 2%، بينما حظيت بقية الدول التي تربطها علاقات تجارية مع فلسطين على نسبة أقل من 1% من إجمالي الواردات السلعية. وتستحوذ عشر سلع أساسية على نحو 33% من حجم الواردات السلعية، أهمها الطاقة (كهرباء، بنزين، سولار) بنسبة 15%. فيما استحوذت الأعلاف، والسجائر، والإسمنت الأسود، والأدوية، والعجول، والهواتف النقالة، والقضبان من سبائك الصلب غير الفولاذ على نحو 18%.

^[21] ممثلة بجر البناء، وأكياس البلاستيك، والمقاعد المنجدة، وزيت الزيتون، والتمور، والحصمة، وحديد الخردة، والرخام والمرمر، وبروفيلات ألومنيوم، والأثاث المنزلي الخشبي.

^[22] تحتل واردات زيت الوقود، والبنزين، والغاز من بين أهم عشر سلع مستوردة، وتحظى بنسبة 10% من حجم الواردات، بينما تحظى الطاقة على 9% من حجم الواردات.



وبشكل عام، تؤكد هذه البيانات مدى حجم التبعية المباشرة للاقتصاد الإسرائيلي (وضعف العلاقة مع المحيط العربي بالرغم مما يعول عليه)، ومدى الأثر المباشر الذي تتركه السياسات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية على أداء الاقتصاد الفلسطيني، كونها مصدر السلع الأساسية المستهلكة في السوق الفلسطيني، والطرف المتحكم بحركة الدخول والخروج، سواء على مستوى السلع والبضائع، أو الأفراد، من وإلى فلسطين. وفي نفس الوقت، تبين هذه النسب مدى الفائدة التي يحققها الاقتصاد الإسرائيلي من نظيره الفلسطيني.

وبالنسبة للشق الآخر من الميزان التجاري، ألا وهو ميزان الخدمات (صادرات الخدمات - واردات الخدمات)، فقد تأثر أداء ميزان الخدمات كثيراً بجائحة كورونا، خاصة وأن ميزان الخدمات الفلسطيني يعتمد في تكوينه على بندين رئيسيين: خدمات السفر والنقل، وهي القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة، فالسياحة توقفت بالكامل في أوج الأزمة الصحية، كما شهدت حركة النقل توقفاً شبه تام بفعل إغلاق المعابر مع الأردن. ولكن بعد تخفيف الإجراءات الوقائية خلال العام 2021 عاد نشاط هذين البندين إلى العمل بشكل تدريجي، خاصة في النصف الثاني من العام. ومع ذلك، حقق ميزان الخدمات عجزاً مقداره 1,109 مليون دولار، بارتفاع قدره 22.5% مقارنة بالعام 2020. ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة واردات الخدمات بنسبة 27.1%، لتبلغ 1,991 مليون دولار، مقابل زيادة صادرات الخدمات بنسبة 33.4%، لتبلغ 882 مليون دولار. ومع الإشارة إلى أن خدمات السفر قد استحوذت على نحو 70% من إجمالي الصادرات، و60% من إجمالي الواردات الخدمية.

وبشكل عام، تعزى ضخامة العجز التجاري (بشقيه السلعي والخدمي) إلى مجموعة من الأسباب ممثلة بالقيود والعقبات المفروضة من قبل الاحتلال ليس فقط على الإنتاج والتجارة، بل على مجمل النشاط الاقتصادي، والتي أضعفت الاقتصاد الفلسطيني وحدت من قدرته الإنتاجية والتنافسية، وعلى رأسها عدم القدرة على النفاذ واستغلال الموارد الطبيعية في المناطق الفلسطينية المصنفة «مناطق جيم»، والقيود على حرية الحركة والنفاذ للأفراد والبضائع ورأس المال. وقد أدت هذه العوامل إلى زيادة حجم الواردات (مقارنة بحجم الصادرات)، والتي يتم تمويل الجزء الأكبر منها من إيرادات العمالة الفلسطينية في إسرائيل، الأمر الذي أثر على حجم الاستثمار والادخار. ويضاف إلى ذلك أثر المعوقات الذاتية الداخلية، والمتعلقة بالخلل في تركيبة الاقتصاد وضعف البنية التحتية للتجارة، ومحدودية النفاذ إلى الأسواق الدولية، وهو ما يظهر من خلال قيمة الصادرات ونوعيتها، وساهم في ذلك، الافتقار إلى استراتيجية شاملة ومتكاملة للتجارة الخارجية، إضافة إلى محدودية نقل وتطوير الخبرة والمعرفة في هذا المجال. وفي نفس الوقت لا تحظى النفقات الاستثمارية والتطويرية بالأهمية المطلوبة من ناحية الإنفاق على المستوى الحكومي، مما ساهم في عدم فعالية الرؤى الاستراتيجية التي استحدثت لخدمة التجارة والتسويق. فبدا وكأن الأولوية هي لزيادة الإيرادات الحكومية من التجارة، على اعتبار أن التجارة الخارجية أداة لتمويل الخزينة من خلال الاعتماد على الرسوم الجمركية والضرائب.

كما أن الاتفاقيات مع الدول العربية والدول الإقليمية، والبروتوكولات التجارية سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف والمعاملات التفضيلية التي حظيت بها فلسطين مع العديد من الدول الأجنبية والمجموعات الدولية، والتي تستهدف بالأساس فتح السوق الخارجي أمام المنتجات الفلسطينية، والتعامل مع فلسطين ككيان اقتصادي قائم بذاته، وتنوع المبادرات التجارية وإعطاء خيار أفضل للمنتج الفلسطيني، وتقليص الاعتماد الكبير على إسرائيل كشريك شبه محتكر للتجارة الخارجية، ونقل المعرفة واستقطاب رؤوس الأموال بهدف دعم القطاعات الإنتاجية التي تعمل بهدف التصدير، لم تسهم في تغيير واقع التجارة الخارجية الفلسطينية، أو تسهيل نفاذ المنتجات الفلسطينية إلى الخارج، إذ يزال الكثير من هذه الاتفاقيات غير مفعلة. ويبدو أن المنتجات الفلسطينية مع هذه الدول غير قادرة على المنافسة مع مثيلاتها الأجنبية، وبالتالي فلم تسهم التجارة في تعزيز العمق العربي الذي كان يعول عليه كثيراً. وفي المحصلة، هذه العوامل مجتمعة جعلت من فلسطين سوقاً واسعاً لتصريف المنتجات الإسرائيلية، واحتلت صادراتها إلى الاقتصاد الفلسطيني مركزاً متقدماً بين المجموعات الدولية.

ومن أجل تعديل وضع الميزان التجاري الفلسطيني يتوجب العمل على تسهيل بيئة الأعمال، وتقديم مختلف الحوافز للمنتج المحلي، وبشكل خاص المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والاهتمام بنوعية وتفصيل الاتفاقيات التجارية، وما يتطلبه ذلك من معرفة جيدة بالأسواق الخارجية ومتطلباتها واحتياجاتها لموائمة القطاعات الإنتاجية الفلسطينية مع هذه المتطلبات والاحتياجات. ومن الممكن زيادة الصادرات

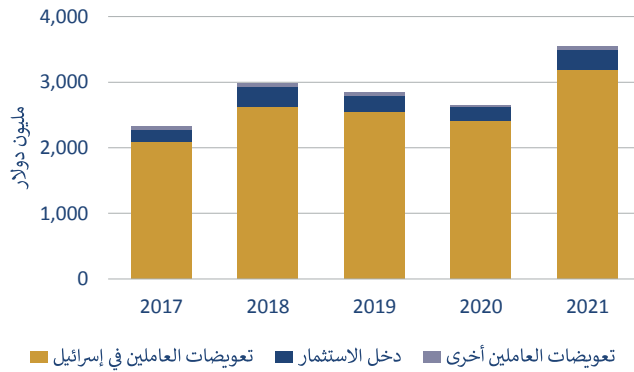


من خلال مواصلة البحث عن أسواق جديدة للسلع الفلسطينية بالتوازي مع رفع القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية، وتطوير البنية التحتية الخاصة بعملية التصدير، والبحث الدائم عن توجهات ورغبات المستهلكين في الأسواق الخارجية.

وما لم تتمكن فلسطين من السيطرة على حدودها ومعابرها، فإن إزالة القيود عن التجارة الخارجية، أو تعزيز العلاقة مع العمق العربي والدولي، تبقى محدودة الأثر، الأمر الذي قد يتطلب إعادة النظر (تعديل أو إلغاء) في اتفاق باريس الاقتصادي، من أجل الوصول إلى القرار الاقتصادي المستقل والقدرة على صياغة سياساتنا وعلاقتنا التجارية مع كافة الجهات العربية والدولية بحرية مطلقة.

الدخل المحول من الخارج

شكل 3- 6: الدخل المحول من الخارج، 2017-2021



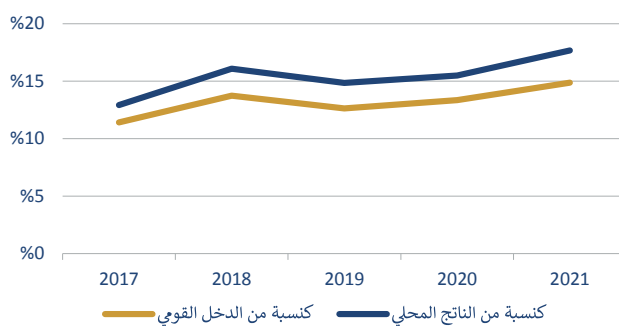
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

واعتبر الدخل المحول من الخارج (تعويضات العاملين ودخل الاستثمار) أحد مصادر التمويل الأساسية لمواجهة العجز في الميزان التجاري، كونه دائماً ما يتسم بالفائض. ومع استمرار تدفق العمالة الفلسطينية إلى السوق العمل الإسرائيلي بوتيرة متسارعة، شهد حساب الدخل خلال العام 2021 ارتفاعاً بنحو 36.4% مقارنة بالعام السابق، ليحقق فائضاً قيمته 3,398 مليون دولار، مشكلاً حوالي 18.8% من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعاً بالإضافة إلى زيادة أعداد العاملين، بارتفاع متوسط الأجر اليومي للعاملين، وانخفاض سعر صرف الشيكل مقابل الدولار.

ومن ناحية أخرى، شهد العام 2021، ارتفاع العائد على الاستثمارات الفلسطينية في الخارج (الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، والاستثمارات الأخرى)، ليصل إلى نحو 307 مليون دولار، مقارنة بنحو 217 مليون دولار في العام السابق، إثر الارتفاع الذي طرأ على معدلات الفائدة في العديد من الدول خلال هذا العام. ويعتبر حساب الدخل ذا أهمية كبيرة بالنسبة للميزان التجاري الفلسطيني، إذ ساهم في تمويل ما يقارب 48.1% من عجز الميزان التجاري خلال العام 2021. علماً بأن الفائض المتحقق في هذا الحساب يرتبط بدرجة أساسية بتعويضات العاملين في إسرائيل (تشكل حوالي 95.4% من صافي الدخل المحول من الخارج خلال العام 2021).

وبالرغم من أهمية هذه التعويضات في تقليل عجز الحساب الجاري، إلا أنه لا يمكن التعويل عليها، خاصة وأن استمراريته واستدامتها، ترتبط بالظروف السياسية والأمنية التي تحددها إسرائيل. فالفائض المتحقق من تعويضات /دخل العاملين في إسرائيل متذبذب تبعاً

شكل 3- 7: تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2017-2021



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

لعدد العمال ومتوسط الأجر اليومي وسعر صرف الدولار مقابل الشيكل. ومع ذلك، لهذا الحساب أثر كبير في تنشيط الحركة التجارية الفلسطينية، وزيادة الطلب المحلي، وتمويل جزء من الاستهلاك، واستيعاب جزء ليس بقليل من البطالة في ظل ضعف السوق المحلي وعجزه عن استيعاب أعداد العاملين الجدد الداخلين سنوياً إلى سوق العمل. ويذكر في هذا السياق أن تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل شكّلت خلال الفترة (2017-2021) حوالي 15.4% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 13.2% من الدخل القومي الإجمالي.

واعتبر الدخل المحول من الخارج (تعويضات العاملين ودخل الاستثمار) أحد مصادر التمويل الأساسية لمواجهة العجز في الميزان التجاري، كونه دائماً ما يتسم بالفائض. ومع استمرار تدفق العمالة الفلسطينية إلى السوق العمل الإسرائيلي بوتيرة متسارعة، شهد حساب الدخل خلال العام 2021 ارتفاعاً بنحو 36.4% مقارنة بالعام السابق، ليحقق فائضاً قيمته 3,398 مليون دولار، مشكلاً حوالي 18.8% من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعاً بالإضافة إلى زيادة أعداد العاملين، بارتفاع متوسط الأجر اليومي للعاملين، وانخفاض سعر صرف الشيكل مقابل الدولار.

ومن ناحية أخرى، شهد العام 2021، ارتفاع العائد على الاستثمارات الفلسطينية في الخارج (الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، والاستثمارات الأخرى)، ليصل إلى نحو 307 مليون دولار، مقارنة بنحو 217 مليون دولار في العام السابق، إثر الارتفاع الذي طرأ على معدلات الفائدة في العديد من الدول خلال هذا العام. ويعتبر حساب الدخل ذا أهمية كبيرة بالنسبة للميزان التجاري الفلسطيني، إذ ساهم في تمويل ما يقارب 48.1% من عجز الميزان التجاري خلال العام 2021. علماً بأن الفائض المتحقق في هذا الحساب يرتبط بدرجة أساسية بتعويضات العاملين في إسرائيل (تشكل حوالي 95.4% من صافي الدخل المحول من الخارج خلال العام 2021).

وبالرغم من أهمية هذه التعويضات في تقليل عجز الحساب الجاري، إلا أنه لا يمكن التعويل عليها، خاصة وأن استمراريته واستدامتها، ترتبط بالظروف السياسية والأمنية التي تحددها إسرائيل. فالفائض المتحقق من تعويضات /دخل العاملين في إسرائيل متذبذب تبعاً

لعدد العمال ومتوسط الأجر اليومي وسعر صرف الدولار مقابل الشيكل. ومع ذلك، لهذا الحساب أثر كبير في تنشيط الحركة التجارية الفلسطينية، وزيادة الطلب المحلي، وتمويل جزء من الاستهلاك، واستيعاب جزء ليس بقليل من البطالة في ظل ضعف السوق المحلي وعجزه عن استيعاب أعداد العاملين الجدد الداخلين سنوياً إلى سوق العمل. ويذكر في هذا السياق أن تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل شكّلت خلال الفترة (2017-2021) حوالي 15.4% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 13.2% من الدخل القومي الإجمالي.

واعتبر الدخل المحول من الخارج (تعويضات العاملين ودخل الاستثمار) أحد مصادر التمويل الأساسية لمواجهة العجز في الميزان التجاري، كونه دائماً ما يتسم بالفائض. ومع استمرار تدفق العمالة الفلسطينية إلى السوق العمل الإسرائيلي بوتيرة متسارعة، شهد حساب الدخل خلال العام 2021 ارتفاعاً بنحو 36.4% مقارنة بالعام السابق، ليحقق فائضاً قيمته 3,398 مليون دولار، مشكلاً حوالي 18.8% من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعاً بالإضافة إلى زيادة أعداد العاملين، بارتفاع متوسط الأجر اليومي للعاملين، وانخفاض سعر صرف الشيكل مقابل الدولار.

ومن ناحية أخرى، شهد العام 2021، ارتفاع العائد على الاستثمارات الفلسطينية في الخارج (الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، والاستثمارات الأخرى)، ليصل إلى نحو 307 مليون دولار، مقارنة بنحو 217 مليون دولار في العام السابق، إثر الارتفاع الذي طرأ على معدلات الفائدة في العديد من الدول خلال هذا العام. ويعتبر حساب الدخل ذا أهمية كبيرة بالنسبة للميزان التجاري الفلسطيني، إذ ساهم في تمويل ما يقارب 48.1% من عجز الميزان التجاري خلال العام 2021. علماً بأن الفائض المتحقق في هذا الحساب يرتبط بدرجة أساسية بتعويضات العاملين في إسرائيل (تشكل حوالي 95.4% من صافي الدخل المحول من الخارج خلال العام 2021).

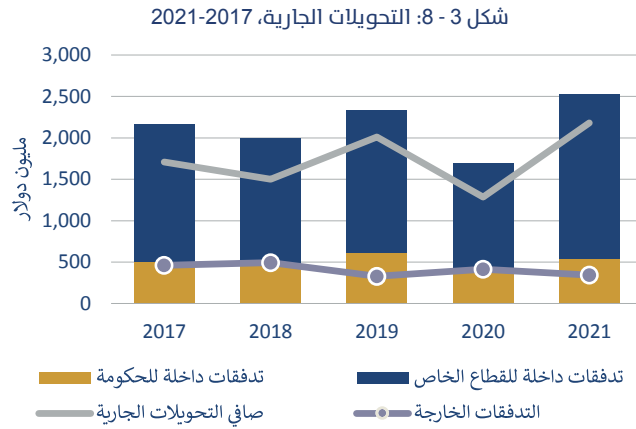
وبالرغم من أهمية هذه التعويضات في تقليل عجز الحساب الجاري، إلا أنه لا يمكن التعويل عليها، خاصة وأن استمراريته واستدامتها، ترتبط بالظروف السياسية والأمنية التي تحددها إسرائيل. فالفائض المتحقق من تعويضات /دخل العاملين في إسرائيل متذبذب تبعاً

لعدد العمال ومتوسط الأجر اليومي وسعر صرف الدولار مقابل الشيكل. ومع ذلك، لهذا الحساب أثر كبير في تنشيط الحركة التجارية الفلسطينية، وزيادة الطلب المحلي، وتمويل جزء من الاستهلاك، واستيعاب جزء ليس بقليل من البطالة في ظل ضعف السوق المحلي وعجزه عن استيعاب أعداد العاملين الجدد الداخلين سنوياً إلى سوق العمل. ويذكر في هذا السياق أن تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل شكّلت خلال الفترة (2017-2021) حوالي 15.4% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 13.2% من الدخل القومي الإجمالي.



التحويلات الجارية

يشمل هذا البند جميع المبالغ (النقدية والعينية) الممنوحة لفلسطين، سواءً للقطاع العام والحكومة الفلسطينية (دعم الموازنة)، أو للقطاع الخاص (تحويلات المغتربين). وتشكل هذه التحويلات رافداً أساسياً لميزان المدفوعات، وتحظى بأهمية كبيرة، لمساهمتها في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، وتنشيط القطاعات التجارية، وتساعد في توفير شبكة أمان اجتماعي للعائلات المتلقية لها. إلى جانب إسهامها في النمو الاقتصادي، خصوصاً تحويلات القطاع الخاص، نظراً لاتصافها بالاستمرارية، إذ يغلب على تدفقها طابع الانتظام (وإن كانت تزداد في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية المضطربة، وتتباطأ مع الانفراج السياسي والاقتصادي) كونها ترسل من قبل المغتربين لمساعدة ذويهم في مواجهة الأزمات المعيشية وتأمين احتياجاتهم الأساسية كالعليم، والصحة، والسكن، والغذاء، والعلاج، وغيرها من الخدمات الأخرى. وتعتبر هذه التحويلات مصدراً لتمويل عجز الحساب الجاري الفلسطيني دون تكلفة، ولا تخضع للضغوط السياسية والاقتصادية، كما هو الحال بالنسبة للتحويلات الموجهة للحكومة، إضافة إلى كونها ممولاً أساسياً للعجز التجاري.



فقد شهد العام 2021 ارتفاعاً في التدفقات الداخلة إلى فلسطين بنحو 48.5% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 2,524 مليون دولار، بالتزامن مع انخفاض التدفقات الخارجة من فلسطين بنحو 17.2%، لتبلغ 344 مليون دولار، مما أدى في المحصلة إلى ارتفاع صافي التحويلات الجارية بنحو 69.7% مقارنة بالعام 2020، لتصل إلى 2,180 مليون دولار. ومولت هذه التحويلات حوالي 30.9% من عجز الميزان التجاري، مقارنةً بنحو 22.6% في العام 2020. كما ساهمت في خفض نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 8.2%، مقابل 20.3% في حال استثنائها.

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

ويمكن تعظيم الفائدة المرجوة من التحويلات الشخصية، إذا ما تم إيلاؤها الاهتمام الكافي، كما تفضل غالبية الدول، خاصة وأنها قد تشكل بديلاً حقيقياً للمنح والمساعدات الدولية، كونها مصدر تمويل مجاني دون تكلفة على الاقتصاد، وبعيدة عن الضغوط السياسية والإملاءات، فضلاً عن دورها في زيادة الاستثمار المباشر، ودعم السيولة، وتمويل القطاع الخاص، وتوسيع قاعدة الودائع لدى القطاع المصرفي.

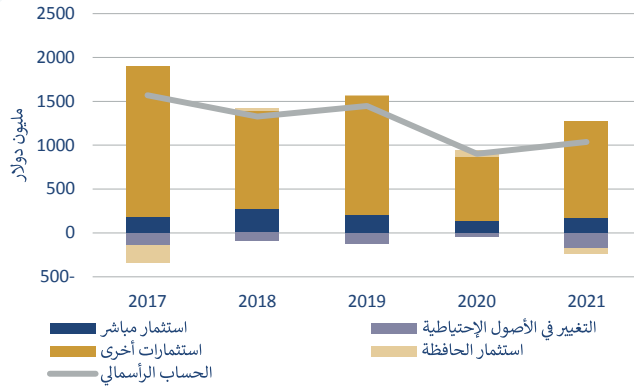
الحساب الرأسمالي والمالي

حقق الحساب الرأسمالي والمالي (شاملاً الأصول الاحتياطية) فائضاً مقداره 1,477 مليون دولار خلال العام 2021، بارتفاع قدره 10.7% مقارنة بالعام السابق، ليشكل نحو 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى السبب الأساس في هذا الفائض إلى الارتفاع الملحوظ للحساب المالي، وبنسبة بلغت نحو 15% مقارنةً بالعام السابق، ليصل إلى 1,038 مليون دولار، متأثراً بارتفاع الأصول الخارجية، تحديداً بند العملة والودائع في الخارج. إضافة إلى تضاعف تدفقات الاستثمار المباشر إلى فلسطين، التي وصلت إلى حوالي 256 مليون دولار.

كما ارتفع الحساب الرأسمالي بنسبة 1.7% في العام 2021 مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 439 مليون دولار، مدفوعاً بدرجة أساسية بارتفاع التدفقات الموجهة للقطاع الخاص، والتي شكلت حوالي 70% من إجمالي التدفقات الرأسمالية. ويشار إلى أن



شكل 3 - 9: مكونات الحساب المالي والأسمالي، 2017-2021



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

التدفقات الرأسمالية الموجهة إلى الحكومة قد انخفضت بنحو 36.7%، لتصل إلى 132 مليون دولار. وفي المحصلة، مول الحساب الرأسمالي والمالي (شاملاً الأصول الاحتياطية) ما يقارب من 99.4% من العجز في الحساب الجاري خلال العام 2021.

ويذكر بهذا الشأن، أن الأصول الاحتياطية لسلطة النقد قد ارتفعت خلال العام 2021 بمقدار 174 مليون دولار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 37 مليون دولار في العام 2020. وتعكس هذه الأصول محصلة الميزان الكلي في ميزان المدفوعات، ومقدار التمويل في الميزان الكلي، نظراً لعدم وجود عملة وطنية ومصادر تمويل أخرى للاقتصاد الفلسطيني.

استدامة الحساب الجاري

مما لا شك فيه أن العجز المزمّن في الميزان التجاري هو أحد أهم العوامل المؤثرة في القدرة على استدامة الحساب الجاري، فالإقتصاد الفلسطيني يعاني من ارتفاع ملحوظ في الواردات مقارنة بحجم الصادرات، في إشارة إلى مشاكل هيكلية وبنوية تتعلق بالقدرة التنافسية للإقتصاد الفلسطيني والمنتجات المحلية، وعدم استدامة أداء الحساب الجاري. إذ بلغ العجز في الميزان التجاري حوالي 38% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة 2017-2021، وهي مرتفعة نسبياً وتؤثر سلباً في استدامة الحساب الجاري.

كما ويمكن الحكم على مدى استدامة الحساب الجاري من خلال العديد من المؤشرات الأخرى، كنسبة الادخار القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن انخفاض هذه النسبة يشير إلى تراجع في قدرة استدامة الحساب الجاري، وبالمتوسط تبلغ هذه النسبة حوالي 15.5% خلال الفترة 2017 - 2021. وارتفعت خلال العام 2021 إلى 19%، مقارنة مع 12.2% خلال العام السابق، وبالرغم من هذا الارتفاع، إلا أنها لا تزال منخفضة مقارنة بالدول الأخرى. كذلك يمثل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أحد مؤشرات استدامة الحساب الجاري، إذ أن انخفاض هذه النسبة يشير إلى تراجع في القدرة على الاستدامة. ولم تتجاوز نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي 1.2% في أحسن حالاتها خلال الفترة 2017 - 2021، وهي نسبة متدنية جداً، ولا يختلف الوضع كثيراً حتى بعد إضافة التحويلات الرأسمالية للاستثمار المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تبقى منخفضة ولا تدعم استمرارية الحساب الجاري، وفي أحسن حالاتها تصل إلى 4%، وتدل هذه النسبة المتدنية على عدم استدامة في الحساب الجاري. كما أن مؤشر كفاية الاحتياطيات (نسبة تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات الشهرية)، متدني جداً، ولا تكاد تصل إلى الشهر. وعلى العكس من ذلك، تعتبر نسبة الدين الخارجي وخدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات، والتي بلغت نحو 71% من نسبة مقبولة إلى حد ما بحسب المعايير الدولية (علماً أن الحد الأقصى لهذه النسبة يتراوح بين 120% - 150%). وبشكل عام تشير هذه المؤشرات إلى ضعف قابلية استدامة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

ويضاف إلى ذلك العجز المزمّن والهيكلية في مالية الحكومة، والذي يؤثر بشكل مباشر وسلي على استدامة الحساب الجاري، إذ أن عدم قدرة الحكومة على سداد الالتزامات المترتبة عليها وتراكم المتأخرات يزيد من فجوة الادخار الحكومي، والتي بدورها تزيد من عجز الحساب الجاري، خاصة وأن فجوة الادخار الخاص، في الحالة الفلسطينية، نادراً ما كانت أحد مسببات العجز الجاري في ميزان المدفوعات. كذلك



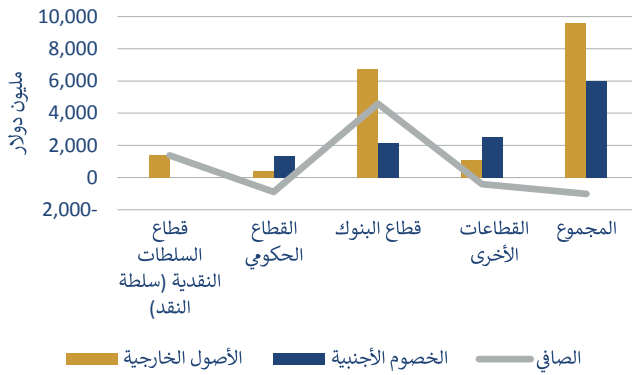
تتأثر استدامة الحساب الجاري بضعف التمويل للقطاعات الاقتصادية المنتجة (خاصة القطاع الزراعي، والصناعي)، عدا عن ضعف الابتكار، والتكنولوجيا، والبحث والتطوير التي تعتبر محركات حقيقياً للتنافسية في الوقت الحالي.

ومن خلال تحليل الحساب المالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني يظهر أن عجز الحساب الجاري قد تم تمويله من خلال السحب من الأصول الخارجية للقطاع المصرفي والمنح الرأسمالية (مؤل البنود أكثر 100% من عجز الحساب الجاري في العام 2021)، في حين بلغت نسبة تمويل الاستثمار المباشر نحو 12% من العجز. أما الاقتراض الخارجي فلا يستخدم غالباً لمعالجة عجز الحساب الجاري، وإنما لتمويل بعض النفقات الجارية، وتحديد الرواتب، مع العلم أن أغلب هذا الدين يصنف طويل الأجل. كما أن التمويل باستخدام الأصول الاحتياطية لسلطة النقد ليس له تأثير في ظل الوضع الحالي.

وضع الاستثمار الدولي

انعكست بعض الاختلالات التي يعاني الاقتصاد الفلسطيني بصورة تفاوت بين أرصدة استثمارات الاقتصاد الفلسطيني الموظفة في الخارج وأرصدة الاستثمارات الأجنبية الموظفة في الاقتصاد الفلسطيني (الأصول الخارجية - الالتزامات الأجنبية). وأشارت بيانات وضع

شكل 3 - 10: وضع الاستثمار الدولي بحسب القطاعات، 2021



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

الاستثمار الدولي للعام 2021 إلى أن التفاوت بين هذه الأرصدة قد بلغ 3,659 مليون دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 30.7% عما كان عليه في العام السابق.

فقد أظهرت البيانات أن إجمالي أرصدة أصول الاقتصاد الفلسطيني قد بلغ 9,628 مليون دولار أمريكي، موزعة بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 3%، واستثمارات حافظة 16%، واستثمارات أخرى (أهمها العملة والودائع) 72%، وأصول احتياطية 9%. أما على المستوى القطاعي، فقد شكلت الاستثمارات الخارجية لقطاع البنوك (أرصدة في الخارج، ونقد في الصندوق، واستثمارات الحافظة في الخارج) نحو 70% من إجمالي الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني.

وفي المقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية (الالتزامات)

على الاقتصاد الفلسطيني (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين) حوالي 5,969 مليون دولار أمريكي، توزعت بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 50%، واستثمارات حافظة بنحو 14%، واستثمارات أخرى (أهمها القروض والودائع من الخارج) بحوالي 36%. أما على المستوى القطاعي، فقد شكلت الاستثمارات الأجنبية في قطاع البنوك حوالي 36% من إجمالي الخصوم الأجنبية على الاقتصاد الفلسطيني.



الفصل الرابع

القطاع المالي الفلسطيني



الجزء الأول: سلطة النقد الفلسطينية

نظرة عامة

تسعى سلطة النقد للحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، باعتباره ركيزة أساسية للنمو والتنمية. ويؤدي القطاع المالي، وبالأخص المصرفي، دوراً بارزاً في عملية التنمية الاقتصادية، ومساعدة الحكومة على تنفيذ السياسات المالية المناسبة. وقد وصلت سلطة النقد خطواتها ومساعدتها التي تمهد السبيل لتحقيق هذه الرؤية، من خلال ممارسة المهام والصلاحيات المسندة إليها بموجب القانون. ونجحت في تسجيل العديد من الإنجازات، وخصوصاً فيما يتعلق بالتحول الرقمي، وتعزيز استخدام التقنيات المالية الحديثة، وتشجيع أدوات الدفع الإلكتروني، وضمان سلامة واستمرارية عمل المؤسسات الخاضعة لرقابتها (المصارف، والصرافين، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وشركات خدمات الدفع الإلكتروني)، والاستمرار في تقديم مختلف الخدمات المصرفية. ويتولى هذا الجزء من التقرير تسليط الضوء على أبرز الإنجازات والإجراءات التي قامت بها سلطة النقد خلال العام 2021.

أولاً: إصدار التعليمات الرقابية لمؤسسات النظام المصرفي

في إطار استمرار جهود سلطة النقد في تطوير العمل الرقابي للنظام المصرفي، بما يتوافق مع المستجدات المصرفية والرقابية العالمية، قد تم خلال العام 2021 إصدار العديد من التعليمات الرقابية للمؤسسات الخاضعة لأشرافها وذلك كما يلي:

1. إصدار مجموعة من التعليمات للمصارف، تناولت مختلف جوانب العمل المصرفي، وركزت بدرجة أساسية على:
 - تنظيم دوام المصارف في ضوء إغلاق بعض المحافظات للحد من انتشار فيروس كورونا، والأمن والحماية والسلامة، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - تنظيم فتح الحسابات البنكية للقوائم الانتخابية في إطار التسهيل على المرشحين ممارسة حقوقهم الدستورية والقانونية، وتنظيم فتح وإدارة حسابات الصرافين.
 - عمولة الإيداع النقدي على عملة الشيك، وحق الإيداع النقدي، وتنظيم حساب الشمول المالي، وسرية البيانات، وتحديث بيانات العملاء استناداً للنهج القائم على المخاطر، والتعامل مع أقساط قروض وتمويلات الموظفين.
 - تنظيم صندوق استدامة لتوفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية، من حيث آليات وشروط استفادة المنشآت منه.
 - تنظيم تقاص الشيكات إلكترونياً، وفترة تحصيل الشيكات المقدمة للتقاص إلكترونياً، وإعادة استيفاء عمولة الشيك المعاد لعدم كفاية الرصيد، ورسوم وعمولات الخدمات المصرفية الإلكترونية، ورسوم التسويات، ورسوم المقاصة.
2. إصدار مجموعة من التعليمات لمؤسسات الإقراض المتخصصة، ركزت على منح القروض والتمويلات لذوي الصلة، وتصنيف محفظة القروض والتمويلات وتكوين المخصصات.
3. إصدار مجموعة من التعليمات للصرافين، ركزت على وظيفة مراقب الامتثال وضابط الاتصال، والاندماج وشراء أصول وإلتزامات الصرافين، وشراء الشيكات الآجلة، وتمديد فترة الحوافز المتعلقة بالاندماج وشراء الأصول.



4. إصدار مجموعة من التعليمات لشركات خدمات الدفع الإلكتروني، ركزت على جوانب الإسناد الخارجي، وتقديم خدمة المحفظة الإلكترونية، وخدمة إصدار بطاقات الدفع المسبق، وتنظيم علاقة شركات خدمات الدفع مع الوكلاء والمستخدمين، وتنظيم الأعمال الخاصة بشركات خدمات الدفع، وأوامر الدفع، وتسديد الفواتير من خلال بوابة الخدمات الحكومية.

ثانياً: تعزيز الدور الرقابي لسلطة النقد

عملت سلطة النقد على تعزيز دورها الرقابي على المؤسسات الخاضعة لرقابتها وأشرافها المباشر، والاستمرار في تطوير العمل الرقابي للنظام المصرفي، بما يتوافق مع المستجدات المصرفية والرقابية العالمية، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

1. متابعة استكمال رفع رؤوس أموال عدد من المصارف وفق متطلبات القانون والتعليمات ذات العلاقة والخطط المقدمة لرفع رؤوس الأموال، والإطار العام المعتمد للمصارف ذات الأهمية النظامية، ومتابعة معالجة نسب تركيز الملكية في المصارف.
2. إعادة التقييم الدوري للمؤشرات الخاصة بتحديد المصارف ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي، وفقاً لمنهجية الإطار العام للمصارف ذات الأهمية النظامية.
3. المتابعات الخاصة لتقييم مدى التزام المؤسسات الخاضعة لرقابة سلطة النقد بضوابط تكنولوجيا المعلومات وحوكمتها، بما يشمل تقييم خطط استمرارية الأعمال، وتعزيز منظومة الأمن السيبراني، بالإضافة إلى تنظيم إدارة مراكز البيانات الرئيسية، والتعافي من الكوارث، وخدمات الحوسبة السحابية.
4. تنفيذ عدد من جولات التفتيش الميداني، والمتابعات المكتبية، بما في ذلك دراسة وتحليل البيانات المالية المدققة للمصارف وإصدار الموافقات على نشرها، ودراسة البيانات المالية للمصارف وفقاً لمتطلبات الإفصاح حسب متطلبات بازل (III).
5. المتابعات الخاصة بالأزمة الصحية الناتجة عن جائحة كورونا من خلال إصدار التعاميم والتعليمات الخاصة بالتخفيف من الآثار السلبية المحتملة على كافة القطاعات الاقتصادية والتسهيل على المواطنين والمقترضين.
6. المحافظة على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي من خلال ضخ سيولة بحوالي 419.2 مليون دولار، لدعم جهود التعافي الاقتصادي، بالإضافة إلى ما تم ضخه من خلال برنامج استدامة والذي تجاوز الـ90 مليون دولار.
7. تعزيز حماية مستهلكي للخدمات المالية والمصرفية، من خلال معالجة شكاوى واعتراضات واستفسارات الجمهور الفلسطيني، وإصدار التعاميم اللازمة للتأكيد على الإلتزام بمتطلبات التعليمات الخاصة بالمعاملات المصرفية، لا سيما التي ركزت عليها مواضيع الشكاوى.
8. تطوير وظيفة الإصلاح المصرفي لدى سلطة النقد، بهدف التعامل مع الأزمات المصرفية وحالات الانهيار المصرفي، ومعالجة المصارف المنهارة أو ذات الاحتمالية العالية للانهيار، كما تم البدء بتطوير الإطار القانوني لوظيفة الإصلاحات المصرفية.
9. إصدار القرار بقانون رقم (15) لسنة 2021، بشأن تعديل قرار بقانون رقم (7) لسنة 2013، بشأن المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.
10. تحليل وتقييم مؤشرات السلامة المالية وتحليل اتجاهاتها الهيكلية على مستوى مجموعات المصارف.
11. تصميم وتنفيذ اختبارات الأوضاع الضاغطة، ورفع التوصيات للائتمثال للتعليمات، وإدخال تحسينات على ضوابط وإجراءات تخفيف المخاطر.



12. تحليل التطورات الدورية لمؤشرات القطاع المالي المصرفي، والوقوف على أهم التغيرات الحاصلة على المراكز المالية للمصارف ونتائج أعمالها، وأثر ذلك على استقرار القطاع المصرفي والمالي بشكل عام، إضافة إلى القيام بتحليل أداء المصارف العاملة في فلسطين على مستوى مجموعات النظراء (الأقران).

ثالثاً: تعزيز فعالية بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

اتخذت سلطة النقد خلال العام 2021 العديد من الإجراءات لتعزيز بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يشمل استخدام أساليب الرقابة الميدانية والمكتبية، واتباع النهج القائم على المخاطر، واتخاذ الإجراءات والمتابعات اللازمة للتحقق والتأكد من سلامة إجراءات المؤسسات المالية، ومدى التزامها بأحكام القرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 وتعديلاته والتعليمات الصادرة بمقتضاه، والتوصيات والمعايير الدولية الفضلى ذات العلاقة. وفي هذا السياق فقد تم إنجاز ما يلي:

1. تعزيز ضوابط الدخول والترخيص المتبعة لدى سلطة النقد، وذلك عند تعيين المسؤولين الرئيسيين والمستشارين وأعضاء مجالس الإدارة، وتأسيس المؤسسات المالية ودخول مساهمين جدد.
2. الاستعداد لعملية التقييم المتبادل الذي ستخضع له دولة فلسطين خلال العام القادم من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المينا فاتف).
3. إصدار التعليمات والإرشادات وإلزام المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف سلطة النقد بتوفير آليات وأنظمة وبرامج واتخاذ التدابير والإجراءات والضوابط للحد من المخاطر وإدارتها. كما تم إصدار العديد من التعاميم الهادفة إلى المساهمة بالحفاظ على أموال المواطنين وتجنبيهم مخاطر الاحتيال والنصب والابتزاز والقرصنة الإلكترونية.
4. تنظيم تلقي عدد من الشركات غير الربحية للمنح والمساعدات والتمويلات، إضافة إلى متابعة فتح حسابات بنكية لعدد من الجمعيات الخيرية لدى المصارف، وبما يساهم في تمكين تلك الجمعيات من ممارسة أهدافها المرخصة وفقاً لقانون الجمعيات الخيرية النافذ.

رابعاً: تعزيز البنية التحتية للقطاع المالي

واصلت سلطة النقد جهودها الحثيثة في بناء وتطوير الأنظمة المصرفية والمالية وفق أفضل الممارسات الدولية، الداعمة لتهيئة بنية مصرفية متينة وشاملة، تساهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي بشكل خاص، والنظام المالي بشكل عام. وفيما يلي تفصيل لأهم التطورات والإنجازات في العام 2021:

1- إطلاق نظام المقاصة الإلكترونية

تم إطلاق نظام المقاصة الإلكترونية في كانون أول 2021، وأصبح بالإمكان من خلال أنظمة وواجهات خاصة والربط عبر شبكات محلية آمنة، تبادل صور الشيكات ومعلوماتها إلكترونياً، كبديل عن تبادل أصل الشيكات الورقية، لأغراض تنفيذ عملية التقاص بين المصارف العاملة في فلسطين. ويعتبر نظام المقاصة الإلكترونية نقلة نوعية في العمل المصرفي، و يتيح النظام الجديد قيد قيمة الشيك في حساب المستفيد فور تقديمه للبنك وبحد أقصى يوم العمل التالي دون الحاجة للانتظار 3-5 أيام عمل وفقاً للنظام المعمول به سابقاً، الأمر الذي يسرع من معدل دوران الأموال والسيولة النقدية في الاقتصاد المحلي، وبما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني والمصارف والمواطنين على حد سواء، إضافة إلى تعزيز الثقة في الشيك كأداة وفاء.



2- الإطلاق الرسمي لبرنامج إدارة المعلومات (MIS) والتكامل الآلي مع نظام إدارة استثمارات سلطة النقد
تم إطلاق النظام في نهاية شهر تشرين أول 2021، والتحول إلى إدخال القيود المحاسبية بشكل آلي عن طريق التكامل بين الأنظمة ذات العلاقة، وذلك بعد إجراء كافة الفحوصات والمطابقات اللازمة للتأكد من قدرة عمل النظام المحاسبي الجديد، الذي يعتمد على برمجيات تعتمد مبدأ تخطيط موارد المؤسسات (ERP) بشكل كفؤ وفعال ودون وجود أية أخطاء.

3- تحديث نسخة نظام التسويات الفورية (براق)

تم تحديث النظام وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، بالإضافة إلى معالجة بعض الثغرات، وتضمنت النسخة الجديدة تحديثات على بعض وظائف النظام الحالية وآلية عمل التقارير الإحصائية، كما تم إضافة وظائف جديدة بالإمكان تفعيلها عند الحاجة إليها.

4- العمل مع الحكومة لإطلاق خدمات الحكومة الإلكترونية (المرحلة الأولى)

بذلت سلطة النقد جهوداً حثيثة مع كافة الأطراف ذات العلاقة لإطلاق بوابة الدفع الإلكترونية الحكومية، التي تهدف إلى تقديم الخدمات للجمهور الفلسطيني إلكترونياً دون الحاجة للتوجه إلى المكاتب الحكومية، على أن تتم عملية الدفع باستخدام البطاقات الإلكترونية، أو من خلال الكاش عند نقاط البيع المعتمدة ضمن المرحلة الأولى، في حين سيتم في المرحلة الثانية إتاحة قنوات جديدة للدفع مثل المحافظ الإلكترونية. علماً بأن الحكومة الفلسطينية أعلنت عن الإطلاق التجريبي لمنظومة الخدمات الإلكترونية الحكومية في نهاية العام 2021 بحضور ومشاركة سلطة النقد.

5- تطوير أنظمة عمليات الائتمان

- تم إطلاق نظام الاستعلام على البيانات الشخصية للأفراد المقيمين، لتمكين المصارف من التأكد من بيانات عملائهم المسجلة لدى وزارة الداخلية بهدف خفض محاولات الاحتيال والتزوير. وتم إطلاق النظام استناداً إلى مذكرة التفاهم الموقعة بين سلطة النقد ووزارة الداخلية.
- استكمال ربط باقي المصارف ومؤسسات الإقراض بخدمة دمج الأنظمة، وهي خدمة تمكن المصارف ومؤسسات الإقراض من الاستعلام عن العملاء على نظام معلومات الائتمان والشيكات المعادة بشكل آلي ومن خلال استخدام "web service"، الذي يوفر إمكانية سحب بيانات التقارير الائتمانية بشكل آلي وفوري من نظم معلومات الائتمان إلى النظام البنكي.
- البدء بإجراءات تحديث نظام التصنيف الائتماني، إذ تم مراجعة عمليات تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنظر إيجابياً بخصوص تصنيفها على نظام المعلومات الائتماني.
- وقعت سلطة النقد في العام 2021 عدداً من مذكرات التفاهم مع مجموعة من شركات القطاع الخاص للاستفادة من خدمات نظامي معلومات الائتمان والشيكات المعادة، مما يساهم في قدرة هذه الشركات على اتخاذ القرار الائتماني السليم الذي يجنبها التعرض لبعض المخاطر الائتمانية.

6- إطلاق الإطار الوطني لإسناد وتطوير المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة "منشآت"

أطلقت سلطة النقد بالتعاون مع اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الإطار الوطني لإسناد وتطوير المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة «منشآت» لتحفيز هذه المنشآت على التكيف وتعزيز قدرتها على الصمود والانتعاش. ويدعم هذا المشروع، خطط الحكومة واستجابتها للاحتياجات الناشئة وتعزيز قدرة المشروعات الاقتصادية على التعافي بعد أزمة كورونا.



ويوفر هذا الإطار خدمات دعم متكاملة للشركات متناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم، بهدف الوصول إلى المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار، أو طلب التوجيه بشأن تطوير الخدمات وعمليات الإنتاج لتلبية احتياجات السوق المحلية والدولية، وخدمات التسويق والإدارة المالية، وفرص التمويل، والخدمات الاستشارية القانونية، من خلال الانتشار في خمسة مواقع في غرف تجارة كل من نابلس، والخليل، وأريحا، وبيت لحم، ودير البلح، ومنصة افتراضية مرتبطة بشبكة كبيرة من الجهات الفاعلة في مجال تطوير القطاع الخاص ونخبة من الخبراء.

7- توسيع وتطوير صندوق "استدامة" ليكون صندوقاً دائماً

تم مؤسسة الصندوق بالتنسيق والتعاون مع مجلس الوزراء ليصبح صندوقاً دائماً يهدف إلى توفير التمويل المستمر (القروض) عبر المصارف التجارية والإسلامية ومؤسسات الإقراض، للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتمكين المشاريع الاقتصادية المتضررة من الأزمات الصحية والمالية من التعافي وزيادة دورة الإنتاج وخلق مزيد من فرص العمل بهدف تشجيع النمو الاقتصادي وبما يتوافق مع توجهات الحكومة الاقتصادية. وبناءً على ذلك تم رفع محفظة الصندوق إلى 435 مليون دولار، وتمديد فترة القرض إلى 48 شهراً، وزيادة فترة السماح إلى 12 شهراً. ويشار إلى أن سلطة النقد قد ساهمت في محفظة هذا الصندوق بما قيمته 210 مليون دولار.

وقد طلبت سلطة النقد من المصارف منح الأولوية لتوفير التمويل للقطاعات الاقتصادية وفق ستة برامج هامة، هي: برنامج تمويل القطاع الصحي بهدف توفير مقومات الحفاظ على الحياة؛ وبرنامج تمويل القطاع التعليمي بهدف ضمان توفير التعليم للجميع؛ وبرنامج تمويل التحول الرقمي بهدف الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي والاندماج في الاقتصاد العالمي؛ وبرنامج تمويل المشاريع متناهية الصغر؛ وبرنامج التعافي وتشجيع النمو الاقتصادي؛ وبرنامج توفير التمويل لمؤسسات الإقراض المتخصصة.

وتم تخصيص ما قيمته 10 ملايين دولار لتمويل المشاريع المتناهية الصغر، من خلال خمسة بنوك، بسقف تمويل 10,000 دولار للمشروع، وبدون أية تكلفة. مما يعني إمكانية استفادة ما يزيد عن 1000 مشروع من التمويل متاح ضمن هذا البرنامج، وذلك لتشجيع الفئات من نساء ورياديين لإنشاء مشاريعهم أو مساعدتهم على استمراريتها. جدير بالذكر أن الحكومة قدمت منحة مالية لسلطة النقد بقيمة 4 مليون دولار لاستخدامها لتخفيف المخاطر الائتمانية لبرنامج تمويل المنشآت متناهية الصغر وتمكينها من الحصول على التمويل بهدف التعافي والعودة إلى الإنتاج.

أما برنامج التعافي وتشجيع النمو الاقتصادي فيشمل تمويل المشاريع الصغيرة بسقف 50,000 دولار، والمشاريع المتوسطة بسقف 150,000 دولار، والمشاريع الأخرى بسقف 300,000 دولار، بينما لا يوجد سقف محدد لتمويل المشاريع الصحية والتعليمية ومشاريع التحول الرقمي. وتعمل سلطة النقد في الوقت الراهن على إعداد برامج تمويل خاصة بمحافظة القدس والمحافظات الجنوبية تناسب مع حاجة المستفيدين من أصحاب المشاريع وتعزز فرص توفير التمويل المخصص لأغراض السكن.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى بعض الأرقام المتعلقة بصندوق استدامة، وذلك كما في نهاية العام 2021:

- بلغ عدد المشاريع المستفيدة من تمويل صندوق استدامة حوالي 1,300 مشروع، وقيمة إجمالية بلغت نحو 90 مليون دولار.
- حظيت المنشآت المتناهية الصغر بالنصيب الأكبر من هذا التمويل، وبنسبة 60%، تلاها المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة بنحو 21%، والمنشآت المتوسطة بحوالي 12%، والمنشآت الكبيرة بنحو 7% من إجمالي التمويل الممنوح من خلال هذا الصندوق.
- وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية، حظي نشاط التجارة بنحو 44% من إجمالي التمويل، تلاه النشاط الصناعي بنسبة 15%، والنشاط المالي بنحو 10%، والنشاط السياحي بنحو 8%، ونشاط المقاولات والإنشاءات بنحو 5%، ثم النشاط الزراعي بحوالي 6%، والرعاية الصحية بنحو 2%، والأنشطة الخدمية المختلفة بنحو 10% من إجمالي التمويل المقدم من خلال صندوق استدامة.



• أما على مستوى المحافظات، فقد حظيت محافظة رام الله والبيرة على حوالي 36% من إجمالي التمويل، تلاها محافظة نابلس بنحو 15%، ثم محافظة جنين على حوالي 11%، ومحافظة الخليل على نحو 8%، ومحافظة بيت لحم بحوالي 7%، ومحافظة أريحا على نحو 4%، وبقية محافظات الضفة الغربية على حوالي 14%، في حين كان نصيب محافظات قطاع غزة حوالي 5% من إجمالي التمويل.

8- المشاركة في إطلاق "الإطار الاستراتيجي للخدمات المالية الإسلامية في فلسطين"

شاركت سلطة النقد في إطلاق «الإطار الاستراتيجي للخدمات المالية الإسلامية في فلسطين»، وذلك خلال ورشة عمل عقدتها هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، بالتعاون مع سلطة النقد، وبالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية. ويعتبر إعداد الإطار الاستراتيجي ترجمة لأبرز أهداف استراتيجية الشمول المالي في فلسطين، المتمثل في تعزيز جودة الخدمات المالية وتطويرها وتوسيعها لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فضلاً عن دور هذا الإطار في إرساء أسس الخدمات المالية الرقمية، وتعزيز وتوسيع مفهوم الشمول المالي.

جدير بالذكر أن سلطة النقد تسعى وفق خططها المستقبلية لإدماج التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية وتشجيع المصارف الإسلامية لتبني استراتيجيات التحول الرقمي والاستثمار، إضافة إلى تطوير مجموعة من الحلول لضخ السيولة الإسلامية قصيرة الأجل لمساعدة مقدمي الخدمات المالية الإسلامية في إدارة السيولة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، واعتماد إجراء تدقيق شرعي خارجي دوري على المصارف الإسلامية ومؤسسات الإقراض التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتطوير دور الهيئة العليا للرقابة الشرعية وتمكينها من المراجعة والمصادقة على المنتجات الجديدة، وتقديم إرشادات لتطبيق هذه المنتجات، وذلك بهدف استحداث خدمات مالية جديدة تلي الطلب المتزايد.

9- تعزيز بيئة الدفع الإلكتروني في فلسطين والإشراف على خدمات الدفع

واصلت سلطة النقد تركيز جهودها في العام 2021 على تعزيز ثقافة الدفع الإلكتروني والتكنولوجيا المالية في فلسطين. وفي هذا السياق، أنجزت ما يلي:

■ تشكيل الفريق الاستشاري للتكنولوجيا المالية

تشكيل الفريق الاستشاري للتكنولوجيا المالية، بهدف مناقشة القضايا ذات العلاقة بقطاع التكنولوجيا المالية، وآليات الاستفادة من الحلول التكنولوجية، ودعم الرياديين وأصحاب الأفكار الابتكارية والشركات الناشئة. ويأتي تشكيل هذا الهيكل الاستشاري المختص انسجاماً مع رؤية سلطة النقد الهادفة إلى تطوير ودعم قطاع التكنولوجيا المالية وتعزيز التحول الرقمي وتعزيز البنية التحتية لأنظمة الدفع في فلسطين، وذلك ضمن إجراءات الحوكمة والشفافية والابتعاد عن الاحتكار في هذا القطاع.

■ إطلاق المختبر التنظيمي (Regularity Sandbox)

تم بدء العمل لإطلاق المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية، الذي يعد بمثابة بيئة اختبار تسمح لمطوري خدمات التكنولوجيا المالية المبتكرة من اختبار تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة في الواقع وعلى عملاء حقيقيين، والتي لا يمكنهم تقديمها حالياً في السوق إما لوجود معوقات رقابية أو لغياب القواعد الرقابية المنظمة لها. ولهذه الغاية، تم إعداد الإطار العام للمختبر التنظيمي واعتماده من قبل مجلس إدارة سلطة النقد، كما تم استكمال الإجراءات اللازمة وإجراءات العمل الخاصة بالمختبر واستحداث منطقة خاصة في موقع سلطة النقد (website) وإعداد المحتوى المطلوب بما يشمل وصف المختبر ونماذج التقديم للمختبر والعمل على بناء القدرات اللازمة استعداداً للإطلاق.



■ مركز الابتكار (Fintech Innovation Hub)

تم إعداد المسودة النهائية للإطار العام لمركز ابتكارات التكنولوجيا المالية تمهيداً لاعتمادها من قبل مجلس الإدارة، إذ تم إعداد تصور للشكل النهائي للمنصة الإلكترونية الخاصة بمركز الابتكارات والحصول على عرض من شركة متخصصة في هذا المجال، كما تم عقد مجموعة من اللقاء مع المنظومة الإبداعية بهدف التشاور وتعزيز التعاون.

■ تطوير نظام المفتاح الوطني 194

واصلت سلطة النقد جهودها لإطلاق النسخة المحدثة من نظام المفتاح الوطني، الذي يتيح إضافة عضوية شركات خدمات الدفع للنظام بالإضافة إلى تمرير وتقاص حركات نقاط البيع المحلية، وذلك بدءاً من بداية العام 2022.

■ ترخيص شركة مدفوعاتكم

ترخيص شركة مدفوعاتكم للدفع الإلكتروني لتقديم خدمة المحفظة الإلكترونية في فلسطين، وهي شركة رائدة في تكنولوجيا الخدمات المالية، ومقرها عمان - الأردن، إذ أسست نظاماً يمكن العملاء من عرض ودفع فواتيرهم بكل سهولة وسرعة. ويأتي إطلاق الشركة لخدماتها في فلسطين بعد انتشار خدماتها في كل من الأردن، وقطر، وعمان، والعراق، مما سيكون له دور كبير وبارز في إغناء السوق بخدمات الدفع الإلكتروني وتنوعها، وتمكين كافة الأفراد من إتمام معاملاتهم المالية بسهولة ويسر من ناحية، والأمان المالي دون التقييد بالحدود الجغرافية من ناحية أخرى.

■ ترخيص أعمال شركة Apple Pay

في إطار استقطاب شركات الدفع العالمية للعمل في فلسطين، وتنويع قنوات الدفع الإلكتروني والاستفادة من الأجهزة الذكية مثل أجهزة الهاتف المحمول، تم مباشرة أعمال شركة Apple Pay في فلسطين. وبذلك أصبح بإمكان المصارف تقديم هذه الخدمة لجميع عملائها، الذين يمتلكون أجهزة «Apple» وإتمام عمليات الشراء دون بطاقات وعمليات نقدية وبطريقه سهلة وآمنة.

■ ترخيص خدمة استخدام بوابات الدفع العالمية في فلسطين

منحت سلطة النقد شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع هذه الرخصة في الربع الثالث من العام 2021، وهي الرخصة الأولى لشركات الدفع في مجال بوابات الدفع الإلكترونية، وتأتي انسجاماً مع استراتيجيات سلطة النقد لتطوير وسائل الدفع الإلكتروني والاستراتيجية الوطنية للشمول المالي. وتمكن هذه الخدمة من ربط التجار والمفوترين المحليين مع بوابة الدفع ليتمكن المستخدم من الشراء ودفع الفواتير من خلال البطاقات على المواقع الخاصة بالتجار.

■ بناء قدرات موظفي سلطة النقد بالتكنولوجيا المالية

سلطة النقد على تعاون مستمر مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة لبناء قدرات كوادرها البشرية في مجال التكنولوجيا المالية، والحصول على مساعدات فنية من أجل اعتماد خطط استراتيجية في مجال أنظمة الدفع. ومن جانب آخر، تم عقد مجموعة من ورشات العمل التعليمية في موضوعات ذات علاقة بالتكنولوجيا المالية (العملات الرقمية للبنوك المركزية، التمويل الجماعي، تعريف بالمختبر التنظيمي بواقع ورشتي عمل، وضع الأسس لتعزيز الابتكارات التكنولوجية).

■ البدء بإنجاز العديد من مشاريع التكنولوجيا المالية

تم إعداد ورقة مفاهيم تشمل رؤية وتصور لمشروع «Digital ID & e-KYC»، كما تم إعداد رؤية وتصور عن منصات التمويل الجماعي مبنية على التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي بالخصوص، يشمل وضع سلطة النقد والتوصيات لاستكمال العمل.



صندوق: العملات المستقرة

تضخم سوق العملات الرقمية في الآونة الأخيرة بشكل أصبح معه من الصعب على البنوك المركزية الاستمرار في تجنبها، وصاحب هذا التسارع مزيد من الابتكار في أشكال وأنواع تلك العملات، وأبرزها العملات المستقرة، التي تتميز بكونها عملات رقمية مربوطة (يوجد مقابلها) بغطاء من الأصول الأساسية. وتختلف أنواع هذه الأصول من عملة إلى أخرى، مما يضيف عليها نوع من الاستقرار السعري ويجنبها أحد أبرز المآخذ على العملات الرقمية الأخرى كالببتكوين. وتعرف العملات المستقرة بالإسناد إلى البنك المركزي للاتحاد الأوروبي بأنها «وحدات رقمية القيمة لا تشكل في حد ذاتها أي شكل من أشكال أي عملة محددة (أو سلة منها)، ولكن قيمتها عوضاً عن ذلك ترتبط بمجموعة من أدوات التثبيت بهدف تقليل التذبذبات الحادة في أسعارها».

وتعد العملات المستقرة المرتبطة بأصول نقدية أحد أبرز أشكال العملات المستقرة، والتي تعرف بـ (Tokenized Funds^[1]). إذ يتوقع المحللون تضخم سوقها من 2.3 مليار دولار في 2021 إلى 5.6 مليار دولار في 2026، أي بمعدل نمو يصل إلى 19.0% بالمتوسط في الخمس سنوات القادمة^[2]. ويتم الاعتماد على عدة أساليب تثبيت يمكن من خلالها تقليل المخاطر السعرية، تقسم إلى أدوات تثبيت بسيطة تتسم باستقرار أعلى ومستوى ابتكار أقل من خلال:

- ربط العملة الرقمية برصيد نقدي بما يمثل نوع من أنواع الأصول المشفرة.
- ربط العملة الرقمية بأصول تقليدية مثل الدولار أو سلة عملات.

وأدوات تثبيت معقدة تتصف بكونها أعلى ابتكاراً وأقل استقراراً وهي:

- ربط العملة الرقمية بأصول مشفرة أكثر استقراراً، أو ما يعرف بمصطلح الـ On-Chain collateralized stablecoins.
- ربط العملة الرقمية بتوقعات المستخدمين لقيمة الأصول المشفرة، إذ يتم الاستعاضة عن دور البنوك المركزية والتحكم بالمعروض النقدي من خلال محددات معرفة مسبقاً للنظام فيما يعرف بـ Algorithmic stablecoins.

وتزايدت شعبية العملات المستقرة بعد إعلان شركة فيسبوك عن خططها لإصدار عملتها الخاصة (الليبرا)، والتي قد تمثل للأفراد بديلاً عن النقود التقليدية، الأمر الذي وضع مزيداً من الضغط على البنوك المركزية، التي تقف أمام مجموعة من التحديات أبرزها، الاستخدام غير القانوني لهذه العملات مما يهدد الاستقرار المالي، بالإضافة إلى مخاوف تتمثل بتأثيرها على السياسة النقدية بحال تزايد الإقبال عليها.

العملات الرقمية الرسمية (الصادرة عن البنوك المركزية)

في إطار ما سبق، بدأت البنوك المركزية في دراسة مزايا إصدار عملة رقمية مكاملة للنقد، وذلك للاستفادة من منافعها والحد من الاستخدام غير القانوني لها، ويستطيع الأفراد تداولها ضمن الأطر القانونية وتحت إشراف البنوك المركزية، مع إمكانية التحكم بالمعروض النقدي دون إعاقة عملية الابتكار^[3]. وتعرف هذه العملات بمسمى الـ central bank digital currency (CBDC)، وهي «شكل جديد من أشكال النقود الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية تختلف عن الاحتياطات أو أرصدة التسوية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنوك المركزية»^[4].

ويتعين على البنوك المركزية اختيار تصميم هذه العملة بما يلائم احتياجات اقتصادها، كتحديد إمكانية الاستخدام إذا كان مقيداً (للتعاملات بين البنوك فقط) أو متاحاً لاستخدام الجمهور أيضاً، وتحديد درجة إخفاء هوية المتعاملين سواء كان إخفاءً كاملاً أو إظهارها، بالإضافة إلى درجة الإتاحة فيما إذا كانت متوفرة طوال اليوم أم خلال فترات محددة، ومدى ارتباطها بسعر الفائدة المحلية.



ويرى مجموعه من الأكاديميين أن إصدار عملة مستقرة من قبل البنوك المركزية سيساهم في رفع كفاءة نظم المدفوعات وزيادة الشمول المالي، إلى جانب خفض تكاليف إنجاز المعاملات، والذي من شأنه أن يعزز فعالية السياسة النقدية من خلال التغلب على مشكلة عدم القدرة على تقليل الحد الأدنى الفعال لسعر الفائدة (The Effective Lower Bound)، في ظل عدم قدرة العديد من البنوك على نقل تغييرات أسعار الفائدة إلى العملاء، وتوجه الأفراد لاقتناء الأصول النقدية لتفادي أسعار الفائدة المتدنية، كما يحدث في اليابان، والاتحاد الأوروبي.

لأنه على الجانب الآخر، تواجه هذه العملات مخاطرها الخاصة، فقد يؤدي تبني الأفراد لها بشكل واسع إلى تراجع الودائع النقدية لدى البنوك التجارية، بالإضافة إلى مخاطر تتعلق بتحديد شكل العائد عليها. ففي حال تم ربط هذه العملة بسلة عملات كما هو التوجه الحالي لدى البنوك المركزية، فإن العائد على حياتها سيحدد بأخذ متوسط مرجح لأسعار الفائدة على تلك العملات، والذي سينعكس على فعالية سياسة أسعار الفائدة المحلية وقدرتها على تحقيق أهداف السياسة النقدية، خاصة في الاقتصادات الصغيرة، التي لن تشكل عملتها وزناً كبيراً من سلة العملات، إضافة إلى مخاوف تتعلق بزيادة انكشاف الاقتصاد المحلي للصدمات والأزمات الخارجية وأثره على استقلالية السياسة النقدية.

العملات الرقمية الرسمية في الوطن العربي

خطت عدة دول في محيطنا العربي خطواتها الأولى نحو إصدار عملات مستقرة، أبرزها «مشروع عابر» بالشراكة بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والذي يهدف لدراسة إمكانية إصدار عملة رقمية بشكل ثنائي وبالاعتماد على تقنيات السجلات الموزعة، لتسوية العمليات بين البنكين المركزيين كمرحلة أولى، ومن ثم بين كل بنك مركزي والبنوك التابعة له في المرحلة الثانية، وتكليفها بالمرحلة الثالثة من خلال استخدام العملة الرقمية لتسوية العمليات بين بنوك كلتا الدولتين^[5].

أما في الحالة الفلسطينية، فقد صرح محافظ سلطة النقد وفي أكثر من مناسبة بأن سلطة النقد قد انضمت إلى مجموعة البنوك المركزية ومؤسسات النقد الإقليمية والدولية لاستكشاف فرص الاستفادة من مزايا ومنافع إصدار هذا النوع من العملات، باعتباره أحد الحلول المتاحة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وتقليل استخدام النقد الكاش في الاقتصاد. كما أن غياب العملة الوطنية قد دفع سلطة النقد أيضاً لدراسة إمكانية إصدار عملة حسابية كخطوة أولى لإصدار العملة الرقمية. غير أن القرار النهائي لم يتخذ بهذا الخصوص.

ومما تجدر الإشارة إليه أن سلطة النقد تعمل في الوقت الراهن على استكمال تهيئة البنية التحتية المناسبة للتحويل الرقمي والنفوذ إلى الاقتصاد الرقمي، وذلك انطلاقاً من إدراكها لأهمية مثل هذا التحويل ومواكبة التطور في مجال التكنولوجيا المالية، وهو ما تجلّى في سعيها نحو نشر ثقافة استخدام المحافظ الإلكترونية، كخطوة أولى نحو الرقمنة.

المصادر:

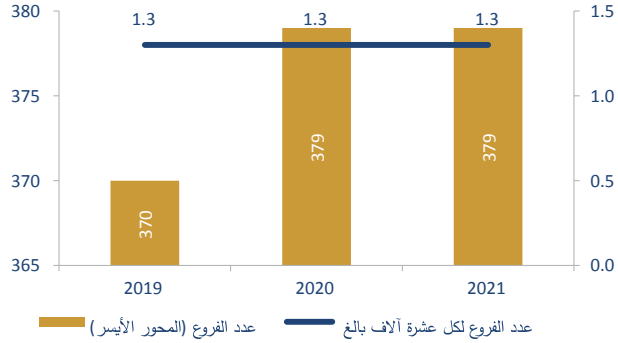
- [1] <https://www.amf.org.ae/ar/issue-11-feb-20-policy-brief>
- [2] (Tokenization Market with COVID-19 Impact, by Component, Application Area, Tokenization Technique, Deployment Mode, Organization Size, Vertical and Region - Global Forecast to 2026, 2022)
- [3] <https://www.amf.org.ae/ar/booklet/issue-10>
- [4] <https://www.amf.org.ae/ar/issue-11-feb-20-policy-brief>
- [5] https://www.centralbank.ae/sites/default/files/2020-11/Aber20%Report20%20-%202020%AR_3.pdf



خامساً: التفرع المصرفي والتوعية والشمول المالي

1. التفرع المصرفي

شكل 1-4: عدد الفروع والمكاتب المصرفية لكل عشرة آلاف بالغ من السكان (18 سنة فأكثر)، 2019-2021



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

بقي عدد المصارف المرخصة في العام 2021 كما هو عند 13 مصرف، منها 7 مصارف محلية (تتضمن ثلاثة مصارف إسلامية)، و6 مصارف وافدة (5 أردنية، ومصرف مصري)، تعمل من خلال 379 فرع ومكتب منتشرة في كافة المناطق الفلسطينية، منها 323 في الضفة الغربية و57 في قطاع غزة. وتجدر الإشارة أن هناك أربعة مصارف محلية لها مكاتب خارج فلسطين. وتسعى سلطة النقد من خلال سياسة التفرع إلى تقليل الكثافة السكانية لعدد الفروع، بهدف زيادة كفاءة الخدمات المقدمة للعملاء. وفي هذا السياق بقي مؤشر عدد الفروع والمكاتب المصرفية لكل عشرة آلاف بالغ (18 سنة فأكثر) في العام 2021 عند مستواه المسجل في العام السابق وهو 1.3 فرعاً ومكتباً.

من جانبٍ آخر، وتماشياً مع سعي سلطة النقد نحو تطوير ومأسسة قطاع الصرافة، تم اعتماد سياسة جديدة لترخيص وتفرع شركات الصرافة تعتمد على معايير أساسية تتمثل في تعزيز الشمول المالي، ونشر خدمات الصرافة في المناطق غير المخدومة، وتعزيز مبدأ التنافسية ومنع الاحتكار، وتشجيع مأسسة عملها من خلال منح حوافز لتشجيع دمج الشركات القائمة.

2. تنظيم دورات تدريبية للصحفيين الاقتصاديين:

- تنظيم دورتين تدريبيتين بعنوان «قراءة البيانات من الموقع الإلكتروني لسلطة النقد»، تناولت كيفية استخراج البيانات والأرقام من موقع سلطة النقد وتحليلها، وكيفية الربط بين تلك البيانات والأرقام، واستعراض الموجودات والمطلوبات، والودائع، والتسهيلات، ومالية الحكومة، وإحصائيات ومنشورات وإصدارات سلطة النقد.
- تنظيم دورتين تدريبيتين بعنوان «المقاصة الإلكترونية وقراءة بيانات الشيكات»، تناولت شرحاً عن المقاصة الإلكترونية وآلية عملها وأثر عملية التقاص الإلكتروني على المتعاملين بالشيكات، بالإضافة إلى شرح آلية عمل نظام الشيكات المعادة، ومكونات هذا النظام وآلية تصنيف العملاء من خلاله ومراحلها، وكيفية قراءة بيانات الشيكات من الموقع الإلكتروني لسلطة النقد ومقارنة تلك البيانات وتحليلها، واستعراض نظام التسويات الرضائية، وآلية تنفيذ التسوية للشيكات المعادة.
- تنظيم دورتين تدريبيتين بعنوان «خدمات الدفع الإلكتروني والتكنولوجيا المالية»، تناولت تعريفاً عاماً عن التكنولوجيا المالية وخدمات الدفع الإلكتروني، وأبرز الخدمات المالية التي تقدمها شركات الدفع الإلكتروني، وكيفية استخدامها في إنجاز المعاملات المالية، وكيف تعمل سلطة النقد على الرقابة والإشراف على تلك الشركات لضمان تحقيق أعلى درجات الأمان والشفافية والفعالية. كما تناولت شرح لآلية عمل أنظمة عرض وسداد الفواتير والنماذج المختلفة، وبطاقات الدفع ونظام المفتاح الوطني والشبكات الدولية، وأنظمة الدفع الفوري وبوابة الدفع الإلكتروني.



3. تنفيذ مسح ميداني للشمول المالي لجانب الطلب، إذ من المتوقع أن يبدأ المسح الفعلي في النصف الثاني من العام 2022، وذلك لقياس مدى التطور الحاصل على الشمول المالي في فلسطين، وسيساعد المسح الجديد على قياس أثر جائحة كورونا على الخدمات المصرفية، وأثر خدمات الدفع الإلكتروني على مؤشرات الشمول المالي، كما سيساعد على تطوير خارطة طريق متكاملة خاصة بالخدمات المالية الإلكترونية والنوع الاجتماعي.

4. إعادة هيكلة مجموعات عمل الشمول المالي المتخصصة بما يتناسب مع متطلبات المرحلة القادمة من تطبيق الاستراتيجية وخططها التنفيذية، لتصبح (3) مجموعات عمل (مجموعة عمل المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة، مجموعة عمل المنتجات المالية المبتكرة، مجموعة عمل تمكين المستهلك).

5. إصدار النسخة المحدثة من تعليمات حساب الشمول المالي، لتمكين كل شخص طبيعي متمتع بالأهلية القانونية ويحمل الهوية الفلسطينية (بما في ذلك هوية القدس) وليس له حساب مصرفي فاعل أو جامد أو مشترك لدى أي من المصارف المرخصة للعمل في فلسطين للوصول للخدمات المصرفية الأساسية أو استخدامها من خلال حساب الشمول المالي. كما يتم التحضير حالياً لإعادة إطلاق موقع الشمول المالي (www.financialinclusion.ps) بصورته الجديدة، وتحديث بياناته ومعلوماته بشكل دوري بالتعاون مع هيئة سوق رأس المال. وفي هذا الإطار قامت سلطة النقد باحتساب مجموعة من مؤشرات الشمول المالي ويتم نشرها على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد بشكل دوري منتظم.

6. التحضير لتنفيذ مشروع لمقارنة مؤشرات الشمول المالي في فلسطين مع الدول العربية، وخاصة الدول الأعضاء في التحالف العالمي للشمول المالي (AFI)، وذلك لتحديد مستويات الشمول المالي لدى الدول العربية وتشجيعها على احتساب مؤشرات واتخاذ السياسات التي تعمل على تعزيز هذه النسب.

7. تحديث التزام فلسطين بالتزامات مايا للعام 2021، والتركيز على موضوع خدمات الدفع والتكنولوجيا المالية، والتوعية في خدمات التكنولوجيا المالية، والخدمات المالية المقدمة للنساء، والشباب، والرياديين، والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة.

8. إعداد مجموعة من الدراسات، تعنى بتقييم الخدمات المصرفية الإلكترونية، ومستوى التحول الرقمي لدى المصارف، وذلك بهدف تقديم التوصيات اللازمة وخطط العمل التفصيلية لكافة المصارف، وتشجيعهم على تطوير خدماتهم الإلكترونية والمضي قدماً في استكمال تجهيز البنية التحتية لديهم وبما يخدم التحول الرقمي.

9. التعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية وديوان قاضي القضاة، لفتح حسابات أو محافظ إلكترونية لمستفيدي معونات الوزارة وربط مستفيدي وعملاء المحاكم الشرعية بالنظام المالي، سواء من خلال المصارف أو شركات خدمات الدفع، بهدف زيادة نسب الشمول المالي بشكل أساسي، وتعزيز استخدام خدمات الدفع الإلكتروني، وبما ينعكس إيجاباً على المواطنين المستفيدين من حيث تقليل التكلفة والجهد والوقت عليهم.

10. إطلاق صفحة بعنوان "منصة التوعية المصرفية والدفع الإلكتروني" على وسائل التواصل الاجتماعي، وهي منصة تابعة لصفحة سلطة النقد الرئيسية، ويتم استخدام هذه المنصة في نشر كافة مواد التوعية التي يتم تطويرها من قبل سلطة النقد، كالفيدوهات والبوسترات، وكذلك يتم الإجابة على التساؤلات والتعليقات من الجمهور وبشكل متفاعل جداً.

11. إطلاق حملات توعية واسعة

• أطلقت سلطة النقد حملة واسعة للتوعية بخدمات الدفع الإلكتروني، بمشاركة ممثلين عن البنوك وشركات الدفع المرخصة، ومؤسسات الإقراض، والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي. ويأتي إطلاق هذه الحملة في إطار تعريف المواطنين



بخدمات الدفع الإلكتروني وأهميتها، وتشجيعهم على مواكبة التطور التكنولوجي في الخدمات المالية، مما يساعد فئات عديدة من المجتمع، وخاصة غير المشمولين مصرفياً، من الوصول إلى خدمات الدفع الإلكتروني واستخدامها، دون الحاجة للتعامل بالعملة النقدية الكاش، ودون اشتراط وجود حساب بنكي، ومن أي مكان دون الحاجة إلى التنقل.

- نظمت سلطة النقد بالتعاون مع شركات خدمات الدفع الإلكتروني وبعض المصارف حملة للتعريف بالمحافظ الإلكترونية.
- إطلاق حملة توعية في بعض الجامعات الفلسطينية (الخليل، والنجاح، وبيزيت، والقدس، والجامعة الأمريكية، وبيت لحم، وخضوري) بالتعاون مع شركات خدمات الدفع الإلكتروني، بهدف توعية الطلبة بخدمات الدفع الإلكتروني، وفتح محافظ إلكترونية لهم في إطار تعزيز الشمول المالي.
- تنظيم فعالية توعوية (Live video) من خلال فيسبوك وانستجرام مع مزودي خدمات الدفع الإلكتروني (QA session) وذلك بالتعاون مع المؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي، وتمت الإجابة على استفسارات الجمهور والاستفادة من اقتراحاتهم وتقديم جوائز من الشركات لتشجيع المتابعين على المشاركة، وهدفت الحملة إلى تعزيز الثقة باستخدام المحافظ الإلكترونية.

12. إنجاز العديد من الفعاليات الهادفة لتمكين وتعزيز دور المرأة اقتصادياً

- عقد ورشة عمل لما يقارب 100 امرأة من صاحبات المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وذلك لتعريفهم ببرنامج استدامة ومصادر التمويل، خاصة البرنامج المخصص للمشاريع الصغيرة، الذي يقدم تمويل يصل إلى 10 آلاف دولار بدون أي فوائد أو عمولات ولفترة سداد تصل إلى 4 سنوات.
- وقعت سلطة النقد وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتاريخ 2 آذار 2021 مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون في جهود تحقيق الشمول المالي للمرأة وتمكينها اقتصادياً، وتسهيل وصولها إلى مصادر التمويل المختلفة، وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.
- وقعت سلطة النقد مذكرات تفاهم مع أربع مؤسسات تنموية (منتدى سيدات الأعمال، والجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال، وشركة كووتر الدولية، وإنقاذ الطفل)، وذلك لتوسيع إطار التعاون الذي يحقق الأهداف المعنية المرجوة لغايات تمكين النساء الرياديات وتأهيلهن للخروج من دائرة الفقر ودمجهن في سوق العمل، من خلال تمكينهن من الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بما يتناسب مع احتياجاتهن، ويعمل على تعزيز نسب الشمول المالي والتنمية الاقتصادية.

سادساً: توفير السيولة النقدية في الجهاز المصرفي

قامت سلطة النقد بتوفير السيولة النقدية من مختلف العملات اللازمة لتعاملات المواطنين، وعملت على ضخ السيولة في القطاع المصرفي من العملات التي شهدت نقصاً في بعض الأحيان. إذ تم ضخ ما يزيد عن 50 مليون دينار أردني نقد إضافي في السوق المحلي لتلبية الارتفاع في الطلب على عملة الدينار الأردني، ولعلاج الشكاوى التي تقدم بها العديد من المواطنين بشأن قيام المصارف بتخفيض سقف السحوبات النقدية بعملة الدينار. وفي ذات السياق، قامت سلطة النقد بإدخال ما مجموعه 20 مليون دينار أردني، و16 مليون دولار أمريكي إلى قطاع غزة، إلى جانب إدخال سيولة نقدية بحوالي 120 مليون شيكل من فئة (20 و50) شيكل لتلبية احتياجات المواطنين من تلك الفئات.



كما تراقب سلطة النقد التطورات على مستوى السيولة في كافة فروع المصارف بهدف ضمان استمرار توفير السيولة النقدية الكافية لتلبية احتياجات المواطنين أولاً بأول، خاصة خلال فترات الطوارئ والأزمات، ومعالجة التأخير الحاصل في إجراءات شحن النقد بسبب الظروف الاستثنائية التي تفرضها جائحة كورونا على التنقل والحركة.

وتعمل سلطة النقد باستمرار على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمراقبة التزام المؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها بصرف العملات وفق الأسعار السائدة في السوق، وتسليم الحوالات المالية بنفس عملتها، وتتخذ الإجراءات القانونية بحق الجهات المخالفة للقانون والتعليقات الصادرة بذات الخصوص.

وفي إطار جهود سلطة النقد الهادفة لمعالجة مشكلة فائض الشيكال لدى المصارف فقد تم إنشاء الشركة الفلسطينية المراسلة بعد مصادقة مجلس الوزراء الفلسطيني على إنشائها، لتسهيل تنفيذ المعاملات المالية والمصرفية مع الجانب الإسرائيلي، وإتمام إجراءات تسديد أثمان المشتريات والمبيعات وإجراء التحويلات النقدية، مما يسهم في تسريع الدورة الاقتصادية.

النشاط المالي لسلطة النقد

نجحت سلطة النقد في العام 2021 بزيادة حجم موجوداتها بنسبة 10.8% مقارنة بما كانت عليه العام 2020^[23]، لتصل إلى حوالي 2,218.6 مليون دولار. ويعزى هذا الارتفاع إلى استخدام تقنيات الرافعة المالية من جهة، وتخفيض سقف التوظيفات الخارجية من جهة أخرى. إضافة إلى مساعدة المصارف في إدارة السيولة لديها بعملة الشيكال مقابل استيفاء الضمانات الملائمة بالعملات الأخرى.

وفي المقابل فقد تراجعت حقوق ملكية سلطة النقد خلال العام 2021 بنحو 3.1% مقارنة مع العام 2021، وذلك على خلفية تراجع أرباح واحتياطيات سلطة النقد، نتيجة تراجع وتدني أسعار الفوائد العالمية إلى مستويات قياسية على إثر تبني العديد من البنوك المركزية حول العالم لسياسات نقدية توسعية. إضافة إلى تأثير تخصيص مبلغ 210 مليون دولار لبرنامج استدامة، وفقدان الفرصة البديلة لاستثمارها وتوظيفها في استثمارات مدرة للربح. وتجدر الإشارة إلى أن سلطة النقد قد استكملت رأسمالها المدفوع ليصبح مساوياً لرأس المال المصرح به والبالغ 120 مليون دولار منذ العام 2020.

وقد أسفرت الأعمال والأنشطة التي قامت بها سلطة النقد في العام 2021 عن تحقيق أرباح صافية بنحو 5.7 مليون دولار. ومن المتوقع أن يتم، استناداً إلى المادة 11، فقرة ب، والمادة 12 من قانون سلطة النقد رقم (2) لسنة 1997، تحويل ما نسبته 25% من هذه الأرباح، إلى حساب الاحتياطي العام لسلطة النقد، وتحويل باقي الأرباح إلى حساب وزارة المالية.

البحث والتطوير

واصلت سلطة النقد جهودها في مجال تعزيز قدراتها البحثية والتحليلية والمعلوماتية، وإصدار العديد من التقارير الدورية والمسوح والدراسات ذات العلاقة بالإحصاءات المالية والنقدية. وفي هذا السياق أصدرت في العام 2021 المسح النقدي، ومسح انتشار الخدمات المصرفية، ومسح الحافظة المنسق، الذي يسهم في تحسين شمولية بيانات وضع الاستثمار الدولي وميزان المدفوعات.

^[23] بيانات أولية قابلة للتعديل. كما يجب الانتباه إلى بعض التغيرات في التصنيف المحاسبي لبعض البنود في ميزانية سلطة النقد عند مقارنتها بالتقارير السابقة.



كما واصلت سلطة النقد إصدارها لنشرة مؤشرات السلامة المالية، ومؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، مؤشر سلطة النقد لأسعار العقارات السكنية في فلسطين، والمعيان الخاص لنشر البيانات. وكذلك أصدرت التقرير السنوي، وتقرير التضخم، وتقرير الاستقرار المالي، وتقرير التطورات الاقتصادية، وتقرير تطورات مالية الحكومة والدين الحكومي، وتقرير التطورات النقدية والمصرفية، وميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ومسح الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقرير الاستدامة الخارجية، وتقرير آفاق الاقتصاد الفلسطيني الربع سنوي والسنوي، والمراقب الاقتصادي، إضافة إلى إصدار عدد من الدراسات المتخصصة ذات العلاقة بمهام وأهداف سلطة النقد. يشار إلى أن جميع هذه الإحصاءات والأبحاث والتقارير والدراسات منشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد.

الكادر الوظيفي والتدريب

استمرت سلطة النقد خلال العام 2021 بتطوير كادرها الوظيفي البالغ 308 موظفاً، سواء من خلال إتاحة المجال أمام الموظفين لاستكمال تحصيلهم العلمي والحصول على شهادات عليا في مجال تخصصهم، أو من خلال إشراكهم في العديد من البرامج والدورات وورش العمل المتخصصة، التي شملت مختلف جوانب عمل دوائر سلطة النقد، ونفذت في أعرق المؤسسات المحلية والدولية. ومما لا شك فيه أن هذا التنوع في البرامج التدريبية يؤكد مدى حرص سلطة النقد على تطوير كادرها البشري ومواكبته لأحدث التطورات العالمية في الجوانب المصرفية والنقدية والمالية ذات العلاقة بعمل وأهداف سلطة النقد.



الجزء الثاني: القطاع المصرفي الفلسطيني

نظرة عامة

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات شديدة الحساسية وسريعة التأثر بالتطورات التي تصيب المنظومة الاقتصادية، بحكم التداخل والتقاطع والتأثير المتبادل بينهما. فمن جهة، لعب القطاع المصرفي الفلسطيني، مدعوماً بالإجراءات التي قامت بها سلطة النقد، دوراً محورياً في التخفيف من تداعيات الجائحة الصحية على المواطنين وقطاع الأعمال والحكومة، وفي تسريع وتيرة التعافي والعودة بالاقتصاد إلى مسار النمو. ومن جهة ثانية، انعكست بوادر التعافي الاقتصادي على أداء القطاع المصرفي، فأظهرت مؤشراتته الحيوية أداءً جيداً، فتواصل الارتفاع في الموجودات، وتزايدت ثقة الجمهور في ظل سلامة وانضباط هذا القطاع وفقاً لأعلى المعايير والممارسات المصرفية العالمية، مما أدى إلى زيادة في حجم الودائع، انعكست في مزيد من التوظيف للأموال في الاقتصاد المحلي. ويتولى هذا الجزء من التقرير استعراض أهم التطورات التي طرأت على أداء هذا القطاع خلال العام 2021.

وضع السيولة المحلية

يتمحور الدور الملقى على عاتق البنوك المركزية في مجال النمو الاقتصادي في قدرة هذه البنوك على التحكم في السيولة المخصصة للنظام المالي، باعتبارها محركاً أساسياً لهذا النمو، والتي عادة ما ترتبط بالأوضاع الاقتصادية في الدولة ودورة الأعمال، ومعدلات الفائدة، والمستوى العام للأسعار. وفي سبيل تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي العالمي^[24] استمرت البنوك المركزية في العديد من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة على حد سواء، في ضخ مزيداً من السيولة في اقتصاداتها، من خلال الاستمرار في برامج التيسير الكمي، وبرامج شراء الأصول، والسياسات النقدية التوسعية، وإبقاء معدلات الفائدة الرسمية عند أدنى مستوياتها.

ولا يختلف الوضع كثيراً بالنسبة للعديد من البنوك المركزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي أبقى معدلات الفائدة الرسمية عند أدنى مستوياتها لتسريع وتيرة نموها^[25]، ولمجارة الفيدرالي الأمريكي، وخصوصاً تلك الدول التي ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي، بغية إبقاء هذه المعدلات قريبة من مستويات الفائدة الأمريكية، بهدف الحفاظ على استقرارها النقدي وعلى احتياطياتها من العملات الأجنبية.

ومما لا شك فيه أن الإجراءات التي قامت بها سلطة النقد خلال العامين الأخيرين لتسريع وتيرة التعافي والعودة بالاقتصاد إلى مسار النمو تتوافق مع الدور الملقى على عاتق البنوك المركزية في مجال النمو الاقتصادي، فمن خلال صندوق استدامة وخفض نسبة التوظيفات الخارجية استطاعت سلطة النقد ضخ مزيداً من السيولة في الاقتصاد المحلي من خلال الجهاز المصرفي، بنسبة بلغت نحو 8.3% عما كانت عليه في العام 2020، لتصل إلى حوالي 15.5 مليار دولار^[26]، مما ترك أثراً إيجابياً على وضع السيولة في الاقتصاد المحلي بمكوناته المختلفة^[27].

^[24] يشير تقرير صندوق النقد الدولي «أفاق الاقتصاد العالمي»، الصادر في نيسان 2022، إلى تحقيق الاقتصاد العالمي لمعدل نمو بنحو 5.9% مقارنة مع انكماش بنحو 3.1% في العام 2020، على إثر النمو المتحقق في الاقتصادات المتقدمة بنحو 5.2% (مقارنة مع انكماش بنحو 4.5% في العام 2020)، والاقتصادات الصاعدة والنامية بنحو 6.4% (مقارنة مع انكماش بنحو 2.1% في العام 2020).

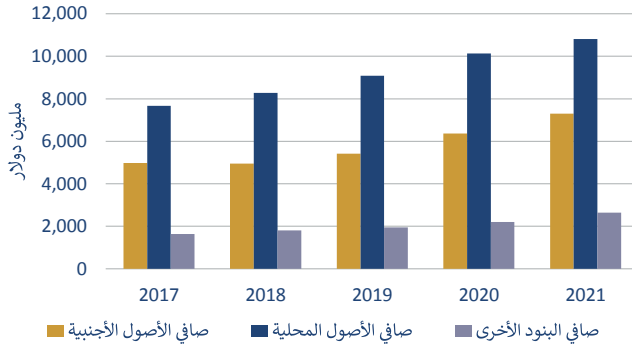
^[25] يشير نفس التقرير إلى تعافي اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتحقيقه معدل نمو بنحو 5.7%، مقارنة مع انكماش بنحو 2.9% في العام 2020.

^[26] يرجى التنويه إلى أن جميع البيانات الواردة في هذا الفصل هي بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير.

^[27] لمزيد من التفصيل حول مكونات السيولة (صافي الموجودات الأجنبية، وصافي الائتمان المحلي، وصافي البنود الأخرى) يمكن الرجوع إلى تقرير التطورات النقدية والمصرفية الربعي، الصادر عن سلطة النقد والمنشور على موقعها الإلكتروني www.pma.ps. علماً بأن محددات السيولة (عرض النقد بمعناه الواسع) = صافي الموجودات الأجنبية + صافي الأصول المحلية - صافي البنود الأخرى.



شكل 4 - 2: العوامل المؤثرة في السيولة المحلية، 2017-2021



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

كما أن التحركات التي طرأت على صافي الأصول المحلية قد أحدثت أيضاً أثراً توسيعياً إضافياً على وضع السيولة المحلية، بارتفاعه بنحو 6.7% عما كان عليه في العام 2020، ليصل إلى 10.8 مليار دولار، جراء التزايد في صافي الائتمان الممنوح للقطاع العام، إلى جانب تزايد أقل حدة في الائتمان الممنوح للقطاعات الأخرى المقيمة في الاقتصاد الفلسطيني.

أما على مستوى صافي البنود الأخرى، فتشير البيانات إلى أن التحركات التي طرأت على هذا البند قد أحدثت أثراً انكماشية على وضع السيولة المحلية، بنحو 19.9% مقارنة مع العام 2020، لتبلغ 2.6 مليار دولار. ويعزى جزء كبير منها إلى استمرار الإجراءات التي تقوم بها المصارف في إطار تدابيرها لتعزيز قدرتها على التكيف والتعامل مع المخاطر المحيطة، امتثالاً لتعليمات سلطة النقد النافذة، بما في ذلك الاستمرار في تدعيم القاعدة الرأسمالية.

أداء الجهاز المصرفي

انعكست بوادر التعافي الاقتصادي خلال العام 2021 على أداء القطاع المصرفي، الذي أظهرت مؤشراته الحيوية أداءً جيداً فاق في بعض الحالات مستوياتها المتحققة في السنوات السابقة. فقد أظهر تحليل البيانات المالية الخاصة بالقطاع المصرفي (كما هي في نهاية العام 2021) ارتفاعاً في إجمالي الموجودات/المطلوبات بنحو 9.0% عما كانت عليه في نهاية العام 2020، لتصل إلى حوالي 21.7 مليار دولار. غير أنه من الضروري الإشارة في هذا السياق إلى أن جزء من هذا الارتفاع يرتبط بتطورات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي، الذي تراجع بأكثر من 3% عما كان عليه في نفس الفترة من العام 2020^[28]، خاصة وأن عملة الشيكل تستحوذ على حوالي 40% من إجمالي أصول المصارف، وعلى حوالي 34% من إجمالي مطلوباتها.

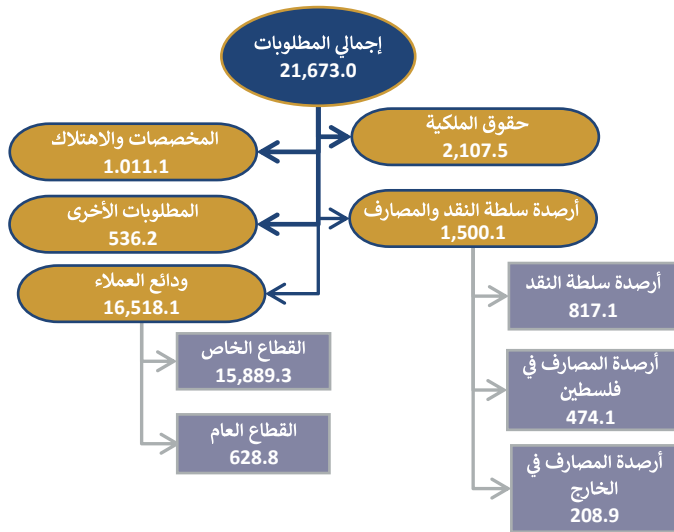
وتجدر الإشارة أن الجهود والإجراءات التي قامت بها سلطة النقد قد أسفرت بدورها عن مزيد من التوظيف لأموال المصارف في الاقتصاد المحلي، إذ تمكن القطاع المصرفي خلال العام 2021 من توظيف ما نسبته 79.3% من مصادر أمواله داخل الاقتصاد الفلسطيني، توزعت بين قروض واستثمارات ونقدية وإيداعات وأصول ثابتة، مقابل نحو 20.7% تم توظيفها في الخارج. ويكسر هذا التزايد في استخدام الأموال داخل الاقتصاد المحلي، أحد الأهداف التي تسعى إليها سلطة النقد، باعتبار القطاع المصرفي عاملاً أساسياً لتحفيز النمو الاقتصادي.

[28] تشير نشرة أسعار صرف العملات المنشورة على موقع سلطة النقد <https://www.pma.ps/ar/Statistics//MonthlyStatisticalBulletin> إلى تراجع متوسط سعر صرف الدولار من 3.216 شيكل في نهاية العام 2020، إلى 3.117 شيكل في نهاية العام 2021، وبنسبة تصل إلى حوالي 3.1%.



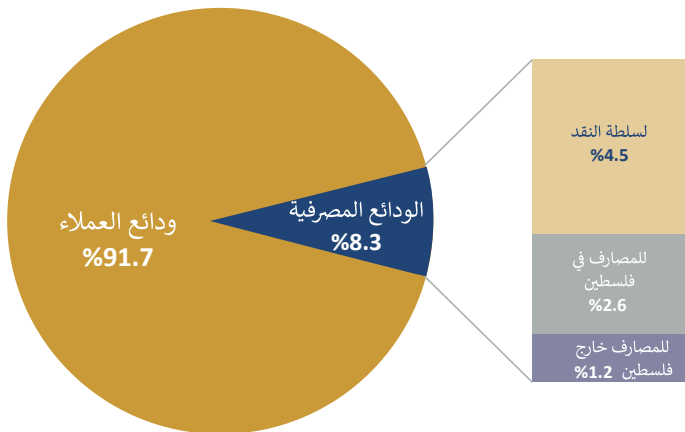
تحليل مصادر أموال الجهاز المصرفي (المطلوبات)

شكل 3-4: إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي (مليون دولار)، 2021



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 4-4: هيكل الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2021



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

تشير البيانات إلى أن ودائع العملاء تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي المطلوبات، بارتفاع أهميتها النسبية إلى 76.2% من إجمالي مصادر الأموال المتاحة. إلى جانب ارتفاع الأهمية النسبية للودائع المصرفية (سلطة النقد والمصارف) إلى 6.9%، مقابل تراجع الأهمية النسبية لحقوق الملكية إلى 9.7%، ولبقية المطلوبات الأخرى^[29] إلى 7.1% من إجمالي مصادر الأموال المتاحة. وفيما يلي تفصيل لهذه البنود.

الودائع المصرفية وغير المصرفية

ساهم الأداء المتزن لسياسات سلطة النقد في الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي، وسياساتها وإجراءاتها في مجال التحول الرقمي، وإدخال خدمات الدفع الإلكترونية إلى بيئة الأعمال، وتخفيض تكاليف العمليات المالية الإلكترونية في تزايد ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي الفلسطيني، وارتفاع الودائع، وتحديد الودائع غير المصرفية (ودائع العملاء)، المكون الأكبر لمطلوبات القطاع المصرفي، وبمعدلات مرتفعة. فمع نهاية العام 2021 سجل إجمالي الودائع المصرفية وغير المصرفية نمواً بنحو 9.3% مقارنة مع نفس الفترة من العام 2020، لتصل إلى حوالي 18.0 مليار دولار، جراء تزايد الودائع المصرفية وغير المصرفية على حد سواء.

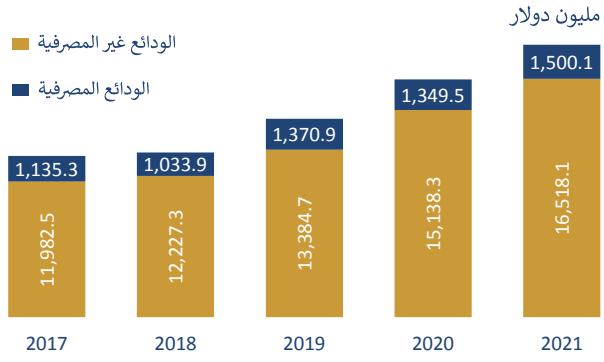
فقد شهدت الودائع المصرفية ارتفاعاً بنحو 11.2%، لتصل إلى حوالي 1.5 مليار دولار، مشكلة ما نسبته 8.3% من إجمالي الودائع، وحوالي 6.9% من إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي. أما بالنسبة للودائع غير المصرفية، المكون الأكبر والأهم، سواء على مستوى إجمالي الودائع (91.7%)، أو على مستوى إجمالي المطلوبات (76.2%)، فقد واصلت نموها في العام

2021، وبنحو 9.1% عما كانت عليه في العام السابق، لتبلغ 16.5 مليار دولار. في إشارة إلى استمرار تدفق الأموال إلى المصارف، جراء سياسات وإجراءات سلطة النقد، وخصوصاً تلك المتعلقة بتعزيز الشمول المالي، والتفرع المصرفي وتركيزها على المناطق

^[29] تشمل بنود المخصصات المختلفة والقبولات المنفذة والقائمة والمطلوبات الأخرى.

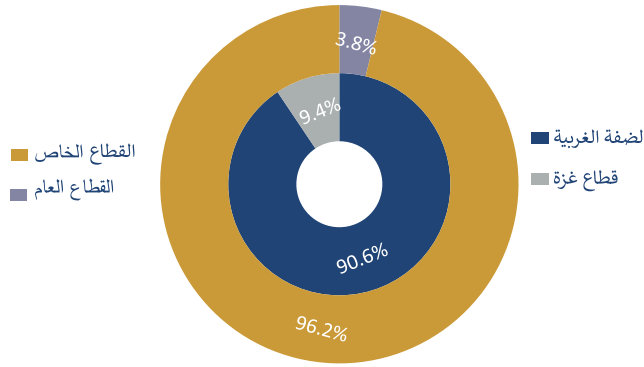


شكل 4-5: الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2017-2021



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

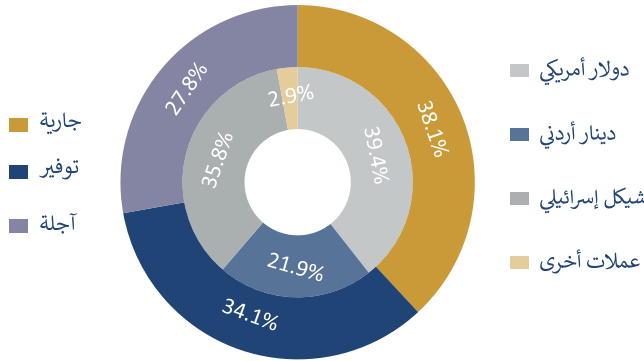
شكل 4-6: توزيع ودائع العملاء حسب القطاع والمنطقة، 2021



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

إجمالي ودائع القطاع الخاص. وفي المقابل بلغت حصة ودائع القطاع العام نحو 3.8% من إجمالي ودائع العملاء. آخذين بعين الاعتبار أن ودائع القطاع العام تنذبذ من عام إلى آخر تبعاً للأوضاع التي تحيط بمالية الحكومة والقطاع العام.

شكل 4-7: توزيع ودائع العملاء حسب النوع والعملة، 2021



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

الريفية والنائية، واستمرار حملات التوعية المصرفية التي تقوم بها سلطة النقد، إضافةً إلى شبكة الأمان المالي التي تتبناها المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، مما عزز ثقة المدّعين في سلامة ومثانة القطاع المصرفي الذي يعمل وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية. هذا بالإضافة إلى عودة سوق العمل إلى التعافي التدريجي وزيادة عدد العاملين.

ومع تركيز أكثر من 80% من النشاط الاقتصادي وقطاع الأعمال في الضفة الغربية، فمن الطبيعي أن تستأثر بالغالبية العظمى من ودائع العملاء، وبنسبة 90.6%، مقابل 9.4% في قطاع غزة، آخذين بعين الاعتبار الظروف الصعبة التي يعاني منها القطاع منذ فترة طويلة، وتأثيراتها السلبية على العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بأداء الاقتصاد وتراجع مساهمته في الاقتصاد الفلسطيني، إلى جانب تزايد معدلات البطالة والفقر إلى مستويات قياسية.

واستحوذت ودائع القطاع الخاص على الجزء الأكبر من ودائع العملاء، وبنسبة 96.2%، والتي تميزت بتزايدها المستمر عبر الزمن، مع الإشارة إلى أن الغالبية العظمى منها تعود للقطاع الخاص المقيم، وبقيمة 15.3 مليار دولار، في حين أن ودائع القطاع الخاص غير المقيم لا تزال محدودة جداً، في حدود 0.9 مليار دولار، أو ما نسبته 3.6% فقط من

ويشكل عام، سيطرت ودائع الأفراد التي نمت خلال العام 2021 بنسبة 10.9%، لتبلغ 11.6 مليار دولار، على نحو 76.0% من إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم. تلاها ودائع الشركات التي نمت بنحو 7.5%، لتبلغ 3.3 مليار دولار، مشكلة نحو 21.7% من إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم، في حين بلغت مساهمة ودائع المؤسسات غير الربحية حوالي 0.4 مليار دولار، مرتفعة بحوالي 11.6%، ومشكلة نحو 2.3% من إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم.

كما شهد العام 2021 ارتفاعاً في الأهمية النسبية لودائع التوفير على حساب كل من الودائع الجارية والأجلة،



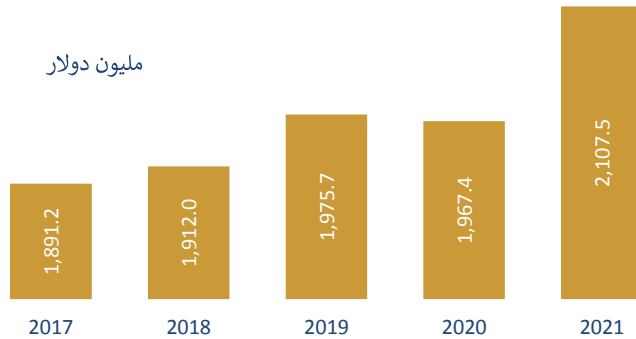
مستفيدة من برامج الجوائز والحوافز التي تقدمها المصارف على هذا النوع من الودائع. ومع ذلك بقيت الودائع الجارية تستحوذ على النصيب الأكبر من وديع العملاء، وبنسبة 38.1%، في حين استحوذت وديع التوفير على نحو 34.1%، والودائع الآجلة على حوالي 27.8%. ومما لا شك فيه أن نجاح المصارف في استقطاب مزيد من الودائع، له تأثير مباشر على إمكانات استخدامها، وخصوصاً في مجالات التمويل والاستثمار متوسط وطويل الأجل.

ومن ناحية أخرى، وبالرغم من إبقاء الاحتياطي الفيدرالي على معدلات الفائدة الرسمية على الدولار متدنية، ضمن نطاق (صفر- 0.25%) منذ آذار 2020، إلا أن المتوسط السنوي لأسعار الفائدة على وديع الدولار في السوق الفلسطيني قد تراجع خلال العام 2021، ومع ذلك ارتفعت الأهمية النسبية للودائع بعملة الدولار وكذلك بعملة الدينار على حساب الأهمية النسبية للودائع بعملة الشيكل، على الرغم من محافظة المتوسط السنوي لأسعار الفائدة على وديع الشيكل على ثباته في السوق الفلسطيني، الأمر الذي يشير إلى أن معدلات الفائدة في الحالة الفلسطينية ليست العامل الأوحيد المؤثر في الإيداعات بعملة الدولار أو الشيكل.

فقد ارتفعت الأهمية النسبية للودائع بعملة الدولار إلى 39.4% من إجمالي وديع العملاء، لتبقى بذلك العملة المسيطرة على النصيب الأكبر، كما ارتفعت الأهمية النسبية للودائع بعملة الدينار إلى 21.9%. وفي المقابل تراجع الأهمية النسبية للودائع بعملة الشيكل إلى 35.8% من إجمالي وديع العملاء، وذلك على خلفية استمرار التذبذب في قوة الشيكل أمام الدولار الأمريكي (تذبذب سعر الصرف). في حين بقيت الأهمية النسبية للودائع بمختلف العملات الأخرى هامشية في حدود 2.9% من إجمالي وديع العملاء خلال نفس الفترة.

حقوق الملكية

شكل 4-8: حقوق ملكية القطاع المصرفي، 2017-2021



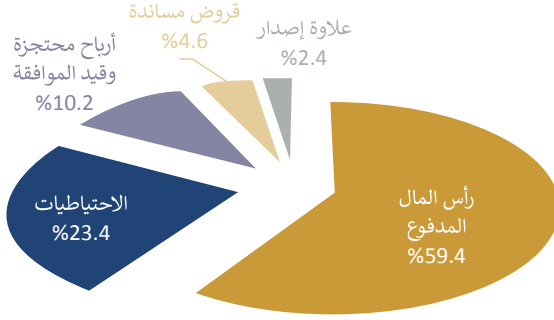
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

بلغت حقوق ملكية القطاع المصرفي في نهاية العام 2021 حوالي 2.1 مليار دولار، مسجلة ارتفاعاً نسبته 7.1% مقارنة مع نفس الفترة من العام 2020، ومشكلة ما نسبته 9.7% من إجمالي مطلوبات (مصادر أموال) القطاع المصرفي. ويأتي هذا النمو في ظل مساعي سلطة النقد الرامية إلى تكوين كيانات مصرفية قوية، قادرة على المنافسة، وعلى مواجهة المخاطر والتعامل معها، وذلك من خلال تدعيم القاعدة الرأسمالية للقطاع المصرفي. ويعتبر رأس المال المدفوع المكون الأهم في حقوق الملكية (شكل نحو 60% منها) وخط الدفاع الأول أمام المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، والذي بلغ 1,251.3 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 2.8% عما كان عليه في العام

2020، جراء استكمال رفع رؤوس أموال عدد من المصارف وفق التعليمات ذات العلاقة. تلاه في الأهمية الاحتياطات المختلفة



شكل 9-4: هيكل حقوق الملكية، 2021



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

بنسبة 23.4%^[30]؛ ثم الأرباح المحتجزة وقيد الموافقة بنسبة 10.2% (منها أرباح محتجزة 1.7%)؛ والقروض المساندة بحوالي 4.6%^[31]؛ وعلاوة إصدار بنحو 2.4% من حقوق الملكية.

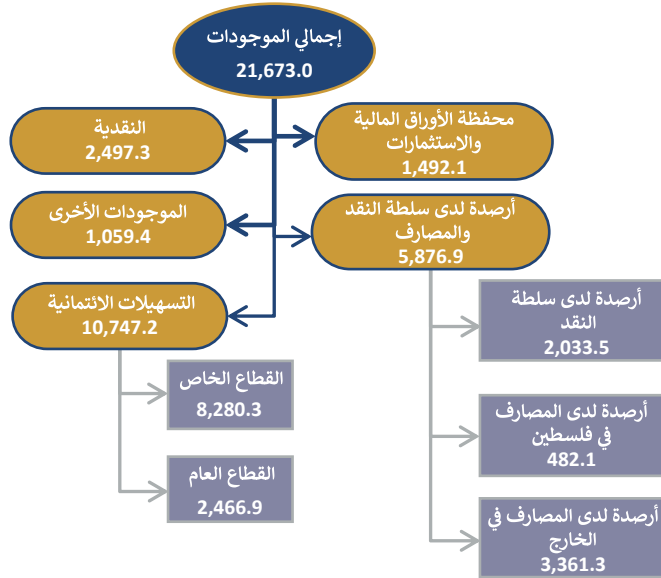
بنود أخرى في مصادر الأموال (المطلوبات)

بلغ إجمالي البنود الأخرى خلال العام 2021 حوالي 1.5 مليار دولار، مرتفعاً بنحو 8.1% مقارنة بالعام السابق. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة مخصصات محفظة التسهيلات

الائتمانية بالإضافة إلى زيادة مخصصات الاستهلاك والإطفاء بشكل أساسي. وقد توزع هذا البند بين مخصص محفظة التسهيلات الائتمانية بنحو 27.2% (أو ما يعادل 421.3 مليون دولار)، ومخصص الاستهلاك والإطفاء بنحو 22.5% (تعادل 347.6 مليون دولار). فيما شكلت المطلوبات الأخرى (مخصص الأرصدة سواء داخل وخارج فلسطين، مخصص الضرائب، قبولات منفذة وغيرها) النسبة المتبقية.

تحليل استخدامات أموال الجهاز المصرفي (الموجودات)

شكل 10-4: إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني (مليون دولار)، 2021



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

قامت سلطة النقد خلال العامين الماضيين باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي ساهمت بشكل كبير في ضخ مزيد من السيولة في الاقتصاد، سواء من خلال توفير التمويل المطلوب للحكومة، أو من خلال توجيه المصارف للتوسع في منح الائتمان للمشاريع الإنتاجية ومشاريع البنية التحتية، وحثها على تأسيس والدخول في شراكات مع مستثمرين في مجال الطاقة المتجددة والتحول الرقمي وغيرها من المشاريع، خاصة وأن قناة الائتمان في الحالة الفلسطينية، هي القناة الوحيدة التي يمكن من خلالها التأثير على مجريات ومتغيرات الاقتصاد الكلي، وبما يسهم في تعزيز دور القطاع المصرفي في إنعاش الاقتصاد المحلي، وفي عملية التنمية الاقتصادية.

وتشير البيانات خلال العام 2021، إلى أن محفظة التسهيلات الائتمانية قد استحوذت على النصيب

^[30] تشمل الاحتياطي القانوني بنسبة 11.5%؛ والاحتياطيات المعلنة بنسبة 8.3%؛ والاحتياطيات العامة للعمليات المصرفية بنسبة 2.8%؛ واحتياطي القيمة العادلة بنسبة 0.5%؛ واحتياطيات إعادة التقييم للممتلكات والمباني والمعدات بنسبة 0.4% من حقوق الملكية.

^[31] يتم إدراج هذا البند ضمن حقوق الملكية لأغراض رقابية تتعلق باحتمال رأس المال التنظيمي للمصارف.

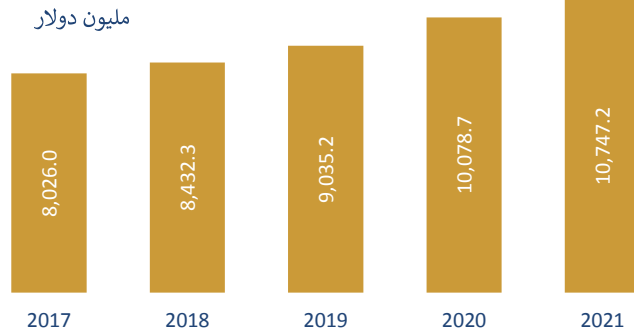


الأكبر من إجمالي الموجودات بنحو 49.6%. كما بلغت الأهمية النسبية للأرصدة المستثمرة خارج فلسطين نحو 15.5%، وبلغت حصة الأصول الثابتة والأصول الأخرى حوالي 4.9%. فيما بلغت حصة الأرصدة لدى سلطة النقد ولدى المصارف داخل فلسطين حوالي 11.6%، وبلغت حصة النقدية حوالي 11.5%، في حين شكلت الاستثمارات ومحفظة الأوراق المالية نحو 6.9% من إجمالي الموجودات خلال هذا العام.

محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة

تلعب السياسات الائتمانية ومنهجية توزيع الأموال دوراً محورياً في التأثير على مجريات الاقتصاد الكلي، ودفعه باتجاه التحفيز والتخفيف من بعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة، كالبطالة والفقر وغيرها. لذلك لجأت سلطة النقد وفي أكثر من مناسبة إلى التأثير في السلوك الائتماني سواء على مستوى العرض أو الطلب، وذلك باستخدام بعض الإجراءات التحفيزية للتأثير في المحافظ الائتمانية، وخصوصاً محفظة القطاع الخاص، كتحفيز المصارف على منح مزيد من الائتمان لبعض المناطق (القدس، غزة)، أو لبعض القطاعات الاقتصادية الفاعلة (قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والقطاعات التنموية، والقطاعات ذات الإنتاجية العالية)، أو لبعض الأنشطة الاقتصادية (تكنولوجيا، وتعليم، وسياحة، وريادة، والنوع الاجتماعي، ومهن وحرف يدوية وغيرها) كما هو الحال في صندوق استدامة على سبيل المثال.

شكل 4-11: محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2017-2021



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وقد نجح القطاع المصرفي، بالتعاون مع سلطة النقد، في رفع معدلات التوظيف المحلي للأموال المتاحة، فتزايدت المحفظة الائتمانية بشكل ملحوظ ومستمر على مدار السنوات، واستحوذت على نصيب متزايد من إجمالي موجودات القطاع المصرفي، وصل إلى حوالي 49.6% في نهاية العام 2021، مرتفعة بنحو 6.6% عما كانت عليه في نهاية العام 2020، لتصل إلى 10.7 مليار دولار، في إشارة إلى توجه المصارف نحو مزيد من التوظيف لمصادر أموالها في الاقتصاد المحلي بالرغم من كل ما أحاط به من المخاطر وتحديات.

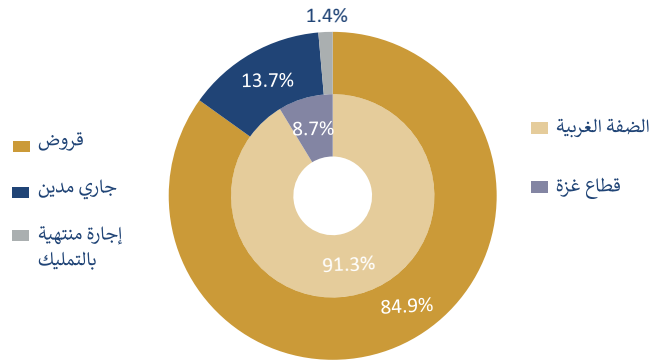
ونظراً لتركز الجزء الأكبر من قطاع الأعمال في الضفة الغربية، فمن الطبيعي أن تتركز الحصة الكبرى من هذه

المحفظة فيها، مع استمرار ارتفاعها للعام الخامس على التوالي، لتستحوذ على نحو 91.3% من المحفظة، جراء ارتفاعها بنحو 6.8% عما كانت عليه في العام 2020، لتبلغ 9.8 مليار دولار في نهاية العام 2021. وفي المقابل، استمر التراجع في حصة قطاع غزة، إلى 8.7% من إجمالي المحفظة الائتمانية، متأثرة بتطورات الأوضاع المحيطة بالقطاع، وما صاحبها من مخاطر محتملة، الأمر الذي دفع المصارف نحو مزيد من التحفظ في سياساتها الائتمانية تجاه القطاع. ومع ذلك فقد شهد العام 2021 ارتفاعاً في حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع غزة بنحو 5.2% عما كانت عليه في العام 2020، لتبلغ نحو 0.9 مليار دولار. وتجدر الإشارة إلى أن سلطة النقد تبذل جهوداً مضيئة للتخفيف من حجم المعاناة وصعوبة الظروف التي يعيشها القطاع، وتعمل على تعزيز دور القطاع المصرفي فيه، من خلال تعزيز الانتشار المصرفي، وغيرها من الإجراءات والتدابير الرامية للتخفيف من صعوبة الظروف في القطاع.

وفي ظل هذا التوسع في المحفظة الائتمانية، بلغت نسبة القروض إلى الودائع على مستوى القطاع المصرفي حوالي 65.1% (65.5% في الضفة الغربية، مقابل 60.4% في قطاع غزة). وسجلت محافظة رام الله والبيرة أعلى نسبة في الضفة الغربية بنحو 104.6%، في حين شهدت منطقة الرام أدنى نسبة بنحو 17.6%. وفي قطاع غزة سجلت محافظة دير البلح أعلى نسبة بنحو 104.0%، فيما



شكل 4-12: توزيع المحفظة الائتمانية حسب النوع والمنطقة، 2021



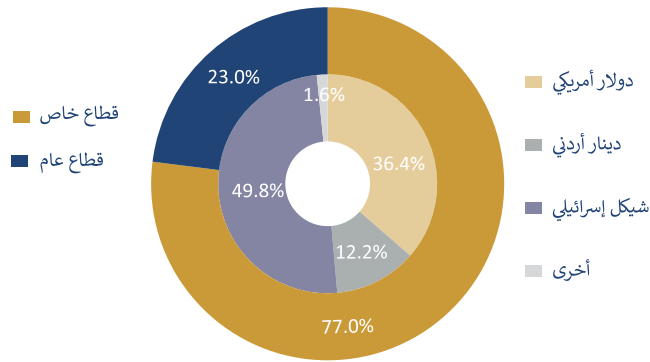
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

سجلت محافظة خانيونس أدنى مستوى في نسبة القروض للودائع، بنحو 41.4%، مما يعني أن منقضي رام الله ودير البلح تعتمدان على المناطق الأخرى في تأمين احتياجاتهما من السيولة.

كما شهد العام 2021 تزايداً في سيطرة القروض على هيكلية المحفظة الائتمانية، مع استمرار استحوادها على النصيب الأكبر، وبنسبة 84.9%، وذلك على حساب الجاري مدين، الذي تراجع حصته إلى 13.7%، في حين بقيت حصة الإجارة المنتهية بالتمليك هامشية كما في الأعوام السابق، في حدود 1.4% من إجمالي المحفظة.

من ناحية ثانية، استمر التزايد في الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات بعملة الشيك، لتستحوذ على النصيب الأكبر وبنسبة 49.8%، وذلك على حساب الأهمية النسبية للتسهيلات بعملتي الدولار والدينار، إذ تراجعت الأولى إلى 36.4%، في حين تراجعت الثانية إلى 12.2% من إجمالي المحفظة الائتمانية. مع بقاء حصة محفظة التسهيلات بباقي العملات الأخرى هامشية في حدود 1.6% من إجمالي المحفظة الائتمانية خلال نفس الفترة.

شكل 4-13: توزيع المحفظة الائتمانية حسب القطاع والعملة، 2021



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ويبدو أن التراجع في معدلات فائدة الإقراض بعملة الشيك خلال العام 2021، إلى جانب هيكل التدفقات النقدية للمقترضين، والتقلبات في أسعار الصرف، والتسهيلات الحكومية بعملة الشيك كانت أهم العوامل المسؤولة عن التغييرات التي طرأت على حصص العملات المختلفة في المحفظة الائتمانية، خاصة وأن جزءاً كبيراً من التزايد في قروض عملة الشيك مرتبط بتزايد اقتراض الحكومة بهذه العملة.

فقد شهد العام 2021 تزايداً ملحوظاً في حجم التمويل الممنوح للقطاع العام (تستحوذ الحكومة على 99.2% منه) ليشكل ما نسبته 23.0% من إجمالي المحفظة الائتمانية،

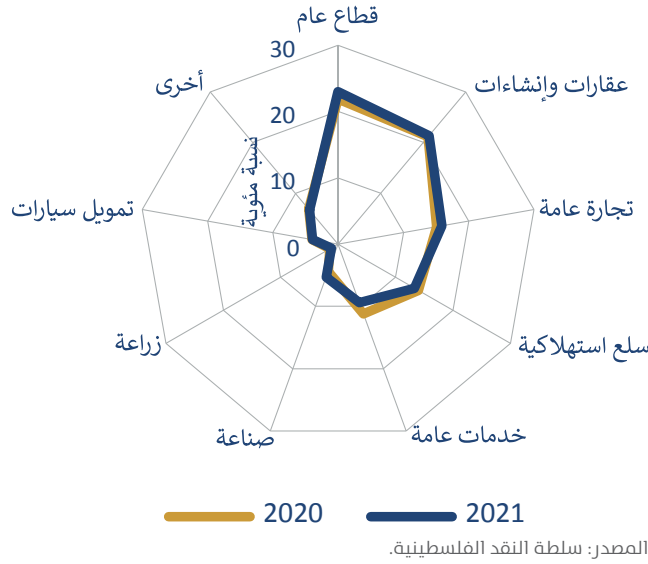
وذلك على خلفية استمرار تداعيات الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة، وما سببته من ضعف واختلال إضافي في مالية الحكومة، من حيث التزايد في العجز الكلي وتراكم المتأخرات، وهو ما أدى لتزايد ملحوظ في مديونيتها تجاه القطاع المصرفي، وبنسبة بلغت 11.9% مقارنة مع العام 2020، لتصل إلى حوالي 2.5 مليار دولار.

وفي ذات السياق، تواصل الارتفاع في محفظة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، وبنحو 5.2% عما كانت عليه في العام 2020، لتصل إلى حوالي 8.2 مليار دولار، مشكلة نحو 77.0% من إجمالي المحفظة الائتمانية. سيطرت القروض الممنوحة للشركات على نحو 51.9% منها، وبقيمة بلغت 4.3 مليار دولار، مرتفعة بنحو 6.4% عما كانت عليه في العام 2020. في حين سيطرت القروض الممنوحة للأفراد على حوالي 46.0%، وبقيمة وصلت إلى 3.8 مليار دولار، مرتفعة بحوالي 4.3% عما كانت عليه في العام السابق. أما بالنسبة للقروض الممنوحة من خلال بطاقات الائتمان وللمؤسسات غير الربحية، فلا تزال محدودة جداً في حدود 1.8% من إجمالي المحفظة الائتمانية، رغم ارتفاعها خلال العام 2021 بنحو 11.0%، لتبلغ 150.3 مليون دولار.



وبشكل عام، يشكل الأفراد المصدر الأساسي لودائع القطاع المصرفي، في حين تشكل الشركات مصدر الاستخدام الأساسي لهذه الودائع. فخلال العام 2021 شكلت قروض الأفراد حوالي 32.7% من ودائعهم، مقابل 129.3% نسبة قروض الشركات إلى ودائعها.

شكل 4-14: التوزيع النسبي لمحفظة التسهيلات الائتمانية، 2020-2021



ويشار في ذات السياق إلى أن المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص قد توزعت على مختلف الأنشطة الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية، وبنسب تراوحت بين 21.3% للأنشطة العقارية والإنشائية والأراضي، و1.2% للأنشطة الزراعية والثروة الحيوانية. مع ملاحظة أن الأهمية النسبية للتمويل المقدم لمجموعي السلع الاستهلاكية والسيارات، قد تراجع من 18.1% في العام 2020، إلى 17.1% في العام 2021. وكذلك أيضاً انخفضت الأهمية النسبية للتمويل الممنوح للأنشطة الزراعية، والذي يعزى إلى ارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بهذا النشاط، كونه موسمياً من ناحية، وكون جزء كبير منه غير منظم من ناحية ثانية، مما يؤثر في رغبة المصارف على تمويل هذا النشاط. ومع ذلك فهناك مصادر تمويل أخرى بديلة بخلاف المصارف، ممثلة بمؤسسات الإقراض المتخصصة التي تخضع لرقابة وإشراف سلطة النقد، وتعمل على سد جزء كبير من الفجوة التمويلية التي يعاني منها هذا القطاع.

ومما لا شك فيه أن الجهود الحثيثة التي قامت بها سلطة النقد خلال الفترة الماضية لتعزيز وتدعيم البنية التحتية للقطاع المصرفي، قد أسهمت في تعزيز مؤشرات العمق المالي في الاقتصاد الفلسطيني، من حيث التوسع الملحوظ في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من جهة (تجاوز معدل نموه في المتوسط الـ13% خلال السنوات العشر الأخيرة)، وارتفاع نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي من جهة ثانية (من 34.4% في العام 2012، إلى 59.6% في العام 2021)، وعلى مستوى قروض القطاع الخاص (من 22.9% إلى 45.9% خلال نفس الفترة).

ورغم أن هذه المؤشرات تؤكد على قدرة القطاع المصرفي على مواصلة تقديم خدماته دون انقطاع، حتى في ظل الأوضاع الصعبة والأزمات التي مر بها الاقتصاد، إلا أنه مع ذلك تبقى قناة الائتمان عرضة لتأثير التطورات الأمنية والسياسية على مجمل النشاط الاقتصادي، وانعكاساتها المباشرة على البيئة والمناخ الاستثماري في فلسطين.

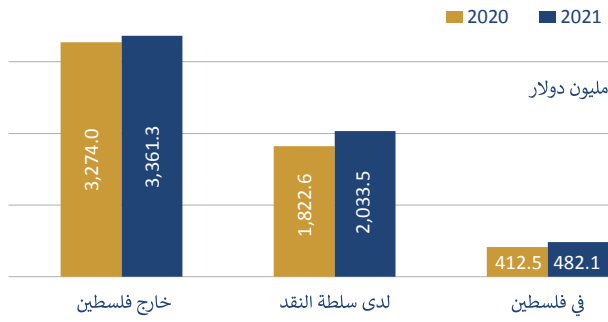
لذلك تحرص سلطة النقد على متابعة ورصد ومراقبة أية تطورات في المخاطر ذات الصلة بالمحفظة الائتمانية، وتعمل على اتخاذ الإجراءات الاحترازية والتحوطية التي تساعد المصارف على منح الائتمان في ظل أدنى مستوى من المخاطر المصاحبة له، وهذا ما تؤكدته المستويات المتدنية لحجم التعثر في المحفظة الائتمانية، ليس فقط على مستوى الدول المجاورة، وإنما على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

تمثل الأرصدة المكون الثاني لتوظيف الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين، وتشمل كلاً من الأرصدة لدى سلطة النقد، والأرصدة لدى المصارف في فلسطين، والأرصدة لدى المصارف خارج فلسطين. وقد شكلت هذه الأرصدة مجتمعة في نهاية العام 2021 نحو 27.1% من إجمالي



شكل 4-15: الأرصدة لدى سلطة النقد ولدى المصارف في فلسطين وخارجها، 2020-2021



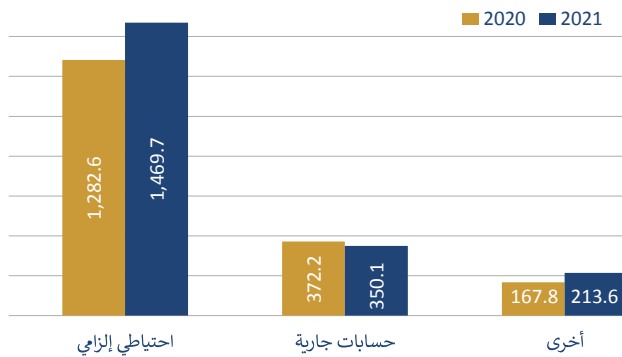
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

الموجودات، وبقيمة بلغت نحو 5.9 مليار دولار، مرتفعة بنحو 6.7% عما كان عليه في نهاية العام 2020، جراء ارتفاع الأرصدة المحتفظ لدى المصارف داخل وخارج فلسطين، وكذلك لدى سلطة النقد.

وتستحوذ أرصدة المصارف الموظفة في الخارج (ودائع خارجية) على ما نسبته 57.2% من إجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف، وبقيمة بلغت نحو 3.4 مليار دولار، مرتفعة بحوالي 2.7% عما كانت عليه في نهاية العام 2020، جراء تواصل عمليات شحن فائض الشيكال. أما الأرصدة المحتفظ بها لدى المصارف في فلسطين (ودائع بينية) ورغم ارتفاعها بنحو 16.9% عما كانت عليه في نهاية العام 2020، إلا أنها بقيت محدودة، مشكلة نحو 8.2% من إجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف، وبقيمة لا تتعدى 0.5 مليار دولار، في إشارة إلى ضيق وعدم فعالية سوق ما بين المصارف.

أما الأرصدة المحتفظ بها لدى سلطة النقد، فقد شكلت نحو 34.6% من إجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف، وبقيمة تجاوزت الملياري دولار، مرتفعة بنحو 11.6% عما كانت عليه في نهاية العام 2020. ويعتبر الاحتياطي الإلزامي المكون الأكبر لأرصدة المصارف المحتفظ بها لدى سلطة النقد، باستحوذ على نحو 72.3% منها، وبقيمة 1.5 مليار دولار، مرتفعاً بنحو 14.6%، إثر تزايد حجم الودائع. في حين شكلت الحسابات الجارية نحو 17.2% من هذه الأرصدة، وبقيمة بلغت نحو 0.4 مليار دولار، متراجعة بنحو 5.9% عما كانت عليه في نهاية العام السابق، وغالباً ما تستخدم هذه الحسابات لأغراض التسوية في نظام المدفوعات.

شكل 4-16: أرصدة المصارف لدى سلطة النقد (مليون دولار)، 2020-2021



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

نحو 17.2% من هذه الأرصدة، وبقيمة بلغت نحو 0.4 مليار دولار، متراجعة بنحو 5.9% عما كانت عليه في نهاية العام السابق، وغالباً ما تستخدم هذه الحسابات لأغراض التسوية في نظام المدفوعات. أما الحسابات الأخرى، فشكّلت نحو 10.5% من هذه الأرصدة، وبقيمة بلغت نحو 0.2 مليار دولار، مرتفعة بنحو 27.3%، جراء تفضيل بعض المصارف الاحتفاظ بجزء من فائض سيولتها المتاحة لدى سلطة النقد بدلاً من توظيفها في مجالات أخرى.

وفي ذات السياق، بلغت التوظيفات الخارجية نهاية العام 2021 حوالي 4.5 مليار دولار، مرتفعة بنحو 2.0% مقارنة بالعام السابق، ومشكلة نحو 24.9% من إجمالي الودائع في نهاية العام 2021^[32]. وقد توزعت التوظيفات الخارجية بين

أرصدة المصارف في الخارج (المكون الرئيس الأكبر)، باستحوذها على نحو 75.0% من هذه التوظيفات. في حين شكل الاستثمار في بعض الأدوات المالية نحو 20.6% من التوظيفات، مرتفعاً بنحو 0.3% مقارنة مع نهاية العام 2020^[33]. في ظل نوع من التحفظ في القرارات الاستثمارية الخارجية للمصارف جراء الأزمات وحالة عدم اليقين التي سادت الأسواق المالية الخارجية. أما التسهيلات الائتمانية الممنوحة خارج فلسطين (المكون الثالث في التوظيفات الخارجية)، فشكّلت نحو 4.4% منها، متراجعة بنحو 1.5% عما كانت عليه في نهاية العام السابق.

^[32] حددت المادة 4، فقرة 1 من هذه التعليمات عدم تجاوز نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع 40% حتى نهاية آذار 2020، و35% حتى نهاية آذار 2021، و30% حتى نهاية آذار 2022، و25% حتى نهاية آذار 2023.

^[33] يذكر في هذا السياق أن الاستثمارات الخارجية للمصارف في كافة أنواع الأوراق المالية مقيدة بضرورة الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد (قانون المصارف، مادة رقم 14، فقرة 6)، واشترط توظيفها في استثمارات ذات تصنيف ائتماني معين. مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار درجات التركيز على مستوى المؤسسة الواحدة وعلى مستوى الدولة والعملية أيضاً، وذلك استناداً إلى ما ورد في التعليمات رقم (2020/1، مادة 4).



المحفظة الاستثمارية

يمثل الاستثمار قناة أخرى من قنوات توظيف الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين، ويشكل داعماً ورافداً أساسياً لتحفيز النمو الاقتصادي. وفي الوقت الذي ترتبط فيه بعض عناصر هذا التحفيز بعوامل داخلية يمكن التحكم فيها كما في حالة التمويل، فإن عناصر أخرى كالبيئة والمناخ الاستثماري ترتبط، وإلى حد كبير بعوامل خارجية، يصعب التحكم بها، كونها نابعة بدرجة أساسية من الاحتلال وإجراءاته المتعلقة بالحدود والمعابر وحرية الحركة والنفوذ للأفراد والبضائع ورأس المال، وغيرها من الإجراءات التي تؤدي في النهاية إلى حالة من عدم اليقين، وتزيد من درجة المخاطر التي قد تتعرض لها مختلف قطاعات وأنشطة الاقتصاد، وتؤثر بالتالي على الفرص والقرارات الاستثمارية.

وقد انعكست حالة عدم اليقين خلال العام 2021 بشكل واضح على الفرص والقرارات الاستثمارية للمصارف، وخصوصاً طويلة الأجل. فالبيانات المالية للمصارف تشير إلى أن استثمارات المصارف طويلة الأجل (الاستثمارات في الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية التابعة والحليفة) قد شهدت انخفاضاً ملحوظاً، وبنحو 45.1% عما كانت عليه في نهاية العام 2020، لتصل إلى حوالي 0.1 مليار دولار، أو ما نسبته 0.7% من إجمالي موجوداتها. في حين شهدت استثمارات المصارف قصيرة الأجل المرتبطة بالأوراق المالية (شهادات إيداع وأذونات وسندات مالية) ارتفاعاً بنحو 22.2% مقارنة مع العام 2020، لتبلغ حوالي 1.3 مليار دولار، مشكّلة نحو 6.2% من إجمالي موجوداتها. ومن الواضح أن نظرة المصارف للتطورات التي حصلت خلال العام 2021 كانت تميل نحو مزيد من التحفظ والتحوط على صعيد القرارات الاستثمارية طويلة الأجل.

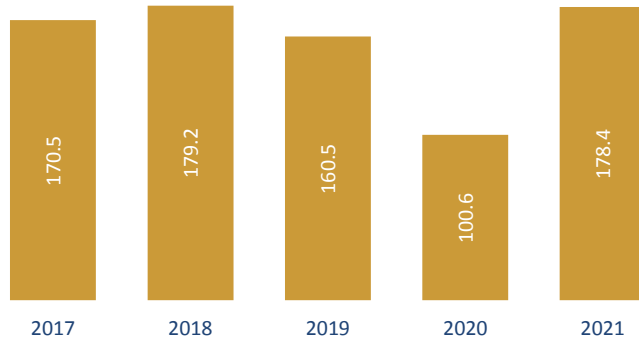
بنود أخرى

تتمثل في مجموعة من البنود المدرجة بشكل مستقل في جانب موجودات المصارف، وتشمل كلاً من النقدية التي ارتفعت بشكل كبير، وبنسبة 41.0% عما كانت عليه في العام 2020، لتصل إلى حوالي 2.5 مليار دولار، جراء تراكم فائض الشيكال، على الرغم من تواصل عمليات شحنه إلى إسرائيل؛ والأصول الثابتة التي ارتفعت بنسبة 4.1% لتصل إلى 0.7 مليار دولار؛ والأصول الأخرى التي تراجعت بنحو 24.4%، منخفضة إلى 0.4 مليار دولار خلال نفس الفترة.

أرباح القطاع المصرفي

شكل 4-17: أرباح القطاع المصرفي الفلسطيني، 2017-2021

مليون دولار



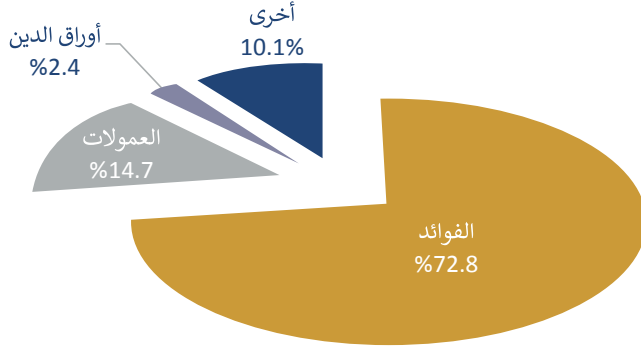
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ساهم التحسن التدريجي في الأوضاع الاقتصادية في تحسن أداء القطاع المصرفي، والذي انعكس بشكل إيجابي على مستوى الأرباح المتحققة والمؤشرات المتعلقة بها. وفي هذا السياق تشير البيانات المتعلقة بقائمة الدخل، إلى أن القطاع المصرفي قد حقق في نهاية العام 2021 أرباحاً صافية بقيمة 178.4 مليون دولار، مرتفعة بشكل ملحوظ، وبنسبة 77.3% عما كانت عليه في نفس الفترة من العام 2020. ويعزى هذا النمو بدرجة أساسية إلى ارتفاع إجمالي الدخل المتحقق بنحو 10.2%، ليصل إلى 768.5 مليون دولار، جراء نمو صافي الدخل من الفوائد بنحو 7.8%، إلى حوالي 559.2 مليون دولار، إلى جانب نمو الدخل من غير الفوائد بنحو 17.4%، إلى حوالي 209.3 مليون دولار.



وفي نفس الوقت شهدت نفقات القطاع المصرفي (بخلاف الفوائد) ارتفاعاً بحوالي 3.6%، لتبلغ 459.9 مليون دولار، رافقها انخفاض ملحوظ في المخصصات الصافية، بنسبة 36.1%، لتصل إلى حوالي 64.8 مليون دولار. ويضاف إلى ذلك التزايد الذي طرأ على حجم ضريبة الدخل، وبنحو 29.5%، لتبلغ 65.4 مليون دولار.

شكل 18-4: هيكل إيرادات القطاع المصرفي، 2021



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

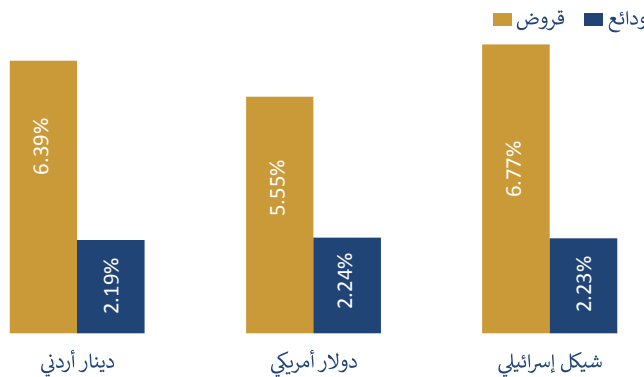
ومن خلال تحليل مساهمات مختلف الأنشطة في صافي الدخل المتحقق يتبين أن الفوائد قد ساهمت بنحو 72.8% من الدخل المتحقق، بينما ساهمت المصادر الأخرى للدخل بالنسبة المتبقية، البالغة 27.2%، وتشمل الدخل من العمولات والرسوم، والأرباح من الأوراق المالية والاستثمارات، وعمليات التحوط والمتاجرة، إضافة إلى الدخل من عمليات تبديل وتقييم العملات. فقد ساهمت الرسوم والعمولات بحوالي 14.7% من إجمالي الدخل المتحقق للقطاع المصرفي، بقيمة 113.1 مليون دولار، في حين ساهمت الأوراق المالية والاستثمارات بنحو 2.4%، وبقيمة 18.7 مليون دولار، أما بقية الدخل الأخرى فساهمت بحوالي 10.1%، وبقيمة بلغت نحو 77.6 مليون دولار من إجمالي الدخل المتحقق في نهاية العام 2021. وبشكل عام يشير هذا التحليل إلى أن المصارف لا تزال تعتمد على وظيفتها الأساسية (الوساطة المالية) في توليد الدخل.

معدلات الفائدة في السوق الفلسطيني

ترتبط معدلات الفائدة السائدة في السوق الفلسطيني بأليات السوق، والمنافسة بين المصارف، ودرجة المخاطر من جهة، والمعدلات السارية في الدول المُصدّرة لل عملات المتداولة في السوق الفلسطيني من جهة ثانية (الدولار الأمريكي، والدينار الأردني، والشيك الإسرائيلي). ورغم أن سلطة النقد لا تتدخل بشكل عام في تحديد هذه المعدلات، إلا أنها مع ذلك، تراقب الهامش بين فائدة الإيداع والإقراض، لتجنب المغالاة في معدلات الفائدة، وفي نفس الوقت تحسين الكفاءة التشغيلية للمصارف.

وفي هذا السياق، تشير البيانات المتاحة إلى أن المتوسطات السنوية المرجحة لمعدلات فائدة الإيداع والإقراض في السوق الفلسطيني قد اتجهت

شكل 19-4: معدلات فائدة الإيداع والإقراض في فلسطين حسب العملة، 2021



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

خلال العام 2021 نحو الانخفاض. فقد انخفض المتوسط السنوي لفائدة الإيداع بعملة الدينار الأردني بنحو 42 نقطة أساس (من 2.62% في العام 2020 إلى 2.19% في العام 2021)، و لعملة الدولار الأمريكي بحوالي 19 نقطة أساس (من 2.43% إلى 2.24%)، مقابل ثباته لعملة الشيك الإسرائيلي عند مستوى 2.23% خلال العامين. كما انخفضت أيضاً المتوسطات السنوية المرجحة لفائدة الإقراض بعملة الدينار بنحو 45 نقطة أساس (من 6.84% في العام 2020، إلى 6.39% في العام 2021)، و لعملة الشيك بحوالي 11 نقطة أساس (من 6.88% إلى 6.77%)، مقابل ارتفاعها لعملة الدولار بشكل طفيف وبنحو 3 نقاط أساس (من 5.52% إلى 5.55%).



وعادة ما يُستخدم معدل هامش بين فائدة الإيداع والإقراض كأحد المؤشرات الدالة على الكفاءة التشغيلية للمصارف (تحسين كفاءة الوساطة المالية والتنافسية)، وعلى الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي وعلى الاستقرار المالي بشكل عام، خاصة وأن مخاطر الفائدة لا تقتصر فقط على القطاع المصرفي، وإنما تشمل جميع الأطراف المتعاملة بهذه العملات طالما استمر التداول بها في السوق الفلسطيني.

وفي إشارة إلى العلاقة الوثيقة بين هامش الفائدة ودرجة المخاطر المحيطة بالبيئة المصرفية والاقتصادية، وحجم السيولة وتكلفة توفيرها، فقد انعكس التراجع النسبي في حجم المخاطر التي شهدها العام 2021 بصورة تراجع في هذا الهامش لعمليتي الدينار والشيكل مقابل ارتفاعه لعملة الدولار. إذ تراجع الهامش على عملة الدينار بحوالي 3 نقاط أساس (من 4.22 نقطة مئوية في العام 2020 إلى 4.19 نقطة في العام 2021)، مقابل تراجع ملحوظ في الهامش على عملة الشيكل بحوالي 11 نقطة أساس (من 4.65 نقطة مئوية إلى 4.54 نقطة مئوية)، في حين ارتفع هذا الهامش بحوالي 23 نقطة أساس على عملة الدولار (من 3.09 نقطة مئوية إلى 3.32 نقطة مئوية).

نظام المدفوعات

تعتبر نظم المدفوعات الحديثة من الدعائم الأساسية لبنية تحتية متينة ومتكاملة، تسهم في خفض المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي بشكل خاص، والنظام المالي بشكل عام، وتساعد على تطوير منظومة مصرفية ومالية قادرة على تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متميزة وفق أفضل الممارسات الدولية.

أنشطة عمليات التسوية الفورية من خلال نظام براق

بلغ إجمالي عمليات التسوية الفورية بين المصارف العاملة في فلسطين من خلال نظام براق خلال العام 2021 حوالي 100,682 حوالة، بقيمة إجمالية بلغت 17.8 مليار دولار، بارتفاع نسبته 7.8% من حيث العدد، مقابل تراجع طفيف بنحو 0.8% من حيث القيمة، عما كانت عليه في العام 2020. وتشمل عمليات التسوية المنفذة بين المصارف الأعضاء كل من الحوالات البنكية^[34]، والحوالات الشخصية، وحوالات تسوية المراكز المالية الناتجة عن عمليات تقاض الشيكات، وحوالات تسوية المفتاح الوطني، وحوالات تسوية البورصة، وحوالات تسوية نظام المقاصة الآلي للحوالات المجزأة، إضافة إلى حوالات تسوية عمليات أخرى لها علاقة بتسوية نتائج فروقات الاحتياطي الإلزامي وغيرها.

وتستحوذ الحوالات الشخصية والحوالات البنكية على الجزء الأكبر من هذه الحوالات، من حيث العدد والقيمة على حد سواء، وبنسبة بلغت 74.0% من حيث العدد، و81.3% من حيث القيمة. فخلال العام 2021 استحوذت الحوالات الشخصية على نحو 66.1% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى 56.1% من قيمتها (تعادل 10.0 مليار دولار). في حين استحوذت الحوالات البنكية على 7.9% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى 25.2% من قيمتها (تعادل 4.5 مليار دولار). وتتميز الحوالات الشخصية بكونها كثيرة العدد، صغيرة القيمة، مقارنة بالحوالات البنكية، إذ بلغ متوسط حجم الحوالة الشخصية خلال العام 2021 حوالي 150 ألف دولار، مقارنة مع 652 ألف دولار للحوالة البنكية.

كما شكلت الحوالات المتعلقة بتسوية عمليات مقاصة الشيكات حوالي 6.0% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، ونحو 13.9% من إجمالي قيمتها (تعادل 2.5 مليار دولار). وحظيت حوالات المفتاح الوطني على حوالي 5.5% من عدد الحوالات المنفذة، وعلى حوالي 1.1% من قيمتها (تعادل 203.3 مليون دولار). أما حوالات البورصة الفلسطينية فحظيت بحوالي 1.3% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى نحو 0.4% من قيمتها (تعادل 65.4 مليون دولار). في حين بلغت حصة حوالات المقاصة الآلية للحوالات المجزأة نحو 11.0% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى 2.1% من قيمتها (تعادل 368.7 مليون دولار). وشكلت حوالات العمليات الأخرى نحو 2.1% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، ونحو 1.2% من قيمتها (وبما يعادل 215.6 مليون دولار).

^[34] يكون طرفاها (الدافع والمستفيد) مصرف، وتنتج عن عمليات وأنشطة مرتبطة بالسوق النقدي الداخلي بين المصارف بشكل أساسي.



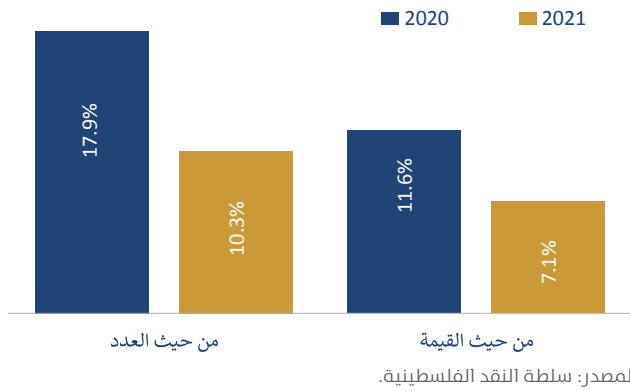
ومن ناحية أخرى، بلغ عدد الحوالات إلى خارج النظام 1,432 حوالة، بقيمة إجمالية بلغت نحو 6.7 مليار دولار، متراجعة بحوالي 16.6% من حيث العدد، وبحو 14.3% من حيث القيمة عما كانت عليه في نهاية 2020.

حركة تداول الشيكات في السوق الفلسطيني

لا يزال الشيك يعتبر من أكثر أدوات الدفع غير النقدي استخداماً في السوق الفلسطيني لتسوية المعاملات، وترتبط حركة تداوله بدرجة كبيرة بمستوى النشاط الاقتصادي، كونه مرآة للوضع الاقتصادي العام والدورة الاقتصادية. فمع التعافي التدريجي في أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2021 ارتفعت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (بجميع العملات مقومة بالدولار الأمريكي)^[35]، مقابل تراجع في عددها. إلى جانب تراجع ملحوظ في حركة الشيكات المعادة (المرتجة) من حيث العدد والقيمة.

فمن خلال تحليل حركة تداول الشيكات في العام 2021 يتبين أن عدد الشيكات المتداولة بجميع العملات قد بلغ 7,895,104 شيكاً، بقيمة إجمالية بلغت 21.4 مليار دولار، متراجعة بنحو 1.8% من حيث العدد، مقابل ارتفاعها بنحو 19.8% من حيث القيمة، مقارنة بما كان عليه الوضع في نهاية العام 2020. وتستحوذ عملة الشيك الإسرائيلي على حوالي 93% من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص بين المصارف العاملة في فلسطين، وعلى حوالي 77% من حيث قيمتها.

شكل 4-20: الشيكات المعادة كنسبة من الشيكات المتداولة، 2021-2020



وفي المقابل، بلغ عدد الشيكات المعادة أو المرتجة 817,081 شيكاً، بقيمة إجمالية بلغت 1.5 مليار دولار، متراجعة بشكل ملحوظ، وبحو 43.1% من حيث العدد، وحوالي 26.5% من حيث القيمة، عما كانت عليه في نهاية العام 2020. مع الإشارة إلى أن حوالي 75.7% من عدد الشيكات المعادة، و72.5% من قيمتها يرتبط بعدم كفاية الرصيد، في حين ترتبط النسبة المتبقية بأسباب أخرى فنية. كما تستحوذ عملة الشيك الإسرائيلي على حوالي 92% من إجمالي عدد الشيكات المرتجة بين المصارف العاملة في فلسطين، وعلى حوالي 84% من قيمتها.

وقد تمخض هذا الوضع عن تراجع واضح في نسبة الشيكات المرتجة إلى إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص، سواء من حيث العدد أو من حيث القيمة، إذ تراجعت هذه النسبة من 17.9% في العام 2020 إلى 10.3% في العام 2021 من حيث العدد، ومن 11.6% إلى 7.1% من حيث القيمة خلال نفس الفترة.

ويشار في هذا السياق إلى أن سلطة النقد اتخذت جملة من الإجراءات الكفيلة بالحد من استمرار التزايد في الشيكات المرتجة، والمحافظة على المكانة القانونية والعملية للشيك باعتباره أداة وفاء ذات مصداقية عالية. ومن ضمن هذه الإجراءات عمليات التطوير المستمرة لأنظمة الاستعلام لديها، وتوسيع قاعدة منح صلاحيات الاستعلام على تلك الأنظمة، بالإضافة إلى حث المصارف على مراجعة إجراءات منح دفاتر الشيكات والتشدد أكثر فيما يخص ذلك.

كما تعكف سلطة النقد أيضاً على تنفيذ دراسة قانونية وفنية، بهدف تطوير وتحديث بيئة العمل وآليات التعامل مع الشيكات، بما في ذلك تقييد «الجبرو» والوفاء الجزئي للشيكات والشيكات الرقمية. إذ من المتوقع أن تتيح سلطة النقد إمكانية استيفاء قيمة جزئية من القيمة الكلية للشيك في حالة عدم توفر الرصيد الكافي، على أن يتم توثيق قيمة المتبقي فقط بأنه راجع لعدم كفاية الرصيد وليس كل مبلغ الشيك كما هو معمول بها حالياً. وكذلك تدرس سلطة النقد إمكانية تقييد العمل بظاهرة «تجبير» أو «تظهير الشيك»، وإلزام المصارف بصرف الشيك للمستفيد الأول فقط، دون أن يتمكن المستفيد من «تجبيره» إلى شخص آخر.

^[35] قامت سلطة النقد في النصف الثاني من العام 2020 بإطلاق العمل بنظام المقاصة الإلكترونية بعملة الدينار الأردني، والدولار الأمريكي، واليورو. وفي بداية العام 2021 تم إطلاق العمل بنظام المقاصة الإلكترونية بعملة الشيك الإسرائيلي، وبذلك أصبح نظام المقاصة مؤتمت بالكامل منذ بداية العام 2021، وكلاهما العملات.



الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية

نظرة عامة

تتولى المؤسسات المالية غير المصرفية القيام بمجموعة من المهام المكملة لمهام المؤسسات المالية المصرفية في النظام المالي الفلسطيني. وتخضع هذه المؤسسات إلى رقابة جهتين رقابيتين، إذ تخضع كل من مؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات الصيرفة، وشركات الدفع الإلكتروني لرقابة وإشراف سلطة النقد، في حين تخضع بورصة فلسطين، وشركات التأمين، وشركات التمويل التأجيري، وشركات الرهن العقاري لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال.

ورغم أن بعض هذه المؤسسات قد بدأ بالتعافي التدريجي واسترداد نشاطه خلال العام 2021، مستفيدة من تعافي مختلف الجوانب والقطاعات الاقتصادية، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى المزيد من الإجراءات الضرورية للاستمرار في التطور والتقدم، ولتمكينها من القيام بدورها المطلوب بفعالية والمساهمة في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وفي النظام المالي بشكل خاص. ويسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على أهم التطورات والمستجدات التي طرأت على أداء هذه المؤسسات خلال العام 2021

قطاع الإقراض المتخصص

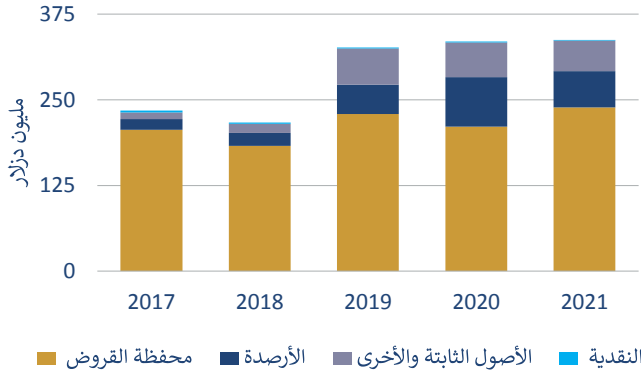
تتولى سلطة النقد مسؤولية إصدار التراخيص المتعلقة بممارسة أنشطة الإقراض المتخصص، واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على سلامة واستقرار هذا القطاع، بما في ذلك إصدار التعليمات الرقابية. وقد لعبت هذه الإجراءات دوراً أساسياً في تعافي مؤسسات هذا القطاع واستردادها لنشاطها، إلى جانب تضمين المرحلة الثانية من صندوق استدامة لبرنامج صمم خصيصاً لمؤسسات الإقراض المتخصص، لتمكينها من تمويل المشاريع الصغيرة والمشاريع متناهية الصغر.

ومع نهاية العام 2021 بلغ عدد مؤسسات الإقراض المتخصص المرخصة ثمان مؤسسات^[36]، تقدم خدماتها المختلفة من خلال شبكة من الفروع والمكاتب الموزعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، عددها 94 فرعاً ومكتباً، ويساعدها في ذلك 805 موظفاً. وتشير البيانات المالية لقطاع الإقراض المتخصص خلال العام 2021 إلى ارتفاع هامشي في صافي موجودات هذا القطاع (0.6%) عن مستواها في العام السابق، لتصل إلى 337.1 مليون دولار، متأثرة بدرجة أساسية بالارتفاع الذي طرأ على محفظة قروضها، التي شكلت نحو 70.8% من أصول القطاع (63.0% القروض التجارية، و7.8% القروض الإسلامية)، في مقابل تراجع أرصدة هذا القطاع إلى حوالي 15.7% متأثرة بعودة الطلب على القروض، إلى جانب تراجع الأصول الثابتة والأصول الأخرى إلى 13.2% (الأصول الثابتة 3.6%، والأصول الأخرى 9.6%)، والنقدية إلى حوالي 0.3% من أصول هذا القطاع.

^[36] ممثلة بشركة أكاد للتنمية والتمويل، وشركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر، وشركة أمانة للتنمية والإقراض، وشركة فيتناس فلسطين، والشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية «فاتن»، وشركة ريف للتمويل الصغير، إضافة إلى برنامج الإقراض الصغير التابع للأونروا، والمؤسسة المصرفية. ولاحقاً لسنة إعداد هذا التقرير، حصلت مؤسسة الزيتونة للتمويل الإسلامي على ترخيص نهائي من سلطة النقد في بداية العام 2022.

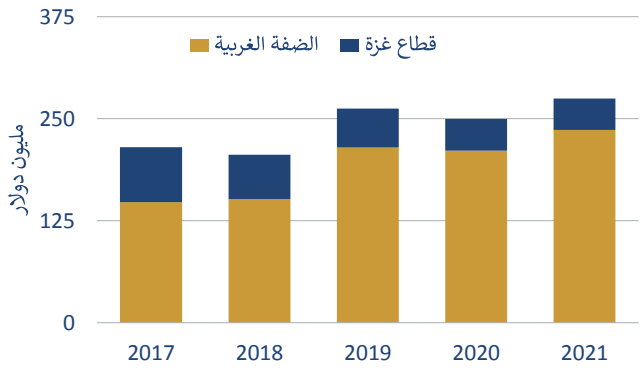


شكل 4-21: هيكل صافي موجودات مؤسسات الإقراض المتخصص، 2017-2021



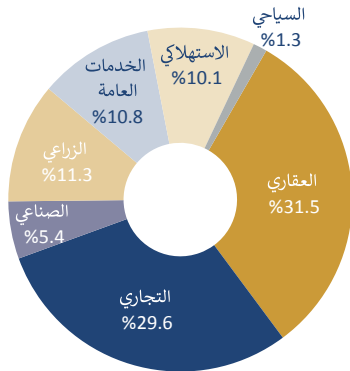
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 4-22: توزيع محفظة القروض تبعاً للمنطقة الجغرافية، 2017-2021



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 4-23: توزيع محفظة القروض تبعاً للنشاط الاقتصادي، 2021



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

أما في جانب المطلوبات وحقوق الملكية، فقد تراجعت الأهمية النسبية للمطلوبات إلى حوالي 61.7% من إجمالي مطلوبات وحقوق ملكية هذا القطاع، لتبلغ 207.9 مليون دولار، موزعة بين ديون طويلة الأجل بنسبة 43.6%، وديون قصيرة الأجل بحوالي 35.8%، ومطلوبات أخرى بنحو 20.6%. في حين ارتفعت الأهمية النسبية لحقوق الملكية لتشكّل نحو 38.3% من إجمالي مطلوبات وحقوق ملكية هذا القطاع، وتبلغ 129.2 مليون دولار، متأثرة بارتفاع الاحتياطيات وأرباح السنة الجارية. فقد بلغ صافي دخل هذا القطاع بعد الضرائب والمنح حوالي 6.2 مليون دولار (مقارنة مع خسارة بنحو 1.8 مليون دولار في العام 2020)، متأثراً بزيادة الإيرادات التشغيلية، وبالرغم من الزيادة في النفقات سواءً كانت مالية أو إدارية أو تشغيلية.

أما على مستوى النشاط التمويلي لهذا القطاع، فعلى الرغم من انخفاض عدد المقترضين بنحو 5.1% عما كان عليه في العام 2020، متراجعاً إلى 64,541 مقترضاً، إلا أن حجم المحفظة التمويلية قد ارتفع بنحو 10.0%، لتصل إلى حوالي 274.9 مليون دولار، جراء ارتفاعها في الضفة الغربية بحوالي 12.0%، إلى 236.3 مليون دولار، وتراجعها الطفيف في قطاع غزة (0.5%)، إلى 38.6 مليون دولار في نهاية العام 2021.

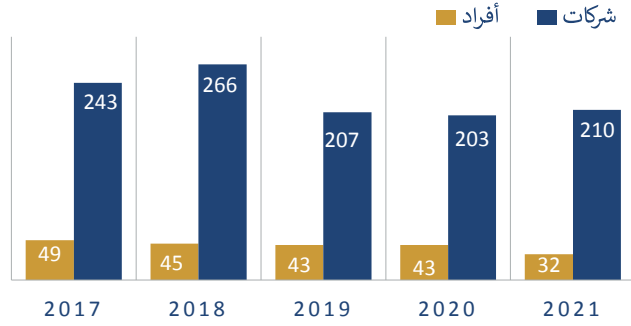
وبحسب طبيعة القروض الممنوحة، يعتبر النمو في القروض التجارية المحرك الرئيس لارتفاع محفظة القروض، إذ ارتفعت القروض التجارية بحوالي 16.5% عما كانت عليه في العام 2021، لتبلغ 232.0 مليون دولار، أو ما نسبته 84.4% من إجمالي المحفظة الائتمانية لهذا القطاع، مقابل تراجع القروض الممنوحة وفقاً للشريعة الإسلامية بحوالي 15.5%، لتتخفّف إلى حوالي 42.9 مليون دولار، أو ما نسبته 15.6% من إجمالي المحفظة الائتمانية لهذا القطاع.

وتوزعت هذه القروض على مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ذات العلاقة بطبيعة عمل وأهداف هذا القطاع، مع استمرار سيطرة القطاع العقاري على حصة الأسد، وبنسبة بلغت 31.5%، تلاه القطاع التجاري بنسبة 29.6%، ثم القطاع الزراعي بنسبة 11.3%، وقطاع الخدمات العامة بنسبة 10.8%، والقطاع الاستهلاكي بنسبة 10.1%، والقطاع الصناعي بنسبة 5.4%، وأخيراً القطاع السياحي بنسبة 1.3% من إجمالي المحفظة التمويلية. أما جغرافياً، فسيطرت محافظة رام الله على النصيب الأكبر من هذه المحفظة، وبنسبة بلغت 13.1%، تلاها محافظة نابلس بنسبة 12.6%، ثم محافظة جنين بنسبة 11.9%.



قطاع الصرافة

شكل 4-24: توزيع الصرافين تبعاً للشكل القانوني، 2017-2021



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

ارتفع عدد الصرافين المرخصين على شكل شركات في نهاية العام 2021 إلى 210 شركة صرافة تقدم خدماتها من خلال 84 فرعاً ومكتباً، في مقابل تراجع عدد الصرافين المرخصين كأفراد إلى نحو 32 صرافاً. وعلى المستوى الجغرافي، بلغ عدد الصرافين العاملين في الضفة الغربية 28 صراف كأفراد و179 شركة، لها 65 فرعاً ومكتباً. في حين بلغ عدد الصرافين العاملين في قطاع غزة كأفراد أربعة صرافين فقط، و31 شركة، لها 19 فرعاً ومكتباً.

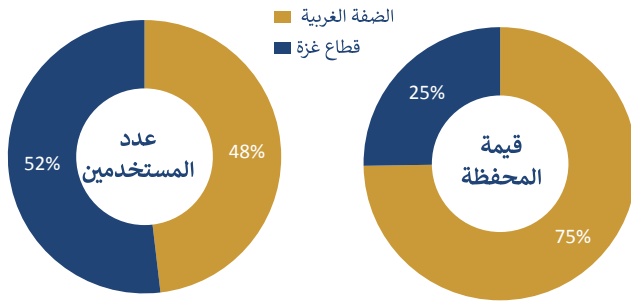
وقد ارتفع إجمالي موجودات القطاع المصرفي خلال العام 2021 بمعدل 6.5% عما كان عليه في العام الماضي، لتصل إلى 84.3 مليون

دولار، غالبيتها أصول سائلة بنسبة 95.9%، في حين شكلت الموجودات الثابتة 4.1% منها. وتتنوع أنشطة هذا القطاع بين عمليات بيع وشراء العملات والحوالات، إذ ارتفعت قيمة عمليات شراء وبيع العملات من الجمهور بنسبة 12.7%، لتصل قيمة عمليات شراء العملات إلى حوالي 2,709.6 مليون دولار، وقيمة عمليات البيع إلى حوالي 2,708.8 مليون دولار. في حين سجلت الحوالات الصادرة من الصرافين ارتفاعاً بنسبة 27.2% عما كانت عليه في العام 2020، لتصل إلى 285.6 مليون دولار، كما ارتفعت الحوالات الواردة من خلال الصرافين بنسبة 15.6%، لتبلغ 520.8 مليون دولار. وقد حقق هذا القطاع أرباحاً بلغت قيمتها 3.9 مليون دولار في نهاية العام 2021، مقارنة مع أرباحاً بحوالي 2.4 مليون دولار في العام السابق.

شركات الدفع الإلكتروني

تعتبر خدمات الدفع الإلكتروني من الأنشطة المستحدثة في العمل المصرفي الفلسطيني، التي تقدم من خلال مجموعة من الشركات [37] التي رخص لها العمل في هذا المجال من قبل سلطة النقد. وتقدم هذه الشركات العديد من الخدمات أبرزها المحفظة الإلكترونية، وبطاقات الدفع، ونقاط البيع، والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول. وتساهم هذه الشركات في تعزيز الشمول المالي من خلال قدرتها على إيصال الخدمات المالية لكافة شرائح وفئات المجتمع الفلسطيني، وخاصة الفئات غير المشمولة مصرفياً، والتي لا يوجد لديها حسابات بنكية.

شكل 4-25: توزيع مستخدمي المحافظ الإلكترونية وقيمتها تبعاً للمنطقة الجغرافية، 2021



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وخلال العام 2021، بلغ عدد المحافظ الإلكترونية القائمة لدى المستخدمين نحو 234,083 محفظة، بقيمة إجمالية بلغت 2.6 مليون دولار. وقد شكلت المحفظة الإلكترونية للأفراد نحو 97% من عدد المحافظ القائمة، وحوالي 45% من إجمالي المحافظ القائمة.

كما بلغ عدد الحركات المنفذة 699,080 حركة، بقيمة إجمالية تخطت 55.3 مليون دولار. توزعت بين السحوبات النقدية، التي شكلت 38% من إجمالي قيمة الحركات المنفذة، وحوالي 9% من عددها، أو ما يعادل 65.2 ألف حركة، بقيمة إجمالية بلغت 21.0 مليون دولار. تلاها

[37] ممثلة بالشركة الوطنية للدفع الإلكتروني، وشركة بال باي للدفع المسبق، وشركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع، وشركة مالتشات للدفع الإلكتروني، وشركة مدفوعاتكم للدفع الإلكتروني.



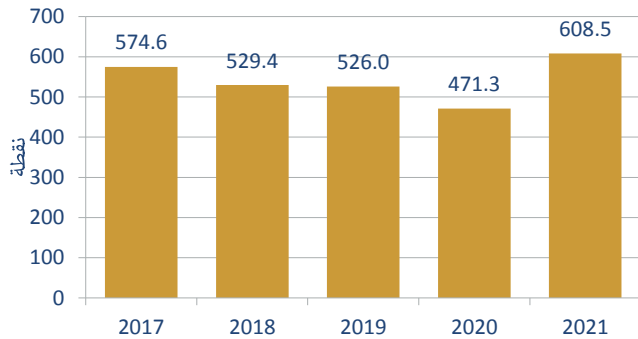
خدمات تغذية المحفظة الإلكترونية، التي شكلت نحو 29% من قيمة الحركات، و28% من عددها، أو ما يعادل 199 ألف حركة، بقيمة 16.2 مليون دولار. أما خدمات المدفوعات، وبما يشمل تسديد المشتريات والفواتير والأقساط، إضافة إلى شحن الرصيد، فشكلت نحو 20% من قيمة الحركات، وحوالي 51% من عدد الحركات المنفذة، أو ما يعادل 354.5 ألف حركة، بقيمة بلغت 11.3 مليون دولار. وأخيراً شكلت خدمة التحويل بين المحافظ نحو 11% من عدد الحركات المنفذة، و12% من قيمتها، أو ما يعادل 80 ألف حركة، بقيمة إجمالية بلغت 6.7 مليون دولار.

قطاع الأوراق المالية (بورصة فلسطين)

قامت هيئة سوق رأس المال، بالتعاون مع عدة جهات بما فيها سلطة النقد، بالعديد من الخطوات والإجراءات الهادفة لتطوير قطاع الأوراق المالية خلال العام 2021. وتمثلت هذه الخطوات بإطلاق العديد من المبادرات والبرامج الهادفة لتعزيز التكنولوجيا المالية وتسهيل وصول الأفراد إلى الخدمات المالية بأقل تكلفة مثل إطلاق منصة «ابتكر». كما واصلت الهيئة جهودها في مجال الوعي المالي والاستثماري من خلال إطلاق برنامج «معمل الصحافة المالية» الهادف لتعزيز قدرات الصحفيين المالية. وفي ذات السياق، أصدرت الهيئة الإطار الاستراتيجي للخدمات المالية الإسلامية في فلسطين بهدف توفير الاستثمارات والأدوات المالية الإسلامية في فلسطين.

وقد ارتفع عدد الشركات المدرجة في البورصة إلى 47 شركة في العام 2021، بعد إدراج أسهم شركة تمكين للتأمين للتداول في شهر حزيران من نفس العام. وتوزعت هذه الشركات بين خمسة قطاعات مختلفة هي: البنوك والخدمات المالية، والتأمين، والاستثمار، والصناعة، والخدمات. كما يعمل في السوق 8 شركات أوراق مالية أعضاء (شركات وساطة مالية).

شكل 4-26: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2017-2021



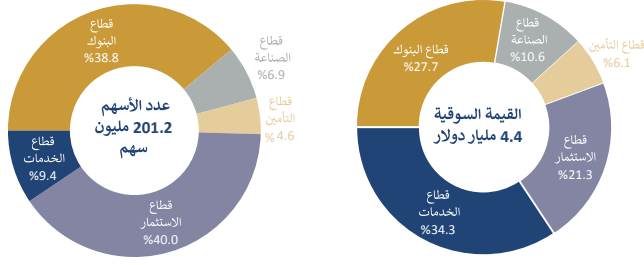
المصدر: قاعدة بيانات بورصة فلسطين.

وعلى مستوى نشاط البورصة، فقد أغلق مؤشر القدس عند 608.5 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 29.1% عن مستوى إغلاقه في العام 2020، وهي أعلى نسبة نمو يحققها منذ العام 2005، جراء ارتفاع مؤشرات كافة القطاعات الفرعية، وعلى رأسها قطاع الخدمات الذي ارتفع مؤشره بنسبة 38%، ليغلق عند 51.5 نقطة، ومؤشر قطاع الاستثمار بنحو 29%، ليغلق عند مستوى 32.7 نقطة، ومؤشر قطاع الصناعة بنسبة 23%، ليغلق عند مستوى 116.4 نقطة، بينما ارتفع مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 16%، ليغلق عند مستوى 149.6 نقطة، ومؤشر قطاع التأمين بنسبة 15%، ليغلق عند مستوى 108.4 نقطة.

وبشكل عام، يعكس أداء البورصة في العام 2021 عودة هذا الجزء من النظام المالي إلى مسار التعافي بعد التداعيات التي خلفتها الجائحة في العام 2020. إذ ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة إلى نحو 4.4 مليار دولار، بزيادة قدرها 27.9% عن مستواها في العام السابق. وتمثل هذه القيمة حوالي 24.4% من الناتج المحلي والأسعار الجارية. كما ارتفع عدد الأسهم المتداولة بنسبة 132.9%، لتتجاوز 201.2 مليون سهم، بقيمة 418.7 مليون دولار. كذلك سجلت الصفقات المنفذة ارتفاعاً بنحو 94.5%، لتصل إلى 33,531 صفقة مقارنة. وعلى نفس المنوال، ارتفع عدد المتعاملين في البورصة بنحو 8.9%، ليصل إلى نحو 69,769 متعاملاً.

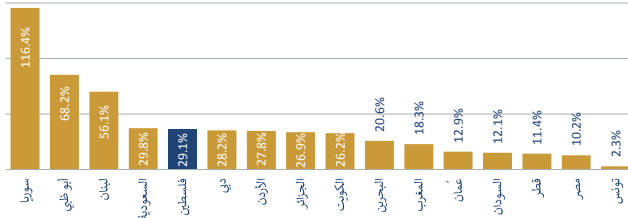


شكل 27-4: الحصص القطاعية للقيمة السوقية وعدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2021



المصدر: قاعدة بيانات بورصة فلسطين.

شكل 28-4: أداء البورصات العربية، 2021



المصدر: صندوق النقد العربي - أداء أسواق الأوراق المالية العربية 2021.

أما على صعيد التداول القطاعي، فقد استحوذ قطاع الاستثمار على النصيب الأكبر من عدد الأسهم المتداولة بنسبة بلغت 40.0%، وبقية 940.8 مليون دولار، تمثل حوالي 21.3% من القيمة السوقية الكلية لأسهم الشركات المدرجة. تلاه قطاع البنوك والخدمات المالية باستحوذ على نحو 38.8% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت إلى 1.2 مليار دولار، تمثل نحو 27.7% من القيمة السوقية الكلية، ثم قطاع الخدمات الذي استحوذ على 9.4% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 1.5 مليار دولار، تمثل 34.3% من القيمة السوقية الكلية، وقطاع الصناعة الذي استحوذ على 6.9% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 466.3 مليون دولار، تمثل 10.6% من القيمة السوقية الكلية. وأخيراً قطاع التأمين، الذي استحوذ على 4.9% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 267.5 مليون دولار، تمثل 6.1% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة.

وفي ظل هذا التعافي الذي شهدته بورصة فلسطين، فقد احتلت المركز الخامس على مستوى أداء البورصات العربية في العام 2021، والتي شهدت جميعها تحسناً في أدائها بدرجات متباينة، وسجلت تغيرات إيجابية في غالبية مؤشراتنا.

قطاع التأمين [38]

بقي عدد شركات التأمين المرخص لها بالعمل من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية عشر شركات خلال العام 2021، منها شركتان تمارسان أعمال التأمين التكافلي. وتعمل شركات التأمين في أنواع التأمين المختلفة وتقدم خدماتها من خلال 174 فرعاً ومكتباً، ويساعدها في ذلك نحو 1,527 موظف، وحوالي 284 من الوكلاء والمنتجين ووسطاء التأمين.

وبلغ عدد وثائق التأمين المُصدرة من شركات التأمين خلال العام 2021 نحو 549,112 وثيقة، 85% منها لتأمين المركبات. وبحسب طبيعة طالب البوليصة فهناك 80% منهم أفراد في حين شكلت المؤسسات نحو 20% من إجمالي عدد الوثائق. أما بحسب التوزيع الجغرافي، فكان لمحافظة رام الله النصيب الأكبر، باستحوذها على نحو 30% من إجمالي عدد البوالص المُصدرة، وجاءت محافظة الخليل في المرتبة الثانية بنحو 15%.

أما على مستوى التطورات المالية، فقد تراجع إجمالي موجودات/مطلوبات شركات التأمين بنحو 2.4% خلال العام 2021 مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 667.5 مليون دولار. وجاء هذا التراجع بدرجة أساسية نتيجة لتراجع الموجودات المتداولة بنسبة 5.6%،

[38] البيانات الواردة في هذه الجزئية لا تشمل بيانات شركة المجموعة الأهلية للتأمين.

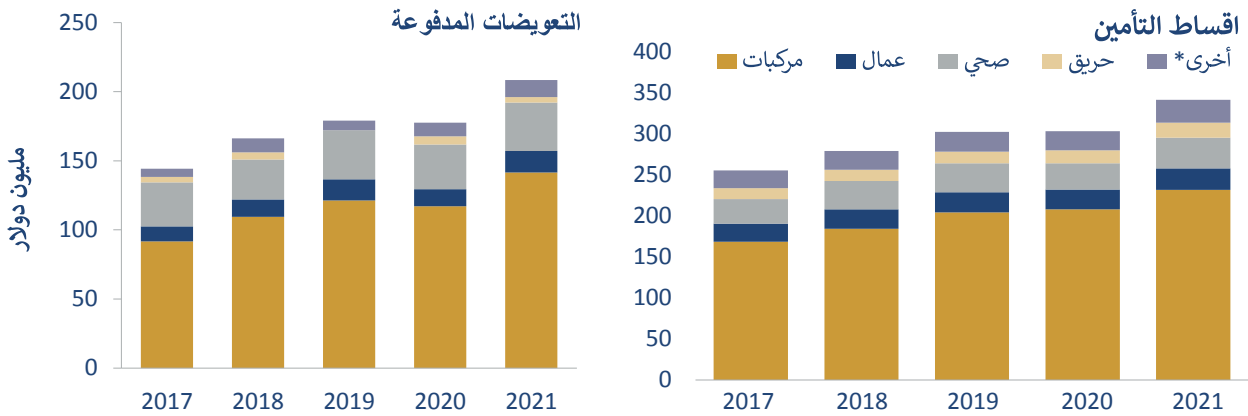


متأثرة بتراجع ذمم شركات التأمين والأرصدة المدينة الأخرى والودائع البنكية خلال فترة المقارنة. وفي المقابل، ارتفعت قيمة الموجودات غير المتداولة بنسبة 3.2% متأثرة بزيادة قيمة الاستثمارات المالية، وقيمة الشيكات الآجلة، والودائع مقيدة السحب وغيرها.

كما تشير البيانات إلى تراجع حقوق المساهمين أيضاً خلال العام 2021 مقارنة مع العام السابق، بمعدل 5.0%، لتبلغ 195.2 مليون دولار، نتيجة لتراجع رأس المال المدفوع بنسبة 8.8%، إلى 89.8 مليون دولار. وبشكل عام فقد سجل قطاع التأمين صافي ربح بعد الضريبة بقيمة 15.1 مليون دولار، مرتفعاً بمعدل 3.9% مقارنة مع العام 2020.

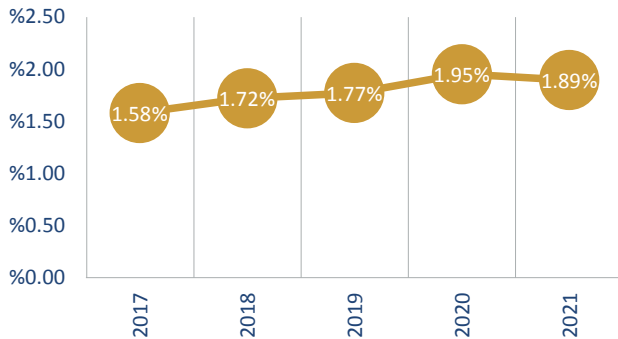
أما على الصعيد التشغيلي، فقد ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبه خلال العام 2021 بمعدل 12.6%، لتبلغ 341.5 مليون دولار مقارنةً بالعام السابق. جدير بالذكر، أن محفظة التأمين لم تشهد أي تغيير في هيكلها العام، إذ استمرت سيطرة أقساط تأمين المركبات على النصيب الأكبر من إجمالي الأقساط المكتتبه، وبنسبة 68%، نظراً لأن تأمين المركبات تأمين إلزامي، وفي المرتبة الثانية جاء التأمين الصحي (بنسبة 11%)، وفي المرتبة الثالثة تأمين العمال (بنسبة 8%)، في حين شكلت أنواع التأمين المتبقية 13% من إجمالي قيمة الأقساط^[39].

شكل 4-29: أقساط التأمين والتعويضات المدفوعة بحسب النوع، 2017-2021



* تشمل أنواع التأمين الأخرى وهي التأمين الهندسي وتأمين الحياة وتأمين المسؤولية المدنية والتأمين البحري والتأمينات العامة الأخرى. المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

شكل 4-30: معدل اختراق التأمين (نسبة مئوية)، 2017-2021



المصدر: المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

وترافقت الزيادة في إجمالي أقساط التأمين مع الزيادة في إجمالي التعويضات المدفوعة مقابل جميع أنواع التأمين، باستثناء تراجع التعويضات المدفوعة مقابل التأمين البحري وتأمين الحريق. فقد سجلت التعويضات المدفوعة نمواً بمعدل 17.4%، لتبلغ قيمتها 208.5 مليون دولار، تم دفعها مقابل تأمين مركبات بنسبة 68% من إجمالي التعويضات المدفوعة، ومقابل تأمين صحي بنسبة 17%، ومقابل تأمين عمال بنسبة 7%، وبقية أنواع التأمين الأخرى بنحو 8% من إجمالي التعويضات المدفوعة.

^[39] شكل تأمين الحريق 5%، وتأمين المسؤولية المدنية 1.5%، وتأمين الحياة 2%، والتأمين الهندسي 2%، والتأمين البحري 0.5%، والتأمينات العامة الأخرى 2%.



وبالنظر إلى أهم المؤشرات التأمينية التي تعكس الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد المحلي، فلا تزال ذات قيم متواضعة، سواء فيما يتعلق بنسبة الاختراق التأمينية (إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة للناج المحلي)، وتراجعها خلال العام 2021، لتصل إلى 1.89%، مقارنة بنحو 1.95% في العام 2020، أو بالكثافة التأمينية (حصة الفرد من إجمالي محفظة التأمين)، التي بلغت ما يقارب 64.5 دولار/نسمة، مقارنة بنحو 58.7 دولار/نسمة في العام السابق.

قطاع التأجير التمويلي والرهن العقاري

يعد التأجير التمويلي أحد أدوات التمويل المكمل لأدوات التمويل المتاحة في السوق الفلسطيني من قبل المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة. وتستخدم هذه الأداة لتمويل الأصول المنقولة وغير المنقولة، وذلك من خلال قيام الشركات العاملة في هذا القطاع بشراء الأصول التي يختارها المستأجر من الموردين، ومن ثم منح صلاحية استخدام وحيازة والانتفاع بهذه الأصول المشتراة للمستأجر لفترة زمنية محددة مقابل دفعات الإيجار، مع بقاء الملكية القانونية للمؤجر، إلى حين انتهاء عقد التأجير التمويلي إما بالتملك أو بالشراء.

ورغم مساعي الهيئة إلى تطوير عمل قطاع التأجير التمويلي والشركات العاملة فيه، إلا أن دور هذا القطاع في السوق الفلسطيني لا يزال محدوداً. فمع نهاية العام 2021 بلغ عدد الشركات العاملة في مجال التمويل التأجيري 9 شركات مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال. وبلغ عدد عقود التأمين المسجلة لدى الهيئة 1,900 عقد، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 102.1 مليون دولار، مرتفعة بنحو 48% من حيث القيمة، وبنحو 39% في حيث العدد مقارنة بما كانت عليه في العام 2020. ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ في عدد وقيمة عقود التأجير التمويلي إلى التعافي الاقتصادي وعودة الحياة الاقتصادية إلى طبيعتها، في أعقاب تخفيف الإجراءات المتعلقة بالجائحة.

ويعاني هذا القطاع وعلى مدار السنوات السابقة من تركيز واضح في عقود التأجير التمويلي، سواء على مستوى المنطقة أو على مستوى النوع، مرده لعوامل تتعلق بهيكلية الاقتصاد، وتركز الأعمال في بعض المحافظات. فعلى مستوى المنطقة، هناك تركيز كبير في عدد عقود التأجير التمويلي في محافظة رام الله وبنسبة تصل إلى 37.6%، ثم محافظة نابلس بنسبة 14.9%، تليها محافظة الخليل بنسبة 11.4%، وتشكل بقية المحافظات الأخرى مجتمعة ما نسبته 36.1% من إجمالي عدد العقود.

أما على مستوى النوع، فلا تزال المركبات المخصصة للاستخدام الشخصي تشكل الحصة الأكبر من محفظة التأجير التمويلي، وبنسبة بلغت 51.3% من إجمالي قيمة العقود. ويعود هذا التركيز إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير وتدني مخاطر تأجيرها، نظراً لوجود سوق ثانوي وإعادة حيازتها، في حين شكلت المركبات المخصصة للأغراض التجارية والشاحنات والمركبات الثقيلة نحو 42.2%^[40]. أما المال المنقول وبما يشمل المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها، فشكل ما نسبته 6.5% من إجمالي محفظة التأجير التمويلي.

كما وتشير البيانات المجمعة لقطاع التأجير التمويلي إلى أن حوالي 79.6% من عدد العقود تعود إلى أفراد، وتشكل قيمتها نحو 53.9% من إجمالي قيمة العقود، مقابل نحو 20.4% من عدد العقود تعود للشركات، و46.1% من قيمتها.

أما بالنسبة لقطاع الرهن العقاري فلا يزال يعاني من عدم وجود شركات متخصصة في الرهن العقاري. إذ يقتصر العمل في هذا القطاع على السوق الأولي، أي المنح المباشر لقروض تمويل الرهن العقاري من قبل المصارف، وتعتمد بعض المصارف على مصادرها الذاتية (أي الودائع) لتمويل عمليات الإقراض العقاري، في حين يلجأ بعضها الآخر إلى إعادة تمويل قروضها من خلال السوق الثانوي، أي شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري، والتي بدورها تحصل على التمويل إما من الاقتراض أو من رأس مالها.

^[40] قامت الهيئة خلال العام 2021 بإعادة تصنيف الأصول المؤجرة، حيث تم تضمين المركبات التي تستخدم لأغراض تجارية ضمن المركبات التجارية على الرغم من ترخيصها كمركبة خصوصية، الأمر الذي تسبب في تراجع حصة المركبات الخصوصية من محفظة التأجير التمويلي لصالح المركبات التجارية والشاحنات والمركبات الثقيلة مقارنة مع السنوات السابقة.



الملاحق الإحصائية



الفصل الأول: الأداء الاقتصادي

جدول (1 - 1): معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي، 2017-2021

(نسبة مئوية)

الدولة	2017	2018	2019	2020	2021
العالم	3.8	3.6	2.8	3.1-	5.9
الدول المتقدمة	2.5	2.3	1.7	4.5-	5.2
الولايات المتحدة	2.3	2.9	2.3	3.4-	6.0
منطقة اليورو	2.6	1.9	1.5	6.3-	5.0
الدول الصاعدة والنامية	4.8	4.6	3.7	2.1-	6.4
دول إقليمية					
مصر	4.1	5.3	5.6	3.6	3.3
الأردن	2.1	1.9	2.0	1.6-	2.0
إسرائيل*	4.4	4.0	3.8	2.2-	8.2
الناتج العالمي وفق تعادل القوة الشرائية (مليار دولار)	122,024	129,366	135,346	132,487	146,124

* تصنف إسرائيل استناداً إلى تقرير «أفاق الاقتصاد العالمي»، الصادر عن صندوق النقد الدولي ضمن مجموعة الاقتصادات المتقدمة. المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2022.

جدول (1 - 2): معدلات التضخم العالمية، 2017-2021

(نسبة مئوية)

الدولة	2017	2018	2019	2020	2021
العالم	3.2	3.6	3.5	3.2	4.3
الدول المتقدمة	1.7	2.0	1.4	0.7	2.8
الولايات المتحدة	2.1	2.4	1.8	1.2	4.3
منطقة اليورو	1.5	1.8	1.2	0.3	2.2
الدول الصاعدة والنامية	4.4	4.9	5.1	5.1	5.5
دول إقليمية					
مصر	23.5	20.9	13.9	5.7	4.5
الأردن	3.6	4.5	0.7	0.4	1.3
إسرائيل	0.2	0.8	0.8	0.6-	1.5

المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2022.



جدول (1 - 3): معدلات البطالة في بعض الدول المختارة، 2017-2021

(نسبة من القوى العاملة)

2021	2020	2019	2018	2017	الدولة
5.8	6.6	4.8	5.1	5.7	الدول المتقدمة
5.4	8.1	3.7	3.9	4.4	الولايات المتحدة
8.0	7.9	7.6	8.2	9.1	منطقة اليورو
دول إقليمية					
9.3	8.3	8.6	10.9	12.2	مصر
24.4	22.7	19.1	18.6	18.3	الأردن
5.0	4.3	3.8	4.0	4.2	إسرائيل

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2022. والموقع الإلكتروني: <https://tradingeconomics.com/>

جدول (1 - 4): معدلات الفائدة الرسمية، 2017-2021

(نهاية الفترة، نسبة مئوية)

2021	2020	2019	2018	2017	الدولة
0.25	0.25	1.75	2.50	1.50	الولايات المتحدة
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	منطقة اليورو
0.25	0.10	0.75	0.75	0.50	المملكة المتحدة
0.10-	0.10-	0.10-	0.10-	0.10-	اليابان
2.50	2.50	4.00	4.75	4.00	الأردن
0.10	0.10	0.25	0.10	0.10	إسرائيل

المصدر: www.global-rates.com.
الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني والبنك المركزي الإسرائيلي.



جدول (1 - 5): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2017-2021

(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

2021	2020	2019	2018	2017	الدولة
0.4	0.3	0.6	0.8	1.0	الدول المتقدمة
3.5-	2.9-	2.2-	2.1-	1.9-	الولايات المتحدة
2.6	2.2	2.4	3.0	3.2	منطقة اليورو
0.8	0.6	0.0	0.2-	0.1-	الدول الصاعدة والنامية
دول إقليمية					
3.9-	3.1-	3.6-	2.4-	6.1-	مصر
8.9-	8.0-	2.1-	6.9-	10.6-	الأردن
4.5	5.4	3.4	2.8	3.6	إسرائيل

المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2022.

جدول (1 - 6): الأصول الاحتياطية الرسمية، 2017-2021

(مليار دولار)

2021	2020	2019	2018	2017	الدولة
15,268	14,480	13,277	12,690	12,689	العالم
6,919	6,434	5,662	5,397	5,374	الدول المتقدمة
251	145	129	126	123	الولايات المتحدة
1,197	1,079	914	823	803	منطقة اليورو
8,349	8,046	7,615	7,294	7,315	الدول الصاعدة والنامية
دول إقليمية					
39	38	44	41	36	مصر
18.0	15.9	14.3	13.4	14.4	الأردن
213	173	126	115	113	إسرائيل

المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، أيار، 2022.



جدول (1 - 7): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2017-2021

(مليون دولار، سنة الأساس 2015)

2021	2020	2019	2018	2017	النشاط الاقتصادي
3,515.0	3,389.8	4,064.5	4,068.5	3,987.1	أ) أنشطة الإنتاج السلعي
977.5	1,001.0	1,100.7	1,091.1	1,074.1	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك
1,826.1	1,744.4	2,074.7	2,056.6	2,094.2	التعدين الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء
53.0	49.9	68.7	66.7	43.0	التعدين واستغلال المحاجر
1565.4	1,500.7	1,779.0	1,762.8	1,756.8	الصناعات التحويلية
141.1	138.6	164.1	165.9	171.2	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
66.6	55.2	62.9	61.2	123.2	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات
711.4	644.4	889.1	920.8	818.8	الإنشاءات
9,109.1	8,489.8	9,429.5	9,249.0	9,085.7	ب) أنشطة الإنتاج الخدمي
4,177.9	3,990.4	4,763.9	4,747.2	4,479.2	1. أنشطة الخدمات الإنتاجية
2,758.3	2,644.6	3,371.4	3,346.1	3,165.5	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية
242.6	221.9	270.6	278.0	275.6	النقل والتخزين
671.5	639.7	632.2	626.1	551.8	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
505.5	484.2	489.7	497.0	486.3	المعلومات والاتصالات
4,931.2	4,499.4	4,665.6	4,501.8	4,606.5	2. أنشطة الخدمات الاجتماعية
686.1	620.3	710.1	708.6	719.5	الأنشطة العقارية والإيجارية
992.4	917.4	933.6	895.3	957.1	التعليم
687.2	567.0	539.3	509.4	456.5	الصحة والعمل الاجتماعي
1,873.1	1,646.2	1,559.7	1,501.5	1,753.3	الإدارة العامة والدفاع
692.4	748.5	922.9	887.0	720.1	أخرى*
12,624.1	11,879.6	13,494.0	13,317.5	13,072.8	ج) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار التكلفة (أ+ ب)
2,403.0	2,157.8	2,335.0	2,298.7	2,354.1	د) صافي الضرائب غير المباشرة
1,403.1	1,137.4	1,111.5	1,102.4	1,079.9	الرسوم الجمركية
999.9	1,020.4	1,223.5	1,196.3	1,274.2	القيمة المضافة على الواردات
15,027.1	14,037.4	15,829.0	15,616.2	15,426.9	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ج+ د)
2,526.0	1,995.3	2,586.6	2,505.3	1,904.4	صافي الدخل المحول من الخارج
17,553.1	16,032.7	18,415.6	18,121.5	17,331.3	الدخل القومي الإجمالي الحقيقي
1,788.9	1,140.5	1,545.1	1,487.1	1,694.8	التحويلات الجارية بدون مقابل
19,342.0	17,173.2	19,960.7	19,608.6	19,026.1	الدخل القومي الإجمالي المتاح الحقيقي
بنود تذكيرية					
3,045.3	2,922.5	3,378.3	3,417.7	3,463.1	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)
4,410.5	4,197.1	4,822.5	4,854.4	4,851.0	الضفة الغربية
1,213.4	1,207.6	1,422.2	1,458.3	1,556.6	قطاع غزة

* تشمل أنشطة خدمات الإقامة والطعام، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة، والفنون والترفيه والتسليّة، والخدمات المنزلية، وخدمات الوساطة المالية المقاصدة بصورة غير مباشرة، وخدمات أخرى.
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.



جدول (1 - 8): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2017-2021
(مليون دولار، سنة الأساس 2015)

2021	2020	2019	2018	2017	النشاط الاقتصادي
20,426.7	18,823.5	21,505.9	21,149.3	20,680.8	الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي الإجمالي)
16,625.1	15,494.9	17,328.8	16,889.0	16,513.9	الاستهلاك النهائي
13,055.8	12,281.4	14,126.5	13,570.1	13,420.3	الخاص*
3,569.3	3,213.5	3,202.3	3,318.9	3,093.6	العام
3,801.6	3,328.6	4,177.1	4,260.3	4,166.9	الاستثمار الإجمالي
2,851.2	2,496.5	3,132.8	3,195.2	3,125.2	الخاص**
950.4	832.2	1,044.3	1,065.1	1,041.7	العام**
5,606.5-	4,853.2-	5,745.6-	5,678.1-	5,385.9-	صافي الصادرات (الصادرات - الواردات)
2,775.0	2,335.9	2,630.5	2,578.7	2,515.6	الصادرات
8,381.5	7,189.1	8,376.1	8,256.8	7,901.5	الواردات
206.9	67.1	68.7	145.0	132.0	صافي السهو والخطأ
15,027.1	14,037.4	15,829.0	15,616.2	15,426.9	الناتج المحلي الإجمالي

* تشمل أيضاً الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.
** تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.



جدول (1 - 9): معدلات التضخم في فلسطين، 2017-2021

(نسبة مئوية)

2021	2020	2019	2018	2017	المؤشر
حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية					
0.9	2.5-	3.3	0.7-	1.0-	المواد الغذائية والمشروبات الغازية
0.2	0.6	1.4	1.3-	0.7-	التبغ والمشروبات الكحولية
0.6-	3.3-	2.6-	4.3-	0.2-	النسيج والملابس
3.7	0.6	0.1-	0.8	3.4	السكن
2.2	1.0-	1.1-	0.9-	0.4	الأثاث والسلع المنزلية
0.4-	0.2	1.0-	1.1	1.6	الرعاية الصحية
4.4	1.9-	0.6-	1.1	0.1-	النقل والمواصلات
0.4-	2.5-	3.1-	1.1	0.3	الاتصالات
1.3	3.5	12.3	1.5	2.0	السلع والخدمات الثقافية والترفيهية
0.4-	0.2-	1.3	1.1-	0.6-	التعليم
0.4	1.0	2.3	1.1	0.4	المطاعم والمقاهي
0.0	2.1	4.2	1.1	1.6	سلع وخدمات أخرى
1.2	0.7-	1.6	0.2-	0.2	معدل التضخم
حسب المناطق الفلسطينية					
1.4	0.8-	1.8	0.4	0.0	الضفة الغربية
0.3	0.5-	0.4	1.3-	0.1	قطاع غزة
1.9	0.8	1.4	1.0	2.2	القدس
1.2	0.7-	1.6	0.2-	0.2	معدل التضخم

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.



جدول (1 - 10): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2017-2021

2021	2020	2019	2018	2017	مؤشرات أساسية
5,227.2	5,101.2	4,976.7	4,854.0	4,733.4	عدد السكان (ألف نسمة)
القوة البشرية (15 سنة فأكثر) إلى مجموع السكان (%)					
62.1	61.8	61.6	61.3	61.3	فلسطين
64.2	63.9	63.6	63.3	63.0	الضفة الغربية
58.9	58.7	58.5	58.4	58.7	قطاع غزة
نسبة المشاركة (%)					
43.4	40.9	44.3	43.5	44.0	فلسطين
45.8	44.4	46.4	45.9	45.6	الضفة الغربية
39.4	35.3	40.9	39.6	41.4	قطاع غزة
البطالة كنسبة من القوى العاملة (%)					
26.4	25.9	25.3	26.2	25.7	فلسطين
15.5	15.7	14.6	17.3	18.4	الضفة الغربية
46.9	46.6	45.1	43.1	38.8	قطاع غزة
توزيع العاملين الفلسطينيين حسب مكان العمل (%)					
60.8	63.2	60.0	60.1	57.6	في الضفة الغربية
25.1	23.7	25.8	26.6	29.4	في قطاع غزة
14.1	13.1	13.2	13.3	13.0	في إسرائيل والمستعمرات
توزيع العاملين في الاقتصاد المحلي حسب الأنشطة الاقتصادية (ن)					
6.7	6.4	6.0	6.3	6.6	الزراعة وصيد الأسماك
12.4	12.8	12.2	13.3	13.1	الصناعة والتعدين
18.8	10.5	10.3	11.0	10.4	البناء والتشييد
21.8	22.5	24.4	23.6	23.1	التجارة والمطاعم والفنادق
5.8	6.7	6.5	6.7	7.2	النقل والتخزين والاتصالات
34.5	41.1	40.7	39.1	39.7	الخدمات والفروع الأخرى
معدل الأجر اليومي (بالشيكل)					
136.5	132.7	128.6	123.0	113.8	فلسطين
124.3	121.9	118.9	109.4	101.8	الضفة الغربية
60.4	61.6	61.2	63.1	59.4	قطاع غزة
266.2	257.9	254.4	243.1	226.9	إسرائيل والمستعمرات

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.



جدول (1 - 11): تنبؤات الاقتصاد الفلسطيني، 2022

تنبؤات عام 2022*			2021	2020	2019	2018	البيان
السيناريو المتشائم	السيناريو المتفائل	السيناريو الأساس	بيانات فعلية				
معدل التغير السنوي (%)							
1.7-	7.5	2.9	7.1	11.3-	1.4	1.2	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
3.8-	5.3	0.7	4.2	14.5-	1.2-	1.3-	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي
1.5-	5.5	2.1	6.4	10.6-	2.6	2.3	إجمالي الاستهلاك
4.9-	7.4	3.5-	5.3	0.3	3.5-	7.3	الاستهلاك العام
0.6-	4.9	3.7	5.5	9.0-	4.1	1.1	الاستهلاك الخاص
0.8-	14.9	10.5	19.6	20.3-	2.0-	2.2	إجمالي الاستثمار
3.4-	3.5	2.9	15.3	15.5-	1.2	5.4	صافي الصادرات من السلع والخدمات**
1.7-	5.1	1.8	18.8	11.2-	2.0	2.5	إجمالي الصادرات
2.9-	4.0	2.5	16.6	14.2-	1.4	4.5	إجمالي الواردات
27.9	24.3	26.0	26.4	25.9	25.4	26.2	معدل البطالة
		2.0	1.2	0.7-	1.6	0.2-	معدل التضخم
نسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)							
109.9	107.6	108.9	109.7	110.4	109.5	108.2	إجمالي الاستهلاك
21.9	23.6	22.2	23.6	22.9	20.2	21.3	الاستهلاك العام
88.0	84.0	86.7	86.0	87.5	89.2	86.9	الاستهلاك الخاص
26.8	28.3	28.5	26.5	23.7	26.4	27.3	إجمالي الاستثمار
36.4-	35.9-	37.4-	37.3-	34.6-	36.3-	36.4-	صافي الصادرات من السلع والخدمات
18.5	18.1	18.3	18.5	16.4	16.6	16.5	إجمالي الصادرات
55.1	54.0	55.6	55.8	51.2	52.9	52.9	إجمالي الواردات
بنود تذكيرية							
14,771	16,152	15,457	15,027	14,037	15,829	15,616	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار)
2,931	3,205	3,067	3,045	2,926	3,378	3,418	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)

المصدر: البيانات للاعوام 2018 - 2021 مصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
 * بيانات العام 2022 هي تنبؤات فريق البحث في سلطة النقد.
 ** الإشارة السالبة تعني تراجع عجز الميزان التجاري.



الفصل الثاني: مالية الحكومة

جدول (2 - 1): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للحكومة الفلسطينية، 2017-2021

(مليون شيكل)

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
14,702.2	13,560.5	13,459.0	14,819.3	15,790.9	إجمالي صافي الإيرادات العامة والمنح
4,979.8	4,134.1	4,336.4	4,816.7	4,418.9	إيرادات الجباية المحلية
3,221.4	2,524.3	2,733.6	2,997.2	2,750.6	إيرادات ضريبية
1,300.2	1,273.9	1,275.6	1,545.2	1,404.0	إيرادات غير ضريبية
458.2	335.9	327.2	274.3	264.3	تحصيلات مخصصة
8,990.9	8,041.9	7,868.9	8,091.9	8,966.4	إيرادات المقاصة
294.6	287.5	492.0	500.9	191.6	الإرجاعات الضريبية (-)
1,026.1	1,6472.0	1,745.7	2,411.6	2,597.2	المنح والمساعدات الخارجية
601.3	1,220.0	1,776.5	1,840.5	1,965.7	منح لدعم الموازنة
424.8	452.0	30.8-	571.1	631.5	منح لدعم المشاريع التطويرية
13,597.5	13,891.9	13,747.7	14,159.9	14,601.8	إجمالي النفقات العامة
13,057.1	13,319.8	13,035.9	13,156.8	13,680.5	النفقات الجارية وصافي الإقراض
6,435.4	6,369.0	5,977.4	5,946.6	7,063.4	أجور ورواتب
5,252.2	5,601.9	5,660.1	6,076.8	5,507.6	نفقات غير الأجور
1,207.8	1,166.5	1,138.1	967.3	959.6	صافي الإقراض
161.7	182.4	260.3	166.1	149.9	مدفوعات مخصصة
540.4	572.1	711.8	1003.1	921.3	النفقات التطويرية
619.0	1,431.3-	1,322.6-	749.1-	486.8-	الرصيد الجاري
78.6	2,003.4-	2,034.4-	1,752.2-	1,408.1-	الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات
1104.7	-331.4	288.7-	659.4	1,189.1	الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات
1,104.7-	331.4	288.7	659.4-	1,189.1-	التمويل
285.0	1,895.4	1,795.3	569.4	307.0	صافي التمويل من المصادر المحلية
1,391.4-	1,562.3-	1,511.9-	1,266.8-	1,495.2-	مدفوعات متأخرات السلع والخدمات والنفقات التطويرية عن سنوات سابقة
1.7	1.7-	5.3	38.0	0.9-	الرصيد المتبقي

المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.



جدول (2 - 2): الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية، 2017-2021

(مليون دولار)

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
2,528.5	2,324.7	1,577.1	1,337.9	1,501.2	الدين المحلي
2,464.1	2,262.3	1,562.5	1,324.4	1,486.2	المصارف المحلية
1,551.0	1,429.9	943.6	638.1	814.0	قروض
562.8	507.1	315.5	448.3	424.9	جاري مدين
350.3	325.3	303.4	238.0	246.9	هيئة البترول*
64.4	62.4	14.6	13.5	15.0	المؤسسات العامة الأخرى
1,319.6	1,324.7	1,217.9	1,031.7	1,041.9	الدين الخارجي
819.7	816	739.1	563.4	564.4	المؤسسات المالية العربية
513.3	513.3	513.0	513.0	513.0	صندوق الأقصى
254.1	250.0	175.0	-	-	البنك القطري الوطني
14.3	14.2	14.2	14.2	14.3	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
38.0	38.5	36.9	36.2	37.1	البنك الإسلامي للتنمية
339.2	337.2	336.3	339.1	342.3	المؤسسات الدولية والإقليمية
275.7	274.4	272.7	270.9	269.0	البنك الدولي
30.8	38.1	39.0	44.2	50.7	بنك الاستثمار الأوروبي
1.8	2.0	2.0	2.1	2.3	الصندوق الدولي للتطوير الزراعي
22.5	22.5	22.4	21.9	20.3	الأوبك
8.4	0.2	0.2	-	-	بنك التعاون الألماني
160.7	171.5	142.5	129.2	135.3	القروض الثنائية
3,848.1	3,649.4	2,795.0	2,369.6	2,543.1	إجمالي الدين العام الحكومي

* تمثل القروض المقدمة لهيئة البترول من قبل المصارف العاملة في فلسطين بكفالة وزارة المالية. المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.



جدول (2 - 3): صافي المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية، 2017-2021

(مليون شيكل)

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
1360.2	517.5	586.2	476.9	568.1	الأجور والرواتب
2,291.8	2,502.5	1,928.6	1,086.5	1,631.1	نفقات غير الأجور
239.9	380.3	503.1	294.9	400.3	المشاريع التطويرية
299.6	104.1	133.0	110.1	69.7	الإرجاعات الضريبية
296.5	153.8	67.0	108.2	115.0	مدفوعات مخصصة
4,488.0	3,658.2	3,217.9	2,076.6	2,784.2	المجموع
1,391.1-	1,562.5-	1,511.9-	1,559.1-	2,452.6	دفعات متأخرات
3,096.9	2,095.7	1,706.0	517.5	331.6	صافي المتأخرات

المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.



الفصل الثالث: القطاع الخارجي

جدول (3 - 1): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2017-2021

(مليون دولار)

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
1,486.0-	1,903.6-	1,833.5-	2,140.4-	2,129.7-	الحساب الجاري (صافي)
5,955.0-	4,775.2-	5,458.1-	5,393.0-	4,984.0-	السلع (صافي)
2,299.0	1,723.8	1,885.3	1,846.6	1,928.7	الصادرات (فوب)
8,254.0	6,499.0	7,343.4	7,239.6	6,912.7	الواردات (فوب)
1,109.0-	905.5-	1,042.6-	1,032.7-	983.4-	الخدمات (صافي)
882.0	661.2	767.1	751.4	607.3	الصادرات
1,991.0	1,566.7	1,809.7	1,784.1	1,590.7	الواردات
3,398.0	2,492.2	2,658.0	2,786.2	2,129.0	الدخل (صافي)
3,548.0	2,651.5	2,842.2	2,983.9	2,324.7	المقبوضات
3,241.0	2,434.4	2,597.5	2,666.2	2,131.1	منها تعويضات العاملين
3,188.0	2,407.7	2,545.5	2,619.6	2,084.5	من إسرائيل
307.0	217.1	244.7	317.7	193.6	منها دخل الاستثمار
150.0	159.3	184.2	197.7	195.7	المدفوعات
2,180.0	1,284.9	2,009.2	1,499.1	1,708.7	التحويلات الجارية (صافي)
2,524.0	1,700.1	2,337.7	1,992.9	2,168.9	التدفقات الداخلة إلى فلسطين
541.0	422.3	614.2	467.1	505.4	منها للقطاع الحكومي
1,983.0	1,277.8	1,723.5	1,525.8	1,663.5	منها للقطاعات الأخرى
344.0	415.2	328.5	493.8	460.2	التدفقات الخارجة من فلسطين
1,477.0	1,334.1	1,705.6	1,775.7	2,193.9	الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)
439.0	431.5	257.7	449.2	624.3	الحساب الرأسمالي (صافي)
439.0	431.5	257.7	449.2	624.3	التحويلات الرأسمالية (صافي)
439.0	431.5	354.5	449.2	624.3	التدفقات الداخلة إلى فلسطين
132.0	208.4	88.8	173.9	349.9	منها للقطاع الحكومي
307.0	223.1	265.7	275.3	274.4	منها للقطاعات الأخرى
0.0	0.0	96.8	0.0	0.0	التدفقات الخارجة من فلسطين



2021	2020	2019	2018	2017	البيان
1,038.0	902.6	1,447.9	1,326.5	1,569.6	الحساب المالي (صافي)
177.0	138.7	204.9	282.5	191.1	الإستثمار المباشر (صافي)
67.0-	69.2	11.3	25.7	201.5-	إستثمار الحافضة (صافي)
1,102.0	731.9	1,352.2	1,109.7	1,713.5	الإستثمارات الأخرى (صافي)
174.0-	37.2-	120.5-	91.4-	133.5-	التغير في الأصول الاحتياطية (لدى سلطة النقد الفلسطينية) (+ = انخفاض / - = ارتفاع)
9.0	569.5	127.9	364.7	-64.2	صافي السهو والخطأ
174.0	37.2	120.5	91.4	133.5	الميزان الكلي
174.0-	37.2-	120.5-	91.4-	133.5-	التمويل
8.2-	12.3-	10.7-	13.2-	13.2-	العجز الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير ميزان المدفوعات.

جدول (3 - 2): وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2017-2021

(مليون دولار)

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
3,659	2,799	2,098	1,659	1,373	صافي وضع الاستثمار الدولي
9,628	8,223	7,549	6,638	6,461	إجمالي الأصول الخارجية
332	313	318.0	388	428	الإستثمار الأجنبي المباشر في الخارج
1,536	1,463	1,405	1,451	1,055	إستثمارات الحافضة في الخارج
6,887	5,750	5,168	4,261	4,532	الإستثمارات الأخرى في الخارج
6,317	5,499	4,568	3,884	4,210	ومنها: العملة والودائع
873	697	658	538	446	الأصول الاحتياطية
5,969	5,424	5,451	4,979	5,088	إجمالي الالتزامات الأجنبية
2,976	2,704	2,777	2,762	2,709	الإستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين
851	668	714	726	664	إستثمارات الحافضة في فلسطين
2,142	2,052	1,961	1,491	1,715	الإستثمارات الأخرى في فلسطين
1,362	1,368	1,232	1,063	1,085	ومنها: القروض
780	684	706	417	603	العملة والودائع

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير ميزان المدفوعات.



الفصل الرابع: القطاع المالي الفلسطيني

الجزء الأول: سلطة النقد الفلسطينية

جدول (4 - 1): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية، 2017-2021

2021	2020	2019	2018	2017	الدوائر والمكاتب
7	20	17	17	17	مكتب المحافظ
8	17	17	17	17	المكاتب المستقلة
27	29	30	30	30	دوائر مجموعة الاستقرار النقدي
41	44	15	15	15	دوائر مجموعة الاستقرار المالي
91	92	95	95	95	دوائر المجموعة الرقابية
125	145	150	150	150	دوائر مجموعة العمليات
9	10	10	10	10	دوائر مجموعة التخطيط والتواصل
308	357	334	334	334	المجموع

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

الجزء الثاني: القطاع المصرفي الفلسطيني

جدول (4 - 2): مؤشرات الانتشار والشمول المالي في فلسطين، 2017-2021

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
عدد المصارف					
7	7	7	7	7	المصارف المحلية
6	6	7	7	8	المصارف الوافدة
13	13	14	14	15	الإجمالي
عدد الفروع والمكاتب					
249	252	239	227	209	المصارف المحلية
130	127	131	124	128	المصارف الوافدة
379	379	370	351	337	الإجمالي
4,200,944	3,777,862	3,686,875	3,471,849	3,208,783	عدد حسابات المودعين
710	703	715	690	644	عدد أجهزة الصراف الآلي
8,005	7,221	6,780	5,660	5,579	عدد نقاط البيع
94,357	91,476	105,216	103,057	98,041	عدد بطاقات (Credit Cards)
1,165,182	997,861	866,812	816,329	695,120	عدد بطاقات (Debit Cards)
166,555	130,770	128,095	114,966	132,772	عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



جدول (4 - 3): محددات السيولة في الاقتصاد الفلسطيني، 2017-2021

(مليون دولار)

2021	2020	2019	2018	2017	بيان الميزانية
7,304.1	6,367.5	5,421.2	4,945.6	4,975.7	صافي الموجودات الأجنبية
8,205.6	7,125.9	6,258.4	5,478.0	5,675.5	المستحقات على غير المقيمين
901.5	758.4	837.2	532.4	699.8	المطالبات لغير المقيمين
10,814.6	10,132.8	9,077.0	8,274.3	7,669.5	صافي المستحقات المحلية (صافي الأصول المحلية)
2,144.8	1,913.0	1,294.9	895.8	912.6	صافي المستحقات على الحكومة المركزية
2,617.6	2,236.1	1,625.0	1,361.1	1,511.8	المستحقات على الحكومة المركزية
472.8	323.1	330.2	465.3	599.2	المطالبات على الحكومة المركزية
8,669.8	8,219.8	7,782.1	7,378.5	6,753.9	المستحقات على القطاعات الأخرى
78.2	85.6	57.7	61.9	16.7	الشركات المالية الأخرى
20.9	19.8	18.1	9.4	5.0	السلطات المحلية
0.0	0.0	8.9	8.8	0.0	الشركات غير المالية
8,570.7	8,114.4	7,697.5	7,298.4	6,732.2	المستحقات على القطاع الخاص
2,643.9	2,205.9	1,946.8	1,808.0	1,639.9	صافي البنود الأخرى
15,474.8	14,294.4	12,551.5	11,411.9	11,002.3	السيولة المحلية*

* السيولة المحلية = صافي الموجودات الأجنبية + صافي المستحقات المحلية - صافي البنود الأخرى.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



جدول (4 - 4): الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2017-2021

(مليون دولار)

2021	2020	2019	2018	2017	بيان الميزانية
21,673.0	19,886.2	17,921.6	16,124.9	15,848.3	إجمالي الأصول
2,497.3	1,770.9	1,942.7	1,582.6	1,728.2	النقدية والمعادن الثمينة
5,876.9	5,509.1	4,425.8	3,763.7	3,911.1	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف (المجموع):
2,033.5	1,822.6	1,648.2	1,416.0	1,428.7	لدى سلطة النقد
482.1	412.5	511.5	377.9	359.0	لدى المصارف في فلسطين
3,361.3	3,274.0	2,266.1	1,969.8	2,123.4	لدى المصارف خارج فلسطين
1,344.9	1,100.5	1,118.4	1,123.3	990.4	محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار
10,747.2	10,078.7	9,035.2	8,432.3	8,026.0	التسهيلات الائتمانية المباشرة
0.0	0.0	0.0	0.0	4.8	القبولات المصرفية
147.2	268.3	288.0	262.2	215.3	الاستثمارات
670.2	644.0	626.3	582.7	549.8	الأصول الثابتة
389.3	514.7	485.2	378.1	422.7	الأصول الأخرى
21,673.0	19,886.2	17,921.6	16,124.9	15,848.3	إجمالي الخصوم
1,500.1	1,349.5	1,370.9	1,033.6	1,135.3	ودائع سلطة النقد والمصارف (المجموع):
817.1	800.8	676.4	624.8	597.4	ودائع سلطة النقد
474.0	439.4	508.0	361.3	328.2	ودائع المصارف في فلسطين
209.0	109.3	186.5	47.5	209.7	ودائع المصارف خارج فلسطين
16,518.1	15,138.3	13,384.7	12,227.3	11,982.5	إجمالي ودائع الجمهور
0.0	15.4	12.4	15.5	25.9	القبولات المنفذة والقائمة
516.9	461.9	388.0	254.0	256.6	المطلوبات الأخرى
67.7	89.0	67.5	62.9	84.3	مخصص الضرائب
943.4	853.5	722.4	619.6	472.5	مخصصات أخرى*
19.3	11.3	0.0	0.0	0.0	الفروض المساندة غير المؤهلة
2,107.5	1,967.4	1,975.7	1,912.0	1,891.2	صافي حقوق الملكية، ومنها:
1,251.3	1,217.7	1,255.3	1,215.8	1,157.7	رأس المال المدفوع
50.5	45.8	28.6	41.5	36.8	علاوة (خصم) إصدار



2021	2020	2019	2018	2017	بيان الميزانية
241.6	225.6	217.8	201.5	183.8	الاحتياطي القانوني
174.2	174.1	160.9	144.6	123.8	الاحتياطات المعلنة
36.0	23.0	17.4	27.8	33.3	الأرباح المحتجزة (غير الموزعة)
11.7	22.4-	17.0-	15.7-	8.3-	احتياطي القيمة العادلة
7.4	10.7	10.7	10.5	8.8	احتياطات إعادة التقييم للممتلكات والمباني والمعدات
58.5	58.8	56.3	52.1	125.9	الاحتياطات العامة للعمليات المصرفية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الاحتياطات العامة للعمليات غير المصرفية
98.0	116.7	130.0	115.0	91.5	الفروض المساندة المؤهلة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	خسائر وأرباح السنة الجارية
178.4	117.4	115.7	118.9	137.9	الأرباح والخسائر قيد الموافقة

* بما في ذلك مخصصات التسهيلات، ومخصص هبوط الأوراق المالية، ومخصص أرصدة لدى المصارف في فلسطين وخارج فلسطين، والاستهلاك والإطفاء.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



جدول (4 - 5): بيان الأرباح والخسائر للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2017-2021

(مليون دولار)

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
768.5	697.2	726.0	699.1	658.6	صافي الدخل من كافة العمليات
559.2	518.9	526.5	507.1	466.8	صافي الدخل من الفوائد
697.7	660.2	670.4	631.5	571.9	الفوائد المقبوضة
138.5	141.3	143.9	124.4	105.1	الفوائد المدفوعة
209.3	178.3	199.5	192.0	191.8	صافي الدخل من غير الفوائد
113.1	107.0	119.4	117.9	116.0	صافي العمولات
18.7	11.3	14.9	10.1	14.3	صافي أوراق الدين المالية والاستثمارات
77.5	60.0	65.2	64.0	61.5	أخرى
459.9	444.0	460.1	444.5	408.1	إجمالي النفقات (غير الفوائد)
245.1	232.7	237.3	238.6	216.1	نفقات الموظفين
214.8	211.3	222.8	205.9	192.0	نفقات أخرى
64.8	102.1	60.7	18.9	22.2	صافي المخصصات
243.8	151.1	205.2	235.7	228.3	صافي الدخل قبل الضرائب
65.4	50.5	44.7	56.6	57.8	الضرائب
178.4	100.6	160.5	179.1	170.5	صافي الدخل بعد الضرائب

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



جدول (4 - 6): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2017-2021

(مليون دولار)

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
حسب الجهة المودعة					
628.8	465.1	503.7	605.7	736.2	قطاع عام، ومنه:
465.7	323.0	330.1	464.2	599.1	السلطة الوطنية الفلسطينية
15,889.3	14,673.2	12,881.0	11,621.6	11,246.3	قطاع خاص، ومنه:
15,318.2	14,140.9	12,360.3	11,186.7	10,852.6	المقيم
11,645.7	10,831.3	9,494.0	8,654.1	8,035.3	أفراد
3,324.0	2,997.4	2,544.4	2,216.4	2,536.5	شركات
348.5	312.2	321.9	316.2	280.8	مؤسسات غير ربحية
571.1	532.3	520.7	434.9	393.7	غير المقيمين
حسب التوزيع الجغرافي					
14,965.3	13,709.1	12,076.5	11,051.3	10,854.7	الضفة الغربية
1,552.8	1,429.2	1,308.2	1,176.0	1,127.8	قطاع غزة
حسب نوع الوديعة					
6,288.9	5,800.9	4,828.7	4,581.1	4,698.4	ودائع جارية
5,629.1	4,926.0	4,427.8	4,103.2	3,936.1	ودائع توفير
4,600.1	4,411.4	4,128.2	3,543.0	3,348.0	ودائع لأجل
حسب نوع العملة					
5,918.1	5,549.9	4,805.9	4,458.2	4,039.9	شيكل إسرائيلي
3,617.4	3,254.2	2,995.7	2,814.8	2,805.2	دينار أردني
6,512.5	5,925.2	5,186.5	4,597.3	4,732.4	دولار أمريكي
470.1	409.0	396.6	357.0	405.0	عملات أخرى
16,518.1	15,138.3	13,384.7	12,227.3	11,982.5	المجموع

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



جدول (4 - 7): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2017-2021

(مليون دولار)

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
حسب القطاع المستفيد					
2,466.9	2,205.3	1,557.4	1,316.8	1,476.0	القطاع العام، ومنه:
2,446.0	2,185.6	1,539.4	1,307.4	1,471.0	السلطة الوطنية الفلسطينية
8,280.3	7,873.4	7,477.8	7,115.5	6,550.0	القطاع الخاص، ومنه:
8,254.5	7,826.1	7,408.1	7,029.0	6,470.7	المقيم
3,807.3	3,651.1	3,620.6	3,198.0	3,062.6	أفراد
4,296.9	4,039.6	3,633.0	3,632.7	3,272.0	شركات
53.0	57.4	54.3	66.3	22.4	مؤسسات غير ربحية
97.3	78.0	100.2	132.0	113.7	أخرى*
25.8	47.3	69.7	86.5	79.3	غير المقيمين
حسب التوزيع الجغرافي					
9,811.2	9,188.6	8,129.9	7,483.3	7,039.8	الضفة الغربية
936.0	890.1	905.3	949.0	986.2	قطاع غزة
حسب نوع التسهيلات					
9,122.8	8,537.5	7,620.6	6,990.3	6,594.2	الفروض
1,471.7	1,419.2	1,322.3	1,366.4	1,373.8	الجاري مدين
152.7	122.0	92.3	75.6	58.0	الإجارة المنتهية بالتمليك
حسب نوع العملة					
5,350.2	4,778.7	3,658.7	3,099.2	3,182.7	شيكل إسرائيلي
1,309.8	1,262.0	1,348.7	1,299.4	1,129.4	دينار أردني
3,914.7	3,869.2	3,877.7	3,890.6	3,589.5	دولار أمريكي
172.5	168.8	150.1	143.1	124.4	عملات أخرى
10,747.2	10,078.7	9,035.2	8,432.3	8,026.0	المجموع

* بطاقات الائتمان والجاري مدين الجامد.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



جدول (4 - 8): مخصص التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2017-2021

(مليون دولار)

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
367.5	325.7	229.2	171.4	72.1	مخصص القروض
53.3	41.3	49.2	52.4	36.5	مخصص الجاري مدين
0.5	0.4	0.3	0.4	0.0	مخصص التمويل التأجيري
421.3	367.4	278.7	224.2	108.6	إجمالي المخصصات
65.7	57.2	44.9	29.1	24.0	الفوائد المعلقة
446.1	426.9	371.5	256.4	186.0	التسهيلات الائتمانية المتعثرة (غير العاملة)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 9): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب النشاط الاقتصادي، 2017-2021

(مليون دولار)

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
2,466.9	2,205.3	1,557.4	1,316.8	1,476.0	القطاع العام
8,280.3	7,873.4	7,477.8	7,115.5	6,550.0	القطاع الخاص
2,293.9	2,131.1	2,015.7	1,861.1	1,620.7	العقارات والإنشاءات والأراضي
565.8	443.6	477.7	443.5	396.3	الصناعة والتعدين
1,709.8	1,523.0	1,535.6	1,569.6	1,405.3	التجارة العامة
128.5	139.2	149.7	140.6	124.1	الزراعة والثروة الحيوانية
1,008.9	1,125.2	937.3	864.0	868.4	خدمات مالية وخدمات عامة
1,425.6	1,415.0	1,370.9	1,324.7	1,399.2	تمويل السلع الاستهلاكية
415.5	405.3	370.0	302.9	292.9	تمويل شراء السيارات
732.3	691.0	620.9	609.1	443.1	أخرى
10,747.2	10,078.7	9,035.2	8,432.3	8,026.0	إجمالي التسهيلات

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



جدول (4 - 10): متوسط معدلات فائدة الإيداع والإقراض، 2017-2021

(نسبة مئوية، متوسط سنوي)

الفترة	فائدة الإيداع			فائدة الإقراض		
	دولار أمريكي	دينار أردني	شيكل إسرائيلي	دولار أمريكي	دينار أردني	شيكل إسرائيلي
2017	1.39	2.19	7.09	5.79	6.61	1.43
2018	2.27	2.57	7.14	5.87	6.48	2.07
2019	2.85	3.21	7.07	5.93	6.84	2.52
2020	2.43	2.62	6.88	5.52	6.84	2.23
2021	2.24	2.19	6.77	5.55	6.39	2.23

جدول (4 - 11): إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية براق، 2017-2021*

(مليون دولار)

الحالات	2021		2020		2019		2018		2017	
	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد
البنكية	4,491.7	7,993	5,403.4	7,845	5,655.3	9,279	5,038.0	8,223	6,197.9	8,720
الشخصية	10,012.9	66,551	9,678.3	60,036	8,896.9	56,477	8,127.6	91,211	8,447.3	159,796
مقاصة الشيكات	2,482.6	6,035	2,225.5	6,112	2,421.7	6,458	2,486.9	6,520	3,125.1	6,864
المفتاح الوطني	203.3	5,539	204.4	5,859	152.8	6,377	99.4	6,442	75.5	5,405
البورصة	65.4	1,345	20.7	1,287	45.7	1,419	67.2	1,460	117.9	1,463
نظام المقاصة الآلي للحالات المجزأة	368.7	11,121	304.5	10,191	271.8	10,871	253.5	6,693	80.2	1,302
عمليات أخرى	215.6	2,098	141.1	2,026	137.7	1,909	146.1	1,938	165.4	1,955
إجمالي الحالات	17,840.3	100,682	17,978.1	93,356	17,582.0	92,790	16,218.7	122,487	18,209.3	185,505
حالات إلى خارج النظام	6,714.8	1,432	7,833.2	1,717	7,014.7	2,030	6,275.2	1,993	7,844.6	2,278

* هذه البيانات لا تشمل عمليات سلطة النقد من خلال النظام.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



جدول (4 - 12): حركة تداول الشيكات في فلسطين، 2020-2021

(القيمة مقومة بالمليون دولار)

2021	2020	البيان	
حركة الشيكات المتداولة			
5,277,134	5,432,551	العدد	بين المصارف العاملة في فلسطين
12,582.2	10,390.8	القيمة	
2,381,745	2,370,617	العدد	بين المصرف وفروعه
6,011.8	5,181.7	القيمة	
236,225	236,099	العدد	أخرى*
2,786.6	2,271.7	القيمة	
7,895,104	8,039,267	العدد	المجموع
21,380.6	17,844.2	القيمة	
حركة الشيكات المعادة			
678,528	1,182,949	العدد	بين المصارف العاملة في فلسطين
513,921	723,840	منها لعدم كفاية الرصيد	
1,207.9	1,632.6	القيمة	
876.2	993.5	منها لعدم كفاية الرصيد	بين المصرف وفروعه
125,098	224,706	العدد	
238.9	329.4	القيمة	
13,455	27,584	العدد	أخرى*
75.9	110.7	القيمة	
817,081	1,435,239	العدد	المجموع
1,522.7	2,072.7	القيمة	

* تمثل الشيكات المسحوبة (أو المعادة) على المصارف العاملة في فلسطين لصالح المصارف الإسرائيلية. المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية

جدول (4 - 13): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض المتخصص، 2017 - 2021

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
8	8	8	6	6	عدد المؤسسات
94	96	100	81	84	عدد الفروع والمكاتب
64,541	68,027	75,444	65,458	72,209	عدد القروض
274.9	249.8	262.5	205.7	215.0	إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)
حسب المنطقة الجغرافية (مليون دولار)					
236.3	211.0	214.6	151.7	147.8	الضفة الغربية
38.6	38.8	47.9	54.0	67.2	قطاع غزة
توزيع القروض القطاعي (%)					
11.3	11.4	11.4	12.4	11.7	الزراعة
5.4	5.0	6.3	6.1	5.6	الصناعة والتعدين
31.5	32.7	32.4	29.7	29.5	العقارات
29.6	29.5	27.9	27.7	27.1	التجارة
10.8	11.9	11.3	10.1	9.1	المرافق العامة والخدمات
1.3	1.6	2.5	4.0	5.0	السياحة
10.1	7.9	8.2	9.8	12.0	الاستهلاك

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 14): عدد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد، 2017 - 2021

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
207	209	207	245	233	الضفة الغربية
35	37	43	59	59	قطاع غزة
242	246	250	311	292	الإجمالي

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



جدول (4 - 15): أهم البنود المالية لشركات ومحللات الصرافة في فلسطين، 2017-2021

(مليون دولار)

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
84.2	79.1	80.7	78.8	74.3	إجمالي الموجودات
83.5	77.6	76.0	71.3	66.6	إجمالي حقوق الملكية
80.8	75.5	76.8	73.3	69.3	الأصول المتداولة
3.5	3.6	3.9	3.9	3.7	الأصول الثابتة

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 16): حركة التداول في البورصة الفلسطينية، 2017-2021

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
245	220	246	243	243	عدد جلسات التداول (جلسة)
33,531	17,243	29,276	35,030	53,205	عدد الصفقات (صفقة)
47	46	48	48	48	عدد الشركات المدرجة
201.2	86.4	142.8	185.1	271.2	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)
418.7	190.1	273.9	353.5	469.1	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
4407.1	3446.9	3757.5	3734.9	3891.5	القيمة السوقية للشركات (مليون دولار)
608.4	471.3	526.0	529.4	574.6	مؤشر القدس العام

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية، (www.p-s-e.com).

جدول (4 - 17): بعض البيانات التشغيلية والمالية الخاصة بشركات التأمين، 2017 - 2021

*2021	2020	2019	2018	2017	البيان
10	10	10	10	9	عدد الشركات
174	181	160	151	141	عدد الفروع
1527	1511	1532	1401	1245	عدد الموظفين
284	275	317	282	273	عدد الوكلاء والمنتجين والوسطاء
341.5	303.2	302.5	279.4	255.4	إجمالي أقساط التأمين (مليون دولار)
208.5	177.6	182.7	166.3	144.3	التعويضات المدفوعة (مليون دولار)
667.6	684.2	604.3	541.4	528.4	إجمالي الموجودات/ المطلوبات (مليون دولار)
89.8	98.5	94.5	90.0	71.2	رأس المال المدفوع (مليون دولار)
195.2	205.5	189.5	186.3	188.6	حقوق الملكية (مليون دولار)

بيانات العام 2021 لا تشمل البيانات المالية لشركة المجموعة الأهلية للتأمين.
المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (www.pcma.ps).



